

البنوك

أحكام

البنوك والأسهم والسندات والأسواق المالية “ البورصات “
من وجهة النظر الإسلامية

بقلم

سماحة الشيخ محمد إسحاق الفياض

(دام ظلّه)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

موضوعات الكتاب

١. معالجة مشكلة المعاملات الربوية في البنوك والمؤسسات النقدية ،
وتحويلها نظريا إلى المعاملات المشروعة في الإسلام .
٢. تطبيق هذه النظرية مرتبطة بالعناصر التالية :
أ) عملية التحويل لا تقلل من دور البنوك في طبيعة الحياة الاقتصادية ،
ونشاطاتها في الحركة التجارية وفوائدها .
ب) عملية تطبيق وظيفة المسلمين ككل بحكم أعتقادهم بالإسلام
ومسؤوليتهم أمام الله تعالى .
ب) عملية التطبيق تدل على أصالة المسلمين واستقلالهم في تشريعاتهم
المستمدة من الكتاب والسنة .
- ٣ . الخدمات البنكية التقليدية في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية
للإنسان الاجتماعية والفردية ، وتخريج هذه الخدمات من الناحية الشرعية .

البنوك ٣

٤. الأسهم والسندات : وهي متمثلة في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة بقيمة اسمية محددة ، وتتغير أسعارها كسائر السلع ، وتخريج أحكام تداولها من الناحية الشرعية .
٥. التعامل في الأسواق المالية (البورصات) وحكمه من وجهة النظر الشرعية .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قبل الدخول في صلب الموضوع

وتفاصيله

نقدم مقدمتين

المقدمه الأولى :

جواب سؤال عن تحديد دائرة

موضوع حرمة القروض الربوية

فى البنوك والمصارف

السؤال :

هدف هذه الرسالة :

الحصول على فتواكم بخصوص عملي (وضعي الخاص) في المصرف ، بعد
اطلاعكم على النقاط المدرجة أدناه .

المقدمة :

أنا على علم بالحكم الشرعي بخصوص العمل المصرفي ، والذي أبنيه على فتوى
السيد الخوئي (قدس سره) بحرمة العمل في البنك ، إذا كان له علاقة بالربا . فأنا
لست بصدد الحكم الشرعي العام ، ولكنني بصدد فتواكم في وضعي الخاص ، في البيئة
الجديدة للعمل المصرفي ، في ظل الظروف الحالية التي نعيشها في المنطقة مع مراعاة

:

(أ) طبيعة عملي .

- (ب) البيئة الجديدة للعمل المصرفي .
- (ج) بنوك باسماء أخرى .
- (ح) حاجتنا لمصرفيين إسلاميين .
- (خ) ظروف الحصول على وظيفه فى المنطقه .
- (د) علاقة العمل البعيد عن الربا .
- (ذ) أعمال أخرى فى البنك .

(أ) طبيعة عملى :

تخصصى هو الحساب الآلى ، وأعمل حاليا فى قسم نظم المعلومات ، وأنا مدير لبعض من الفنيين والمشغلين لأجهزة وبرامج الحاسب الآلى ، وعملى هو إدارة هؤلاء الأفراد لتقديم خدمات فنيه متعلقة بتركيب وتشغيل هذه الأجهزة لموظفى وعملاء البنك هذه الأجهزة تشغل برامج تحسب الفائدة وبرامج كثيرة ليس لها علاقه بالفائدة بل بالعكس ، فقد أجزم ان معظم الاجهزة لا تستخدم لأغراض ربوية بل تستخدم لبث الرسائل الالكترونية أو لطباعتها ، أو لتحضير جداول أو خلافه . مثلى بأمكانه القيام بنفس الأعمال فى شركة الكهرباء أو فى مستشفى ، لا يتغير إلا اسم الشركة . ليس لى أى علاقة مباشرة بالربا .

(ب) البيئة الجديدة للعمل المصرفي :

مصارفنا فى المنطقة لا تقوم فقط باعمال ربوية ، بل تقدم من الخدمات غير الربوية ، وهذه المعاملات غير الربوية تمثل نسبة من إجمالى عمليات المصارف اليومية وكذلك اجمالى ارباح المصارف ، والتالى أمثلة على هذه الخدمات :

١. الاعتمادات : لعب دورالوسيط بين تاجرين فى بلدين مختلفين لأستلام البضائع وتسليم الاموال .
٢. الضمانات : اصدار خطاب ضمان لتاجر معين حتى يعرف فى السوق التجارى .
٣. الكفالات : اصدار خطاب كفالة لمقاول يضمن البنك حفظ بعض من ماله لصاحب المشروع حال اخلال المقاول بالمواصفات المتفق عليها .
٤. الصراف الآلى : يوفر البنك أجهزة آلية تعمل على مدار الساعة لصراف النقود . فبامكان المؤمن ان يسحب من حسابه الخاص من أى جهاز فى اى مكان فى العالم بالعملة المحلية للبلد الذى هو فيه .
٥. نقاط البيع : وهى أجهزة آلية تمكن مستخدمها شراء احتياجاته من المتجر مثلا والدفع باستخدام بطاقة بلاستيكية .
٦. بيع وشراء الأسهم المحلية والدولية .
٧. بيع وشراء العملات الأجنبية .

ويوجد الكثير من الخدمات الأخرى والتي ليس لها أى علاقة مباشرة بالربا ولكن يقتطع البنك مبلغا معيناً باتفاق الطرفين ، البنك وطالب الخدمة اذن مصارف اليوم هي شركات خدمات ، تباع خدماتها لمن يطلبها وكذلك يقوم المصرف باعطاء القروض واخذ الفوائد عليها فينبغى ان يؤخذ بعين الاعتبار هذه الخدمات غير الربوية . فاذا قلنا بان البنك يقدم ثلاثين خدمة لعملائه ، وليس منها إلا ثلاث تتعلق بالفائدة ، الا يحسن بنا ان نغير مفهومنا للعمل المصرفى . بعبارة اخرى ان الصورة الراسخة فى اذهان الناس على ان البنك لا يتعامل الا بالربا ليست صحيحة ، بل هناك خدمات كثيرة لا تتعلق بالفائدة الربوية ، والمصارف اليوم تعمل جاهدة لزيادة الخدمات غير الربوية وزيادة ايراداتها .

(ج) بنوك بأسماء أخرى :

يتواجد عندنا فى منطقتنا (وفى العالم أيضا) شركات تتعامل بالاستثمار ، او بالمتاجرة تقوم بما يقوم به البنك ، فما هو حكم العمل بهذه الشركات ؟ بل يوجد شركات تتعامل ظاهرا فى اعمال غير مصرفيه مثل شركات بيع المرطبات أو شركات النفط ، ويكون لها قسم خاص يسمى بالخزينة ، وظيفته ادارة اموال الشركة والحصول على التمويل المالى لمشاريعها ، مثل اصدار سندات ذات فائدة ثابتة للاقتراض من عامة الناس ، أو الاستدانة من طرف بنسبة ما واقراض نفس المبلغ لطرف اخر بنسبة

اعلى ، واخذ الفائدة المتمثلة فى الفارق بين النسبتين ، من ضمنها المصاريف الادارية . فهل العمل فى مثل هذه الشركات جائز ؟

(د) حاجتنا لمصرفيين اسلاميين :

مع انى لست مصرفيا بل خبير حاسب آلى ، الا انه لا يخفى على سماحتكم بان القوة الاقتصادية وللأسف هى التى تسيير حركة عالمنا اليوم . فالمصارف تمثل البنية الاساسية فى الاقتصاد وادارة الأموال ، والقائمون عليها ربما يؤثرون على مسيرتها حسب رغباتهم وتوجهاتهم . وللأسف لا يوجد عندنا نحن المؤمنين الكثير من العلماء المتخصصين فى علم الاموال والمصارف التجارية كما يعرفه الغرب او كما يعرفه العالم ونحن جزء من هذا العالم ، فهو علم يتجدد ويتغير حسب تغير المعاملات التجارية . فانتم على علم بمعاهدة التجارة الدولية وكل دولة لا تشارك فيها سيضيق عليها الخناق اقتصاديا ، والدول الاوربية وحدت عملتها لمواجهة التحديات المالية القادمة واليهود وللأسف هم اساتذة فن ادارة الاموال فتراهم مثلا يستغلون الظروف الاقتصادية المرتبطة بامور سياسية للتحكم فى سياسات دول أخرى وأنا لا أقلل من معرفة فقهاءنا فى احكام المعاملات المصرفية والاتحادات التاجرية ولكن انى لهم معرفتها اذا لم تنقل لهم عن طريق ابنائهم المؤمنين الثقات . فهل ترون سماحتكم الحاجة لأن يكون هناك مؤمنون يعملون فى القطاع المصرفى ؟ هؤلاء ليسوا ربويين ،

بل لا توجد لديهم حسابات توفير ، وخسروا الكثير من التطور الوظيفى بسبب عدم رغبتهم بالقيام بأعمال ربوية ، وهم ملتزمون بالأحكام الشرعية ولهم نشاطات فى خدمة المجتمع . وأحد الأمور التالية قد يكون سببا لعملهم فى المصارف :

- (١) طلب الرزق .
- (٢) نقل مستجدات التغيير فى الاعمال المصرفيه لسماحتكم .
- (٣) تقديم الاستشارات المالية لعموم المؤمنين وتنبههم لما قد يؤدى بهم إلى الربح أو الخسارة فى المعاملات الدولية .
- (٤) عدم ترك الفرصة لغير المسلمين فى التحكم فى ثروات بلادنا بأعطاء توصيات خاطئة للمسؤولين .
- (٥) الاهتمام بأموال المؤمنين . ومن يوجد اليوم من يحفظ رأسماله فى بيته . بل حتى رواتب الحوزات العلمية تحفظ بالبنوك ، أليس الأجدر أن يقوم المؤمنون بأدارة أموالهم .
- (٦) قد يكونون هؤلاء هم البذرة فى تكوين المصرف الإسلامى المثالى ، والذى نبحت عنه جميعا ، فللأسف يندر فى المنطقة اليوم ما يمكن أن يطلق عليه المصرف الإسلامى المثالى ، وأنشاء مثل هذا المصرف يحتاج إلى كفاءات تعرف النظام البنكى العالمى والمعاملات الدولية .

هـ) ظروف الحصول على وظيفة فى المنطقة :

صعب مؤخرًا - على مثقفينا الحاصلين على شهادات جامعية وفي تخصصات تقنية مثل علوم الكمبيوتر والهندسة الكهربائية - الحصول على وظيفة مناسبة لمؤهلاتهم في قطاعات معينة ، حيث يوجد طلب لمثل هؤلاء في البنوك . عمل هؤلاء لا يختلف في البنك عن عملهم في قطاعات أخرى لو حصل لهم . فقد يتخرج الشاب ولا تتوفر له شيء من متطلبات الحياة والعصر التي أصبحت شبه ملحة ، ولا يوجد وظيفة لمدة سنة أو أكثر إلا في البنك . فماذا يصنع ؟ أيجلس عاطلا عن العمل يعوله أباه والذي كان ينتظر طويلا مساعدة ابنه ؟ لقد مر ببعض من الملتزمين الكثير من الضغوط النفسية والأسرية والاجتماعية التي دعتهم لكره انفسهم واعتزال الناس واحسوا بانهم عائلة على المجتمع وتاسفوا لزوجهم المبكر وتاسفوا لانجابهم الاطفال في سن مبكرة لعدم قدرتهم على اعالتهم ؟ فاذا لم يجد مثل هؤلاء غير البنك للعمل فيه . هل يجلسون عائلة في بيوتهم ، أم يعملون في البنك في اعمال غير ربوية مباشرة ؟

(و) علاقة العمل البعيد بالربا :

حسب ما فهمت من فتوى السيد الخوئي (قدس سره) بأنه يرى حرمة العمل في البنك ان كان له علاقة بالربا من قريب أو بعيد . وعسى ان افهم العلاقة الربوية القريبة مثل مسؤول القروض والذي يحدد الفائدة ، أو الكاتب للفائدة ، أو من يحصل الفائدة ، لكنني لا أفهم العلاقة البعيدة . فهل يوجد على وجه المعمورة من لا يتعامل مع

البنك . فالموظف عندنا يستلم راتبه عن طريق البنك ، والمزارع يودع أمواله في البنك . وكل من له علاقة بالبنك له علاقة بالربا من بعيد . الدولة هنا تستثمر أمواله في بنوك محلية وخارجية تتعاطى الربا وتجنى منها الأرباح وتصرف من هذه الأرباح رواتب الموظفين والأطباء والمهندسين ، هؤلاء الموظفون يعلمون بان رواتبهم تصرف من الدولة عن طريق البنوك ، لكنهم لا يعلمون جزما ان كانت مصادر رواتبهم ربويه ام لا ، فالأموال مختلطة ومشتركة ربوية وغير ربوية فليس لهؤلاء الموظفين علاقة بعيدة بالربا ؟ وما الفرق بينهم وبين العاملين في البنك ان كانوا جميعا (في الدولة أو في البنك) يتعاملون مع الات واجهزة ؟ هلا وضح سماحتكم هذه العلاقة البعيدة ؟

(ز) أعمال أخرى في البنك :

يوجد في البنك عمال متعاقدون عن طريق شركات اخرى لوظائف مختلفه مثل :

مترجم ، مزارع ، مهندس تلفونات وخلافهم . دوامهم يوميا في البنك ، ولكن تدفع رواتبهم عن طريق شركتهم بعد اخذها نسبة معينة . قد ينتهي عقد شركتهم مع البنك في اية لحظة . ما هو حكم عمل هؤلاء كمتعاقدين مع البنك ؟

الخاتمه :

أرغب من سماحتكم افتائى بخصوص عملى فى البنك مع وضع اعتبار لطبيعة عملى الخاصة كخبير حاسب آلى ، وفقا للمفهوم الجديد لتعريف البنك - وهو تقديمه خدمات أخرى غير ربوية كما مر - فى ضل ظروفنا الخاصة ، وظروف ومخاطر الاقتصاد العالمى .

الجواب :

١ - ان المحرم شرعا من الخدمات المصرفية بوجه مطلق وقطعى هو القروض الربوية .

وقد تسأل عن حدود حرمتها فى الشريعة المقدسة بوجه دقيق واضح لا لبس فيه ؟

والجواب : ان القروض الربوية محرمة شرعا على المقرض والمقترض وكاتبها وشاهدها ولا تتجاوز حرمتها عن حدود هؤلاء الاشخاص بعناوينهم الخاصة المحددة على اساس ان كل بيع موضوعه فى الخارج ويدور مداره وجودا وعدما وعلى هذا فكل من كان يعمل فى البنوك والمصارف ولا ينطبق عليه احد هذه العناوين الخاصة المحددة فلا يكون عمله محرما وان كان مربوطا بالقرض الربوى بجهة من الجهات بدون ان يكون مصداقا له .

وبكلمة أن كل من يكون شغله فى البنوك والمصارف القروض الربوية ، بان يكون عمله الاقراض او الاقتراض او كتابة ذلك وتسجيله فى السجلات فانه محرم واما من يكون شغله فيها سائر الخدمات البنكية التقليدية فلا يكون محرما

(١) كبيع الأسهم والسندات المحلية والدولية على تفصيل
يأتي .

(٢) بيع وشراء العملات الأجنبية .

(٣) عملية عقد التأمين .

(٤) الحوالات الداخلية والخارجية .

(٥) تخزين البضائع المستوردة والمصدرة

(٦) خصم الأوراق التجارية .

(٧) الاعتمادات التي تلعب دور الوسيط بين المصدر
والمستورد .

(٨) الضمانات .

(٩) الكفالات .

(١٠) الصراف الآلي .

(١١) بطاقات الائتمان .

(١٢) وغيرها من الخدمات الجارية في المصارف
والمؤسسات النقدية في العالم .

والمعيار الكلي لذلك ان كل من عمل في البنوك والمصارف فان كان عمله

القروض الربوية وكتابتها فهو حرام ، وإن كان سائر الخدمات البنكية المشار إلى جل

منها فهو جائز شرعا .

وأما عمل عملاء البنوك والمصارف في تلك الخدمات قد ترتبط بالتصرف في أموالها ، منها الفوائد الربوية كنقلها من مكان إلى مكان آخر أو حسابها أو المحافظة عليها وغير ذلك فهو جائز شريطة أن يكون ذلك مسبقا بأذن من الحاكم الشرعي أو وكيله وستأتى الإشارة الى هذه الخدمات البنكية تفصيلا وتخريجها شرعا .

وبذلك يظهر حكم الوظيفة في الشركات الاستثمارية التي تقوم بما يقوم به البنك أيضا فان من تكون وظيفته في هذه الشركات عملية الاقراض والاقتراض الربوي أو كتابة ذلك فهي محرمة شرعا والا فلا بأس بها .

٢ - لا شبهة في ان البنوك والمصارف النقدية من اهم واكبر المؤسسات المالية في العالم ككل ، ولها دور أساسى فى تدعيم الحركات التجارية والاقتصادية وتوسيعها وتطويرها بشكل أكثر عمقا وحركة بمرور العصور والاقوات ، ولكن تاسيس هذه المؤسسات والمصارف وتطويرها وتوسيعها فى كل عصر بما يناسب ذلك العصر وتهيئة الكوادر الفنية لها والمتخصصين فيها ليس من وظائف علماء المسلمين وفقهائهم ، بل هى من وظائف الدولة الإسلامية ورجال أعمال المسلمين واصحاب الاختصاص فى ادارة الاموال والمصارف التجارية عالميا ومحليا ، فان عليهم جميعا بحكم ايمانهم بالاسلام كعقيدة ومسؤوليتهم أمام الله تعالى التحكم على ثروات البلاد بتاسيس المصارف والمؤسسات المالية والشركات التجارية الخارجية والداخلية وايجاد الشغل للناس المؤمنين والشباب المثقفين وتهيئة الكوادر الفنية والمتخصصة وتحريك الحياة الاقتصادية فى الاسواق الداخلية والخارجية والاستفادة من تجارب المتخصصين فى الاقتصاد واستخدامهم فى تشغيل الحياة الاقتصادية فى البلاد ودخولهم فى المعاهدات الدولية

والاتفاقيات الاقتصادية وتحريك الحركات التجارية فى البلد لرفع مستوى معيشة الناس ويجاد النشاط فى الاسواق المالية ، وتقديم التسهيلات بكافة اشكالها من التجارية والزراعية والصناعية وغيرها ، وفى ذلك خدمة لأنفسهم وفى نفس الوقت يكون خدمة للناس المؤمنين بل خدمة للدين ايضا ، فان أتاحة فرصة العمل امام الشباب المثقفين سد منيع عن انحرافاتهم السلوكية والالاخلاقية وأما وظيفة العلماء فهى ارشاد الناس وبيان وظائفهم الشرعية فى التعامل بهذه المؤسسات والمصارف المالية وتخريجها من وجهة النظر الاسلامية ، كما هو الحال فى الشركات التجارية العالمية والمحلية ، والصناعات والزراعات وغيرها من المشاريع المالية فان تاسيسها وتوسيعها وتطويرها ليس من وظيفة العلماء ، فان وظيفتهم بيان حدودها فى دائرة الشرع كما وكيفا ووظائف الناس فى التعامل بها من وجهة نظر الشارع نعم وظيفة العلماء دعوة الحكومة ورجال الاعمال ببذل اقصى الجهد الجاد بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة فى دعم الحركات الاقتصادية بكافة اشكالها وانواعها وتأسيس المعاهد والكليات المتخصصة للتقنيات العالية وارسال المفكرين والمبدعين والمثقفين من الشباب الى الخارج للتزود بالعلوم المعاصرة والتكنولوجيا المتقدمة بمختلف انواعها من الطبية والهندسية والاقتصادية والامنية والعسكرية وهكذا لأن تخلف بلاد المسلمين فى هذه التقنيات والتكنولوجيا سبب لاضطراباتهم ومشاكلهم الداخلية والخارجية ومنشا ليجاد التطرف والارهاب باسم الاسلام مع ان الاسلام برئ منه تماما لان الاسلام دين عدل وسلم ورافة وهو الدين الوحيد الذى اهتم بحياة البشر

اهتماما بالغا وشجب القتل واستنكر غاية الاستنكار بقوله تعالى ((من قتل نفسا بغير نفس او فساد فكانما قتل الناس جميعا)) (ومن احيا نفسا فكانما احيا الناس جميعا)) ومن هنا على قادة المسلمين رص صفوفهم وتوحيد كلمتهم واتخاذ موقف موحد تجاه الشرق والغرب والاهتمام الجاد والسعي الحثيث بكافة الطرق والوسائل فى تكوين مجتمع مترقى امن من التطرف والارهاب لان من العوامل المؤثرة فى ايجاد التطرف والارهاب التخلف والفقر فى المجتمع ، كما ان التخلف فيه يفتح الابواب امام دخول الاجانب فى البلاد الاسلامية ونشر افكارهم المضللة وثقافتهم المبتذلة بذرايع مختلفة تارة بذريعة ان الدين الاسلامى يروج التطرف والارهاب رغم انه دين سلم وعدل واخرى بذريعة نشر الحرية والديمقراطية وثالثة ان المسلمين غير قادرين على ازالة التطرف والارهاب عن بلادهم منشأ ذلك كله عدم وحدة الكلمة بين المسلمين وقادتهم السياسيين هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان مسؤولية قادة المسلمين ورؤسائهم السياسيين امام الله تعالى وامام شعوبهم المسلمة تتطلب منهم بذل اقصى الطاقات فى اتاحة الفرصة للقادة الدينيين لنشر الافكار الاسلامية وثقافتها الاجتماعية والعائلية والفردية بكافة الوسائل الممكنة والمتاحة والمنع البات عن نشر الافكار المضللة المتطرفة التى تضر بالاسلام والمسلمين ووجدتهم لان الثقافة الاسلامية تزود الانسان بالملكات الفاضلة والاخلاق السامية وتجهزه بالايمان الراسخ وتهذب سلوكه فى الخارج وتمنعه من السلوكيات المنحرفة للاخلاقية كما ان عليهم السعي الجاد فى تطبيق القوانين الاسلامية فى بلادها بدل القوانين الوضعية الشرقية والغربية فانهم بذلك يحافظون على كيان المسلمين واستقلاليتهم وعزتهم وكرامتهم وشرفهم

لان قوة الاسلام وثقافته الانسانية ترغب الاعداء وتنتشر يوما بعد يوم فى الشرق والغرب رغم المعارضة الشديدة باساليب متنوعة وذرايع مختلفة .

وفى الختام ناسف جدا ان قادة المسلمين السياسيين غالبا من الذين كانوا مهتمين بالكرسى كهدف لا كوسيله ولا يهتمون بمصالح البلاد العامة وشعوبها وتطورها اجتماعيا واقتصاديا وتقنيا بقدر ما كانوا يهتمون بالكرسى .

ندعوا البارى عز وجل التوفيق والعناية التامة للجميع وحرص الصفوف وتوحيد الكلمة ونبذ الفرقة والله هو الموفق والمعين .

٣ - وفى ضوء ذلك يجوز تعامل الناس مع البنوك والمؤسسات المالية فى جميع اقسامها الخدمية المشار إليها آفا غير قسم التعامل بالقروض الربوية كما مر ، فيجوز ان يكون الشخص محاسبا فى تلك المؤسسات بان تكون وظيفته تشغيل الاجهزة وبرامج الحاسوب الآلى فى العصر الحالى ، ولا مانع من تشغيلها لحساب الفوائد الربوية وغيرها من البرامج ولا يكون ذلك محرما فان المحرم فيها كما عرفت انما هو عملية الاقتراض والاقتراض وتسجيل ذلك دون غيرها من الخدمات التى لا تتعلق بها وهى كثيرة جدا بحيث لا تتجاوز نسبة عملية القرض عن كل الخدمات المتوفرة فى هذه المؤسسات عن ٥ ٪ بنسبة تقريبية ، ويجوز ان يكون الشخص مفتشا او مراقبا فيها او محافظا او كاتبا فيما عدا كتابة القروض الربوية . وكذلك الحال فى الشركات المالية التجارية والزراعية الصناعية وغيرها فى ما عدا المعاملات المحرمة كالتعامل

بالربا والخمور ولحوم الميتة والخنزير ونحو ذلك ، فان التوظيف فيها غير جائز شرعا هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ان القروض الربوية حيث انها من اهم خدمات البنوك والمصارف واكثرها انتشارا فلذلك جعلنا لها في هذا الكتاب بدائل شرعية وسوف نشير اليها ، ولكن تطبيق تلك البدائل عمليا عوضا عن المعاملات الربوية المحرمة في الشريعة المقدسة ليس بايدى العلماء ، نعم ان عليهم ارشاد المسلمين ككل الى عملية التطبيق لان عملية التطبيق وظيفية المسلمين كافة بحكم اعتقادهم بالاسلام ومسؤوليتهم امام الله تعالى وعدم خروجهم عن دائرة الشريعة الاسلامية ، وان هذه العملية لا تقلل من دور البنوك والمصارف في طبيعة الحياة الاقتصادية ونشاطاتها في الحركات التجارية وفوائدها وانها تدل على اصالة المسلمين واستقلالهم في تشريعاتهم المستمدة من الكتاب والسنة .



المقدمة الثانية :

الأموال المودعة في البنوك والمصارف هل هي
ودائع حقيقية بالمعنى الفقهي أو أنها في
الحقيقة قروض ربوية

بسم الله الرحمن الرحيم

فائدة دينية فائدة دنيوية

في إيداع الأموال

فى البنوك الإسلامفة اللاربوفة

مقدمة :

المبالغ التي يودعها أصحابها في البنوك والمصارف ، هل هي ودائع بالمعنى الفقهي ، أو أنها قروض ربوية تملكها البنوك والمصارف على وجه الضمان بالمثل ؟
والجواب : أنه لا بد لنا من ملاحظة مفهوم الوديعة بالمعنى الفقهي وحدوده سعة وضيقاً ، فنقول أن الوديعة بالمعنى الفقهي عبارة عن إيداع مال عند الأمين المسمى بالودعي بغاية الحفاظ عليه مع بقاء عينه في ملك مالكة ، وهي بهذا المفهوم المحدد لا تنطبق على الأموال المودعة لدى البنوك ، على أساس أن البنوك مسموحة من قبل أصحابها بالتصرف بها ما شاءت وتبديلها بأعيان أخرى ، وهذا لا ينسجم مع مفهوم الوديعة بالمعنى الفقهي .

ومن هنا ذكر بعض الأعلام إن الودائع المصرفية لا يمكن تصوير كونها ودائع حقيقية ، بحيث تخرج فوائدها عن كونها فوائد ربوية على القرض ، وذلك لأن المالك يأذن للبنك بالتصرف فيها ، ولا يراد بهذا الأذن السماح للبنك بالتصرف مع بقاء الوديعة في ملك صاحبها ، والالزم حينئذ أن يعود الثمن والربح إلى المالك بقانون المعاوضة لا إلى البنك ، بل يراد بالإذن المذكور السماح للبنك بتملك الوديعة على وجه الضمان بالمثل ، وهو معنى القرض ، و عليه فتكون الفوائد التي يدفعها البنك إلى المودع فوائد على القرض ، وبكلمة إن إباحة التصرف للبنك في الأموال المودعة عنده من قبل أصحابها ، إنما هي إباحة في تملك تلك الأموال بضمان مثلها ، فإن صاحب المال إذا أذن للأمين وسمح له بالتصرف فيه تصرفاً ناقلاً ، كان معناه الإذن منه بتملك المال على وجه الضمان بالمثل .

ثم إن تملك البنك للأموال المودعة عنده يكون بأحد الطريقتين التاليتين :

الأول : إن المودع من البداية كان يقصد إقراض البنك للوديعة ، أى : تمليكها له على وجه الضمان بالمثل ، وهذا المعنى هو المرتكز في أذهان كل مودع أودع ماله في البنك ، لأن الدافع من ورائه تضمينه بالمثل لا بقاء عينه في ملكه .

الثاني : إن المودع بما أنه قد أذن للبنك بالتصرف في الوديعة حتى التصرف الناقل ، فلا محالة يكون مرده إلى الإذن و السماح له بالتملك على وجه الضمان بالمثل لا مجاناً .

الخلاصة :

إن الودائع المصرفية جميعاً أى : سواء أكانت من الودائع المتحركة أم الثابتة ، فهى ليست بودائع حقيقية ، بل هى قروض ربوية للبنك فيملكها البنك على وجه الضمان ، و إطلاق الودائع عليها إنما هو بالعناية وبدافع إغراء الناس فى إيداع أموالهم فيه حفظاً لها من التلف وتعويداً لهم على الإدخار .

نعم ، يمكن تصوير أن هذه الودائع ، ودائع بالمعنى الفقهي ثبوتاً وباقية فى ملك أصحابها ، وإن الإذن بالتصرف فيها إنما هو مع الإحتفاظ بملكية المودع للوديعة من طريق ضمان البنك الودائع ، لا بالقرض لكى تخرج عن ملك أصحابها ، ولا بمعنى النقل من ذمة إلى ذمة ، فإنه لا يتصور إلا فى الدين ، بل بمعنى تعهد البنك وجعلها فى مسؤوليته مع بقائها على ملك المودع ، وهذا نحو من الضمان المعاملى : فإنه على نحوين :

أحدهما : مختص بباب الديون ، ويعبر عنه بنقل الدين من ذمة إلى ذمة .

وثانيهما : لا يختص بها ، بل يشمل الأعيان الخارجية أيضاً ، وهو التعهد بشئ وجعله فى عهدة الشخص ، وفى المقام يقوم البنك بإنشاء التعهد وتعاقدته مع المودعين على ذلك ، فإذا قام البنك بذلك تصبح الودائع فى عهده ومسؤوليته مع بقائها على ملك المودعين ، ونتيجة هذا التعهد هى أن خسارتها على ذمة البنك لو تلفت .

ولكن هذا التصوير لا ينسجم مع النظام التقليدى الربوى فى البنوك والمصارف ، فإن مقتضى ذلك النظام إن الودائع المتوفرة لديها جميعا قروض ربوية ، وخارجة عن ملك المودعين وداخلة فى ملك البنوك على وجه الضمان بالمثل ، ولا يمكن أن تكون ودائع حقيقة وبالمعنى الفقهى ، إذ لازم كونها ودائع حقيقة أن يعود ثمنها وربحها إلى المودع لا إلى البنك ، فإن عوده إلى البنك مع بقاء نفسها فى ملك المودع بحاجة إلى عناية زائدة ، وهى وقوع شرط فى ضمن عقد الضمان أو أى عقد آخر بين البنك والمودع ، بأن يشترط البنك فى ضمنه على المودع أن يكون الثمن ملكاً له بنحو شرط النتيجة ، بمعنى أنه ينتقل إليه فى طول أنتقاله إلى المودع ، لا بمعنى أنه ينتقل إليه ابتداء ، فإنه باطل ومخالف لقانون المعاوضة ، وأيضاً لا بد على هذا من إستثناء المبلغ الذى دفعه البنك إلى المودع بمعنى : أنه يشترط عليه أن يكون مالكاً لما يزيد على المبلغ المذكور .

فالتنتيجة : إن إفترض تطبيق هذا التصوير والنظرية يستدعى تعديل النظام البنكى التقليدى بنظام جديد ، إذ مع فرض بقاء ذلك النظام فى البنوك لا يمكن تطبيق هذه النظرية .

نعم ، تصلح هذه النظرية أن تكون بديلة عن النظام التقليدى الربوى فى البنوك والمصارف ، وعلى هذا فبإمكاننا تعديل النظام البنكى التقليدى ببدايل جديدة مطابقة للشرع وهى متمثلة فى الصيغ التالية :

٢ - عقد المشاركة .

٣ - عقد المرابحة .

٤ - عقد الوكالة .

٥ - عقد السلم .

٦ - بيع الأوراق النقدية الشخصية بمثلها الكلى فى الذمة وغيرها ، ويأتى شرح
الجميع فى ضمن البحوث القادمة .

يتلخص من ذلك أن البنوك والمصارف بنظامها التقليدى الربوى تملك الأموال
المودعة عندها على نحو الضمان .

البنوك والمؤسسات الحكومية

وكيفية

تملك الأموال المودعة عندها

وقد تسأل أن البنك إذا كان حكوميا فيرتبط تملكه للمال بتملك الحكومة ، على أساس أنه فرع من فروعها ، والمفروض أن الحكومة لا تملك ولا تقول بتملك الحكومة .

والجواب : إن البنك جهة مالية ذات شخصية مستقلة ، فيملك المال بنفسه وبأسمه لا بعنوان الوكالة عن غيره أو الولاية عليه ، لكى يتوقف نفوذ تصرفه وتملكه على إثبات الوكالة أو الولاية ، وعلى هذا فلا يتوقف تملك البنك للمال على أى مقدمة ، وبكلمة : إن البنك فى نفسه قابل لأن يملك شيئا ، سواء أكان بالتمليك أم بالاستيلاء وبذل الجهد ، ولا يكون ذلك مشروطا بشيء ، ولا هناك مانع يمنع عنه .

وهذا بخلاف الحكومة فإنها شخصية آلية تعمل بعنوان الوكالة عن الملة والرعية والممثلة لهم ، أو بعنوان الولاية عليهم اذا كانت الحكومة شرعية وهى الحكومة القائمة على اساس مبدأ المالكية لله وحده لا شريك له وعلى الأول تتوقف شرعيتها على الاذن من الملة أو أوليائها والا فلا تكون شرعية والخلاصة أن نفوذ تصرفات الحكومة وتملكها للمال سواء أكان بالتمليك من قبل الغير، أم بالاستيلاء بسبب الأحياء ، أو الحيازة أو نحوهما يتوقف على توفر أحد هذين العنصرين فيها:أما الوكالة أو الولاية ، وحيث أن شيئا منهما غير متوفر فى الحكومات الحاضرة فى البلاد الإسلامية فعلا ، فلا تكون تصرفاتها نافذة ، سواء أكانت فى الميادين

الاقتصادية كاحياء الأراضى وانشأ السدود لحيازة المياه وإستخراج المعادن الطبيعية من الظاهرية والباطنية وحيازة الثروات الطبيعية وإنشاء المعامل والمصانع وغيرهما ،

أم كانت في الميادين الإدارية ، كإستخدام الأشخاص واستئجارهم في مختلف مرافق الحكومة ، فإن نفوذ تلك التصرفات وضا وتكليفها منوط أما بالوكالة عنهم جميعا أو بالولاية عليهم كذلك ، وإلا فلا قيمة لها من وجهة النظر الشرعية .

نعم إذا كانت الحكومة حكومة إسلامية شرعية بأن تكون قائمة على اساس مبدأ الدين ويكون على رأسها الولي الفقيه في زمن الغيبة الجامع للشروط التي منها الأعلمية ، كانت تصرفاتها في حدود دائرة الشرع ، التي قد حددت من قبل الولي الفقيه ، على أساس الخطوط العامة للإسلام المستمدة من الكتاب والسنة نافذة مطلقا ، اي : وضا وتكليفها .

فالنتيجة : ان البنك جهة مالية مستقلة وملحوظ كالمعنى الاسمي ، بينما الحكومة جهة آلية غير مستقلة وملحوظة كالمعنى الحرفي ، بنكتة إنها تدعى تمثيلها من قبل الشعب ، وهي أما بالوكالة أو الولاية ، وعلى هذا فلا شبهة في أن البنوك والمصارف تملك الودائع المودعة عندها على وجه الضمان بالمثل وهو معنى القرض ، ولها حرية التصرف فيها بالاقراض والمنحة وغيرها ، ويترتب على ذلك أن المال المأخوذ من البنك قرضا كان أو منحة ليس من المال المجهول مالكة ، بل ملك للآخذ بتملك البنك أما على وجه الضمان كما في القرض أو مجانا كما في المنحة ، ولا يترتب عليه أحكام مجهول المالك ، وبكلمة أن ترتيب أحكام مجهول المالك عليه منوط بكون الودائع عنده ودائع حقيقيه وباقية في ملك أصحابها ، وقد مر أنه لا يمكن تصوير ذلك على ضوء النظام البنكي التقليدي في البنوك والمصارف .

نعم ، تكون أموال البنك مختلطة بالحرام من ناحية أخرى ، وهى أن الفوائد التى أخذها البنك على القروض ، فإنها باقية فى ملك أصحابها ، وعليه فتكون أمواله مختلطة بها ، وحيث أن نسبة تلك الفوائد إلى رؤوس الأموال قليلة ، فتكون نتيجة ذلك أن المال المأخوذ من البنك إن كان قرضا ، فإن علم المقترض بوجود الحرام فيه بطل القرض بالنسبة إليه فحسب ، وعلى المقترض حينئذ أن يعامل معه معاملة المجهول مالكة ، فإن كان غنيا تصدق به على الفقراء ، وإن كان فقيرا فله أن يقبله صدقة من قبل صاحبه ، وإن لم يعلم بوجود الحرام فيه صح القرض فى كله ولا شىء عليه ، وإن كان منحة ، فإن علم بوجود الحرام فيها تصدق به إن كان غنيا ، وإلا قبله صدقة ، وإن لم يعلم بوجود الحرام فيه فلا شىء عليه ، وهذا يختلف باختلاف الموارد وليس لذلك ضابط كلى .

البدائل الشرعية للمعاملات
الربوية
التقليدية للبنوك والمؤسسات النقدية

البدائل الشرعية للمعاملات الربوية

نظرة سريعة ومعمقة في أحكام البنوك والمصارف على ضوء التخریجات الفقهية

الإسلامية :

لا ريب في أن البنوك والمصارف النقدية من أهم وأكبر المؤسسات المالية في العالم ككل ، ولها دور أساسي في تدعيم الحركات التجارية وتصويرها شكلا وعمقا في الأسواق المالية كافة ، وفي تنمية الحياة الاقتصادية بكل أشكالها من التجارية والصناعية والزراعية والمهنية و الحرفية وغيرها ، وتقديم خدمات وتسهيلات لعملائها بكافة ألوانها وأشكالها وتطور تلك الخدمات والتسهيلات يوما بعد يوم كل ذلك

لتحقيق أهدافها الرئيسية المادية ، وحيث أن مجموعة من خدماتها الاقتصادية لا تتفق مع طبيعة الشريعة الإسلامية واحكامها ، فلذلك نحاول بشكل جاد إيجاد البدائل لها التى تتفق مع الشريعة من ناحية ، وتخريج خدماتها فقها من وجهة النظر الشرعية من ناحية اخرى ، هذا من دون أن يقلل من شأنها فى نشاطاتها الاقتصادية وتنميتها وحركاتها التجارية وتحقيق أهدافها المطلوبة .

ويمكن تقسيم الوظائف والخدمات الاساسية التى تمارسها البنوك والمصارف إلى

نوعين :

النوع الأول :

تقديم البنوك القروض الربوية لعملائها بمختلف اشكالها وألوانها ، وهى من أكبر خدماتها وأكثرها إنتشارا فى العالم اليوم .

النوع الثانى :

تقديمها خدمات تسهيلية لعملائها والمستثمرين فى مختلف الميادين الاقتصادية ، والاستثمارات التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو الإنشائية أو غيرها ، ومنها الخدمات المصرفية المساعدة مثل الحوالات والشيكات السياحية والمحاسبات الداخلية أو الخارجية ، وفتح الاعتمادات وإصدار بطاقات الإئتمان وغيرها .

وهذه الرسالة وضعت لتقديم البدائل الشرعية للنوع الاول من الخدمات التى تمارسها البنوك وهى القروض الربوية التى هى محرمة فى الشريعة المقدسة بالكتاب والسنة ومحدورة فيها المعيقة للقيم والمثل الدينية .

أما النوع الثانى من الخدمات التى تمارسها البنوك فهى بكافة أنواعها جائزة شرعا وقد تقدمت الإشارة إلى تلك الخدمات بأسمائها الخاصة وعناوينها المخصصة وستأتى أحكامها تفصيلا فى ضمن البحوث القادمة .

وأما النوع الأول من الخدمات المصرفية هو تقديم البنوك القروض الربوية لعملائها بمختلف أشكالها ، وحيث أن ذلك محرم شرعا فى الإسلام فلذلك اتجهت أنظار فقهاء الإسلام منذ زمن إلى إيجاد بدائل مطابقة للشرع فى البنوك والمصارف التقليدية عن النظام التقليدى الربوى المخالف للشرع ، وبأمكاننا تبديل هذا النظام التقليدى الربوى فى البنوك والمصارف فى البلاد الإسلامية بمجموعة من البدائل الموافقة للشرع بالتخريج الإسلامى وهى كما يلى :

البديل الاول للمعاملات الربوية

فى البنوك عقد المضاربة :

وهو أول ما اتجهت إليه أنظار علماء المسلمين فى بحوثهم عن وجود بدائل للنظام التقليدى الربوى فى البنوك والمصارف ، وقد نقل إن هذه الفكرة قد تلقت نجاحا كبيرا فى بعض البنوك الإسلامية . ونجاحه يتطلب دراسة عدة نقاط :

الأولى :

إن عقد المضاربة فى المصطلح الفقهى الإسلامى عقد خاص بين المالك وهو رب المال والعامل المستثمر ، فإنهما يقومان بإنشاء عقد تجارة يكون رأس مالها من

الاول والعمل من الثانى بشروط ، ويحددان حصة كل منهما من الربح بنسبة مئوية ، وغالبا يكون إنشاء هذا العقد بين المالك والعامل مباشرة ، وقد يكون بواسطة ثالث وهو وسيط بينهما ، ووكيل عن المالك فى إنشاء هذا العقد بينه وبين العامل ، وفى المقام يكون البنك هو الوسيط ، فإنه وكيل عن المودع فى تقديم أمواله للعملاء لعقد المضاربة بينهم وبين المودع بشروط ، وتعيين حصة كل منهما من الربح بنسبة مئوية .

الثانية :

إن نجاح عقد المضاربة - بوصف كونه بديلا عن النظام التقليدى الربوى فى تنمية الحياة الاقتصادية و الصناعية والزراعية وغيرها - مرتبط بتعزيز عنصر الثقة والامانة بين الأعضاء الثلاثة :

المالك ، والعامل ، والوسيط ، وتذليل العقبات والعوائق دون تطبيقها ، وهو مرتبط بفرض شروط إئتمانية بين الأعضاء الثلاثة .

الأول : أن يكون البنك جاهدا بتوفير المناخ المناسب لعقود المضاربة مع عملائه ، ولا يتجاهل فى تهيئة الفرص المتاحة له لإنشاء تلك العقود وإيجادها ، ولا يتسامح فى تأخير استثمار الأموال المودعة عنده .

الثانى : أن يكون للبنك كامل الحرية فى التصرف فى الودائع بأبرام عقد المضاربة فى الأسواق المالية داخل البلد وخارجه والبورصات العالمية مع عملائه بأنواع من

المعاملات التجارية كلا أو بعضا حسب مؤشرات السوق عالميا أو محليا إلى التحسن والنمو الاقتصادي العالمي أو المحلي والتحرك في الاسواق المالية .

الثالث : مراقبة البنك بدقة لأوضاع السوق فى العرض والطلب وتقلبات الأسعار فيها محليا وعالميا ، وتحسن أوضاعها فى المستقبل فى انشأ العقود معهم .

الرابع : تجزئة رؤوس اموال المضاربة على فترات للتأكد من جدية المضارب وإتقانه فى العمل وأمانته .

الخامس : تعزيز عنصر الثقة والأمانة فى العامل المضارب لدى البنك الممول ، وإلا فمن كان يضمنه ضد الخيانة فى التجارة والغش والتزوير والتقصير والتعدى وإخفاء الأرباح ، فإن القوانين وحدها لا تكفى ما لم تتوفر فيه حدود معقولة من الأخلاق والأمانة والوثاقة التى تحافظ على اموال الغير كمحافظتها على أمواله .

السادس : أن تكون للعامل خبرة سابقة فى مجال التجارة والصناعة والاستثمار المهنى والحرفى ووضع الاسواق ومؤشراتها .

السابع : أن يقدم البنك دراسة متكاملة عن مفهوم التجارة وحدوده سعة وضيقا ، تصديرا واستيرادا ، ودراسة أوضاع السوق فى العرض والطلب والمؤشرات التى تشير إلى تحسن أوضاعها ، وعلى العامل المضارب أن يتبادل مع البنك ما لديه من الخبرة فى أوضاع السوق ، وأن يخضع لما يملى البنك عليه من الشروط والقيود لكى تكون باستطاعة البنك تقدير نتائجها والسيطرة عليها للتجنب من المخاطر فيها .

الثامن : أن يلزم البنك المودع بملزم شرعى بإبقاء وديعته مدة لا تقل عن سنة مثلا تحت تصرفه لكى يتيح له الفرصة لتقديمها للمضاربة مع رجل عمل ، وتلعب دورها فى الاستثمار .

التاسع : تقييد البنك المحول للعامل فى المضاربة ، بأن لا تتجاوز المصارف والأجور عن حد معين ومعقول يتم الإتفاق عليه ، وإلا فعليه ضمان الزائد .

العاشر : يشترط البنك على العامل تزويده بكافة المعلومات عن سير دور عملية المضاربة فى الأسواق المالية من ساعة تنفيذها إلى ساعة شراء البضائع والمادة ، وعن حدود سعرها وقت الشراء والتفاوت بين السعرين وكميتها إلى إنتهاء مدة عقود المضاربة ، وبإمكان البنك المحافظة على هذه المعلومات والسيطرة عليها بالوسائل الآلية الحديثة المتوفرة لديه من ناحية ، وعلى أوضاع السوق فى هذه المدة صعودا ونزولا إقليميا وعالميا من ناحية أخرى ، وللبنك أن يزيد فى الشروط إذا رأى مصلحة .

الثالثة :

ان البنك كما أنه وكيل من قبل المودعين فى إنجاز عقود المضاربة ، وكيل من قبلهم فى إنشاء الشركة بين ودائعهم جميعا بنحو الاشاعة ، وبعد ذلك يقوم بعقد

المضاربة من مجموع الودائع ، وحينئذ فيكون رأس المال في كل عقد مضاربة مشتركا بين مجموعة من الأطراف ، وهذا يعزز ثقة المودعين بنجاح المضاربة وتقليل مخاطرها ، على أساس ان احتمال الخسران في تمام هذه العقود غير محتمل عادة ، وبكلمة ان وديعة كل مودع وإن كانت تظل محتفظة بملكية صاحبها لها ، ولا تنتقل ملكيتها إلى البنك كما هو الحال في البنوك الربوية ، إلا انها لا تبقى منعزلة عن ودائع الآخرين ، بل البنك بمقتضى وكالته عن أصحابها ككل يقوم بالاجراء الشرعى ، وهو جعل مجموع الودائع ملكا مشاعا لمجموع المودعين ، وعليه فتكون حصة كل مودع من هذا المجموع بنسبة وديعته ، ونتيجة ذلك إن رأس مال كل مضاربة مشترك بين الجميع بنسبة وديعته .

الرابعة :

إن الوديعة في البنوك الربوية مضمونة ، على أساس أن الودائع التي تحصل عليها تلك البنوك ليست في الحقيقة ودائع بالمعنى الفقهي ، وإنما هي قروض ، فإذا كانت كذلك فهي مضمونة بمثلها في الذمة ، ولهذا تصبح المبالغ التي يتقاضاها المودعون عليها فوائد على القرض ، وأما في البنوك اللاربوية فيما أنها ودائع بالمعنى الفقهي وباقية في ملك أصحابها ، فلا تكون مضمونة من هذه الناحية ، ولكن للبنك ولأجل تعزيز ثقة المودعين بنظامه الإسلامى ، أن يقوم بضمان الوديعة بقيمتها الكاملة للمودع في حالة خسارة رأس مال المشروع ، ولا مانع من قيام البنك بذلك ، باعتبار أنه

يلعب دور الوسيط لا دور العامل لكي يقال بعدم جواز ضمان العامل رأس المال في عقد المضاربة ، وتقصد بهذا الضمان تعهد البنك للمودع بقيمة الوديعة عند وقوع الخسارة عليها في عقد المضاربة ، أو تلفت بدون تفريط من العامل وتقصيره .

وبكلمة : إن الضمان المعاملى يتصور على نحوين :

أحدهما : نقل الدين من ذمة إلى ذمة وهذا هو المشهور بين الفقهاء والمرتكز في الأذهان ، ومورده الدين خاصة ، والآخر التعهد بشيء وجعله في مسؤولية الشخص ، ومورده في نهاية المطاف إلى إشتغال ذمته ببدله على تقدير التلف من المثل أو القيمة ، وهذا معنى آخر للضمان عرفا ، وهو يتصور في الديون والأعيان معا .

أما فى الأولى : فليس معناه نقل الدين من ذمة المدين إلى ذمة الضامن ولا ضم ذمة إلى ذمة ، فانه باطل شرعا ، بل معناه التعهد بأداء الدين مع بقاءه فى ذمة المدين ، ومن هذا القبيل قبول البنك للشيكات ، فإنه لا يقصد به نقل الدين من ذمة المدين إلى ذمته ، ولا الضم لأنه باطل ، بل يقصد به معنى آخر للضمان وهو تعهده بأداء الدين إلى الدائن خارجا مع بقاءه فى ذمة المدين وعدم إنتقاله إلى ذمته ، ونتيجة هذا التعهد ان للدائن أن يرجع إلى البنك إذا أمتنع المدين عن الاداء ومطالبته بذلك على أساس تعهده به .

وأما فى الثانية فلأن معناه تعهد الشخص بتكفل الخسارة للعين وتداركها فى حالة وقوعها عليها ، لأن مقتضى القاعدة كون تلف المال يعتبر خسارة على المالك لا على غيره ، ولكن إذا تعهد غيره بتكفل خسارته وتداركها إذا وقعت ، كانت عليه لا على

مالكه ، وما نحن فيه من هذا القبيل ، فإن البنك يتعهد للمودع بتكفل خسارة وديعته في حال وقوعها وبدلها في حال تلفه من دون تقصير من العامل ، فإذا تعهد البنك الوسيط لذلك فقد عززت ثقة المودع ، بأن وديعته مضمونة ولا ترد الخسارة عليه في حال تلفها .

هذا نظير الضمان في باب الغصب ، فإن الغاصب ملزم شرعا بأداء نفس العين المغصوبة إلى مالكها ما دامت موجودة ، وبدلها من المثل أو القيمة في حال تلفها ، غاية الأمر أن الضمان في باب الغصب يكون على القاعدة ، وفي المقام يكون بالجعل والشرط لا على القاعدة .

الخامسة :

إن نسبة الفوائد التي تتقاضاها البنوك اللاربوية على استثمار الودائع بعقود المضاربة مع عملائها والمستثمرين على ضوء الشروط المتقدمة ، بدرجة أكبر عن الفوائد التي تتقاضاها البنوك الربوية على قروض عملائها ، ولا سيما إذا كانت الظروف الاقتصادية العالمية أو المحلية في نمو و تحسن مستمر ومن الطبيعي ان ذلك من العوامل المهمة ، في جلب الناس وأرباب الأعمال لإيداع أموالهم في البنوك اللاربوية هذا مضافا إلى العامل الديني النفسى .

وقد يناقش في ذلك بالفرق بين عقود المضاربة في البنوك الاسلامية وبين القروض الربوية في البنوك التقليدية لأن الفائدة على القروض الربوية في البنوك التقليدية مضمونة

مائة بالمائة بينما الفائدة على عقود المضاربة فى البنوك الاسلامىة غير مضمونة مائة فى المائة على أساس انه لا يمكن دفع أحتمال الخسارة فى العقود المذكورة نهائيا مهما كانت مؤشرات أوضاع السوق فى صالح تلك العقود لأنها لا تدفع احتمال الخسارة باسباب غير متوقعة ولهذا السبب لا يرغب الناس ورجال الاعمال بايداع أموالهم فى البنوك الاسلامىة اللاربوىة بينما كانوا يرغبون لايداعها فى البنوك التقليدىة الربوىة ؟

والجواب : ان بإمكان البنك اللاربوى تقليل احتمال الخسارة فى عقود الاستثمارىة الى حد الصفر بحساب الاحتمالات على اساس انه لا يقوم بابرام عقد المضاربة بحساب كل عميل من عملائه بنحو مستقل بماله الخاص بل هو يقوم بعقود تجارىة متعددة فى مختلف أنواع التجارات الاستثمارىة براس مال مشترك بين كل كتلة من عملائه لا يقل عددها عن مائة فرد مثلا وعلى هذا فجميع اعضاء الكتلة مشتركون فى راس مال كل عقد من هذه العقود التجارىة بنسبة خاصة وفى ضوء ذلك يكون احتمال الخسارة فى جميع هذه العقود غير محتمل على حساب الاحتمالات واما احتمالها فى بعضها دون بعضها الاخر وان كان موجودا الا انه ضعيف على ضوء المواصفات والشروط التى تقع هذه العقود عليها فاذا اصل الفائدة مضمون مائة بالمائة بل قد تكون الفائدة اكبر بكثير من الفائدة على القروض الربوىة فى البنوك التقليدىة ولا سيما اذا كانت اوضاع السوق فى تحسن ونمو مستمر عالميا واقليميا الى هنا قد تبين ان الفائدة كما انها مضمونة فى البنوك التقليدىة الربوىة كذلك هى

مضمونة في البنوك الاسلامية اللاربوية بل قد تكون الفائدة في البنوك الاسلامية اكبر بمراتب من الفائدة في البنوك التقليدية ولهذا قلنا ان دور البنوك الاسلامية لا يقل عن دور البنوك التقليدية في نمو الحياة الاقتصادية ونشاطاتها الحيوية في الحركات التجارية الاستثمارية في الاسواق المالية الدولية والاقليمية هذا كله بالنظر الى العامل المادى ، و أما العامل الدينى الاسلامى فهو الاهم لأنه يتطلب عملا جادا من المسلمين ككل بحكم اعتقادهم بالاسلام ومسؤوليتهم امام الله تعالى والحفاظ على اصلتهم واستقلالهم فى تشريعاتهم المستمدة من الكتاب والسنة ان يقوموا بايداع اموالهم فى البنوك الاسلامية اللاربوية والابتعاد عن ايداعها فى البنوك التقليدية الربوية التى هى محرمة بالكتاب والسنة المعيقة عن القيم والمثل الدينية والاخلاقية .

تقسيم الأرباح بين اصحاب المال والعاملين

تقسيم الأرباح :

تقسم الأرباح بين المالك والعامل بمقتضى عقد المضاربة بنسبة مئوية ، وأما البنك فحيث أنه ليس طرفا للعقد ، فلا يتطلب العقد اشتراكه فى الأرباح ، ولكن بما أن قيامه بعملية المضاربة بين المالك والعامل وانجازها والاشراف عليها إلى نهايتها

عمل محترم فمن حقه أن يأخذ عمولة لقاء هذا العمل ويمكن تخريج ذلك فقهيًا
بوجوه :

الأول : أن يكون ذلك على أساس عقد الجعالة ، فان المودع يطلب من البنك قيامه بعملية المضاربة لودائعه و انجازها والاشراف عليها لقاء جعل محدد ولا مانع من ذلك ، وحيثذ فان كان الجعل من ماله الخارجى المملوك له بالفعل فلا إشكال فيه ، وإن كان حصة من الربح فقد يشكل فيه تارة بأنه مجهول وأخرى بأنه معدوم فعلا ، ولكن كلا الاشكالين لا أثر له فى المقام .

أما الأول فلان كون الجعل مجهول القدر ولا يضر بصحة عقد الجعالة ، إذ لا يعتبر فيها كون الجعل معلوم القدر . نعم ، يعتبر أن لا يكون أصل وجوده مجهولا ، كما يعتبر أن لا يكون من المجهول المطلق كالشئ .

وأما الثانى : فلا يعتبر فى صحة عقد الجعالة أن يكون الجعل قابلا للتملك حين العقد ، اما ان يكون شيئًا موجودا فى الخارج ومملوكا للجاعل بالفعل فيملكه المجمعول له بالجعالة أو يكون شيئًا ثابتا فى الذمة لأن المجمعول له لا يملك الجعل بنفس عقد الجعالة من الجاعل ، وإنما يملك بعد إنجاز العمل المأمور به خارجا ، وفى هذا الظرف لا بد ان يكون الجعل قابلا للتملك من الجاعل وإن لم يكن قابلا له حين العقد ، والمفروض فى المقام أن المودع كان يجعل للبنك حصة من الربح إذا انجز المضاربة و اصل الاشراف عليها إلى إنتهاء مدتها ، وفى هذا الظرف تكون الحصة من الربح موجودة فى الخارج ومملوكه للجاعل فعلا وقابلة للتملك كذلك .

٥٠ البنوك

وقد تسأل : ان الربح لا يكون مضمونا ، فإنه قد يتحقق و قد لا يتحقق ، فلا يصح للمودع أن يجعل حصة منه جعلاً في عقد الجعالة ؟

والجواب : ان الربح بالنسبة إلى كل مضاربة مستقلة وان كان مشكوكا وغير مضمون ، إلا أنه بالنسبة إلى مجموع عقود المضاربة التي قام البنك بانجازها كان مضمونا عادة وقد تسال هل يمكن جعل حصة من الربح للبنك على أساس عقد المضاربة أو لا ؟

والجواب : أنه لا يمكن ، لأن عقد المضاربة إنما هو بين المودع والعامل والبنك ليس طرفا له ، وإنما هو وسيط بينهما

في إنجازها والأشراف عليه ، وحينئذ فمن الطبيعي يكون مفاده اشتراك العامل مع المودع في الربح بنسبة مئوية دون غيره ، كالبنك الذي هو خارج عن طرفي العقد ، وافترض عقد مضاربة جديدة بينه وبين المودع خلف .

الثاني : أن يكون ذلك على اساس الاجارة فيستأجر المودع البنك للقيام بعملية المضاربة لأمواله والاشراف عليها إلى نهايتها لقاء اجرة معينة ، ولكن هذا التخريج إنما يتم إذا جعل المودع الأجرة من المال القابل للتمليك حين عقد الاجارة ، بأن يكون شيئا خارجيا مملوكا له بالفعل ، أو شيئا ثابتا في ذمته ، ولا يتم هذا التخريج إذا جعل الأجرة حصة من الربح لسببين :

الأول : أن الحصة من الربح بنسبة مئوية مجهولة ويعتبر في صحة الأجرة أن تكون الأجرة فيها معلومة .

الثاني : ان الأجرة لا بد أن تكون قابلة للتملك من قبل المودع حين العقد ، على أساس أن الأجير إنما يملك الأجرة بنفس العقد ، والمفروض أن الربح غير موجود حين العقد حتى يملكه المودع للأجير ، فالأجرة لا بد أما أن تكون شيئاً ثابتاً في الخارج المملوك للمودع بالفعل ، أو شيئاً ثابتاً في الذمة ، وإلا فلا تصلح أجرة في عقد الإجارة .

الثالث : أن يكون ذلك على أساس شرط النتيجة ، فيشترط البنك على المودع في عقد ما أن يكون مالكا لحصة معينة من الربح إذا ظهر ، ولا بأس بهذا الشرط ، لأن معناه ليس دخول الحصة من الربح في ملكه في ظرف ظهوره ابتداء لكي يقال أنه غير معقول وخلاف قانون المعاوضة ، بل معناه دخولها في ملكه في طول دخولها في ملك المودع بمقتضى الشرط ولا مانع من ذلك .

الرابع : ان يكون ذلك على أساس شرط الفعل ، فيشترط البنك على المودع أن يعطى مبلغاً معيناً من الربح أزاء ما قام له من الخدمات ، وهي قيامه بعقد المضاربة على أمواله وانجازها والاشراف عليها .

الخامس : أن يكون ذلك على أساس أجرة المثل التي يتقاضاها الاجراء للقيام بمثل هذا العمل .

ثم ان من حق البنك أن يطلب من العامل المضارب أيضا عمولة لقاء ما قدمه له من الخدمة ، وهى تقديم الأموال له للمضاربة والاستثمار وإتاحة الفرصة وتوفير المناخ المناسب لنجاحها ، وتقديم المعلومات له عن أوضاع السوق ومؤشراته ، ويمكن تخريج ذلك فقهيًا أيضا بأحد الوجوه المتقدمة ، وهناك جوانب أخرى فى المسألة :

(منها) تعيين الوقت لعقد المضاربة مع عملائه وتحديدده فى كل أسبوع أو شهر مثلا مرة حسب الظروف المالية والودائع المجمعة عنده ، واعلان ذلك لعملائه ، وطلب حضورهم فيه بشروط محددة .

(ومنها) تحديد أرباح المضاربات التى تمت بواسطته فى نهاية مدتها ومعرفتها .

(ومنها) كيفية توزيعها على نسبة رؤوس الأموال للمضاربة بين أصحابها .

(ومنها) غير ذلك .

واما تطبيق هذه الجوانب وغيرها عمليا فى الخارج ، فهو بيد أهل الفن والخبرة فى هذه الأمور ، وحيثئذ فبأماكن البنك اللاربوى استخدام هيئة فنية فى تطبيق تلك الجوانب من عقود المضاربة وتقسيم أرباحها بين جميع المشتركين فى رأس مال المضاربة بنسب معينة ويصل لكل منهم من الأرباح بنسبة حصته من رأس المال ، كما أن بأمكانه استخدام هيئة فنية من أهل الخبرة للمراقبة بالوسائل الحديثة المتوفرة عنده .

هذه فكرة كبروية سريعة عن عقد المضاربة في البنوك والمصارف التقليدية بديلا عن القروض الربوية المحرمة شرعا .

البديل الثانى للمعاملات الربوية فى البنوك

عقد الوكالة :

البنك بصفة كونه وكىلا عن المودعين فى التصرف فى أموالهم المودعة عنده حسب ما يراه فيه من المصلحة ، فله بدلا عن أن يقرض عميله من الودائع بفائدة ربوية يقدم إليه أموالا ، ويوكله فى شراء متطلباته الشخصية أو التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو غيرها من قبله ، وبعد الشراء والقبض يبيعه وكالة منه على نفسه بثمن مؤجل يتضمن ربحا لا يقل عن سعر الفائدة فى القرض الربوى .

وتطبيق هذا البديل فى النظام المصرفى بديلا عن التعامل الربوى فيه يبتنى على

توفر أمور :

الأول :

عنصر الثقة والأمانة في العميل الوكيل في الشراء ، أو هناك طرف ثالث يضمن رأس المال .

الثاني :

إشراف البنك على عملية الشراء وإطلاعه على أوضاع السوق وتقلباته صعودا أو نزولا عالميا أو أقليميا ومؤشرات تحسنه بالنسبة إلى السلع الذي أراد العميل أن يشتريه من الأسواق .

الثالث :

إذا لم تكن له خبرة في عملية الشراء أو في معرفة الأجناس ، فعلى البنك أن يرسل معه من أهل الخبرة في ذلك ، وحينئذ فاما أن يكون شراؤه بنظره أو هو يقوم بالشراء لمتطلباته من الأجناس والبضائع من قبل البنك ، ثم يبيعها عليه بربح مؤجل .

الرابع :

تقييد عمله بزمان معين أو مكان كذلك أو شركة خاصة لتجنب المخاطر وغيرها مما يراه البنك دخيلا في تعزيز الثقة والأمانة .

البديل الثالث للمعاملات الربوية

فى البنوك :

بيع المرابحة :

وهو أن البنك بدلا عن أن يقرض عملاءه بفائدة ربوية لكى يقوموا بشراء حاجياتهم الشخصية أو التجارية ، يقوم البنك بنفسه بشراء تلك الحاجيات نقداً ثم يبيعها عليهم بثمن مؤجل يتضمن ربحا ، وتطبيق هذه العملية لا يتطلب أن تكون للبنك مخازن ومستودعات تفى بكافة متطلبات عملائه من المواد الشخصية والتجارية أو الإنشائية أو المهنية أو الصناعية أو غيرها ، وذلك لأن البنك لا يقوم بشرائها إلا بعد مطالبة العميل بذلك ، وحينئذ فاذا لم يرغب العميل فى إتمام الشراء

من البنك ، فله أن يبيع البضاعة إلى طرف ثالث ، وإذا خسر في هذا البيع ، فهل الخسارة على العميل أولا ؟

والجواب : ان الشراء حيث كان بأمره وطلبه كانت الخسارة على ذمته ، وبذلك تتفادى مشكلة تراجع العملاء عن الوفاء بعهودهم مع البنك ، فان وعد الشراء منه وان كان غير ملزم لهم إذا لم يكن شرطا في ضمن عقد لازم ، إلا أن قيام البنك بشراء السلعة والبضاعة لما كان بأمر منهم وطلبهم كان موجبا للضمان ، فان الأمر بالعمل الذى له قيمة مالية فى نفسه ، سواء أكان بالأمر الخاص أم العام موجب للضمان ، لأنه ملاك الضمان فى باب الجعالة ، باعتبار أن الضمان فيه ضمان الغرامة لا ضمان المعاوضة ، وعلى هذا فاذا أمر العميل البنك بشراء السلع والبضائع متعهدا على نفسه شراءها منه بفائدة نسبية محددة ، وحينئذ فان امتنع عن الشراء لسبب ما و خسر البنك فى ذلك ، كان العميل ضامنا للخسارة بموجب امره ، يمكن تخريج الضمان فى المقام فقها على اساس الجعالة بلحاظ ان حقيقة الجعالة تنحل الى جزئين :

أحدهما : الامر بالعمل الذى له قيمة مالية ، و الآخر : تعيين الأجرة بازاء ذلك العمل و تحديدها ، و فى المقام يشكل امر العميل البنك بشراء السلع الجزء الاول من الجعالة ، و تعهده بشرائها منه بربح نسبي يشكل الجزء الثانى منها ، فمن أجل ذلك اذا تراجع العميل عن الشراء منه ، ضمن اجرة مثل عمله من ناحية ، و الخسارة على تقدير وقوعها من ناحية أخرى ، و الاول بموجب عقد الجعالة و الثانى بموجب أمره ، وبكلمة ان بإمكان البنك بدلا عن تلبية العملاء بالأقراض الربوية ، تليبيتهم بشراء

الاغراض الشخصية و الاجتماعية من السلع المطلوبة كالسيارات و البيوت السكنية و الاثاث المنزلى و الادوات الانشائية و غيرها , فانهم اذا كانوا بحاجة اليها طلبوا من البنك شراءها لنفسه نقدا , ثم يبيعها عليهم بنفس تكلفتها مع اضافة ربح لا يقل عن سعر الفائدة , و بذلك يصلح ان يكون بيع المرابحة بديلا عن القروض الربوية فى كثير من الموارد .

البديل الرابع للمعاملات الربوية

فى البنوك :

بيع السلم :

و هو عقد بيع يعجل فيه الثمن , و يؤجل فيه تسليم المبيع الى اجل محدود , و على هذا فبدلا عن ان يقرض البنك عملاءه بفائدة ربوية لشراء السلع بغاية الاستثمار و الاتجار او لحاجة شخصية سلما , يقوم البنك بشرائها كذلك , و بعد نهاية المدة و قبض السلع يبيعها عليهم بثمان التكاليف مؤجلا مع اضافة ربح محدد يقوم مقام سعر الفائدة , و من هنا يقوم عقد السلم مقام القرض الربوى كوسيلة لتوفير التمويل للشركات التجارية أو المؤسسات الصناعية او الزراعية او الانشائية عن طريق قيام البنك بشراء منتجات تلك الشركات و المؤسسات سلما , و دفع الثمن اليها نقدا لتمويلها بدلا عن اقراضها ربويا , فاذا نتجت الشركات قام اصحابها ببيع منتجاتها

لعملائها وكالة عن البنك , و يدفع ثمنها اليه , و بذلك يكون شراء البنك منتجاتها من اصحابها بثمان نقدي سلما , بدلا عن القروض الربوية .

البديل الخامس للمعاملات الربوية

في البنوك :

الشركة :

وهي عقد بين شخصين او اكثر , و مقتضاه ان يساهم كل منهم في مشروع معين تجارى أو صناعى أو زراعى , بتقديم حصة من المال لاستثمارها بهدف الربح و الفائدة , و الشركة بدلا عن ان تقترض من البنك بفائدة ربوية تطلب منه تمويل الشركة بحصة من المال , و تمثل هذه الحصة مساهمة منه في المشاركة , فيكون البنك من احد الشركاء , و على هذا فيتكون رأس مال الشركة من مجموع حصة من البنك و العميل , و تحدد حصة كل من الشركاء بنسبة مئوية , و تقسم الارباح عليهم بهذه النسبة , و من الطبيعى ان الفائدة التى يحصل عليها البنك من المساهمة و المشاركة فى الشركات التجارية او الصناعية او الزراعية او غيرها , لا تقل من الفائدة التى يحصل عليها من تقديم القروض الربوية لعملائه , على اساس ان البنك لا يقدم على المشاركة و المساهمة فى الشركات الاستثمارية اعتبارا , و انما يقدم عليها بعد

دراسة حدود نجاحها و معرفة المساهمين فيها , و انهم من ذوى سمعة جيدة فى المجالات التجارية او الصناعية او غيرها , و بإمكان البنك عندئذ ان يجعل نفس العميل وكيلا عنه فى ادارة الشركة , او يجعل شخصا آخر وكيلا عنه فى ادارتها مع العميل , و فى كلتا الحالتين لا يكون الوكيل مسؤولا و ضامنا للخسارة الآمع التعدى و التفريط .

البديل السادس للمعاملات الربوية

فى البنوك :

تحويل القرض إلى البيع

وهو ان يقوم البنك بدلا عن ان يقرض مائة دينار مثلا لعملية بمائة و عشرة دنائير الى ستة اشهر , يبيع المائة عليه بمائة و عشرة الى ستة اشهر , و لا يكون فى ذلك ربا .

بيان ذلك : ان الاوراق النقدية المالية بما انها لا تكون من الذهب و الفضة , و لا انها نائبة عنهما لكى تكون محكومة بحكمهما , و لا من المكيل و الموزون , فلذلك لا تعتبر المساواة بين الثمن و المثلث منها مع انها معتبرة فى بيع الذهب بالذهب و الفضة بالفضة , كما انها معتبرة فى بيع المكيل بالمكيل و الموزون بالموزون , و على هذا فلا مانع من بيع تلك الاوراق نقدا بازيد منها فى الذمة مؤجلا , كما اذا اشترى

شخص عشرين دينارا خارجيا مثلا بخمسة و عشرين دينارا كليا فى الذمة الى ثلاثة أشهر . هذا ، و هنا اشكالان :

احدهما :

انه قرض واقعا و لكنه البس ثوب البيع ؛ لان المعترف فى البيع المغايرة بين الثمن و المثلن و لا مغايرة بينهما فى المقام ، على اساس ان الثمن - و هو الكلى فى الذمة - ينطبق على المثلن فى الخارج .

و الجواب : انه يكفى فى صدق البيع عرفا المغايرة الناشئة من كون المثلن عينا خارجية و الثمن امرا كليا فى الذمة ، و مجرد كون الثمن منطبقا على المثلن فى الخارج ، لا ينافى المغايرة بينهما الناشئة من كون احدهما كليا فى الذمة و الاخر عينا خارجية ، و المفروض فى المقام ان الثمن هو الكلى الثابت فى الذمة ، لا خصوص الحصة المنطبقة منه على المثلن فى الخارج ، لكى يقال انه لا مغايرة بينهما ، و من هنا لا اشكال عرفا فى صدق البيع على بيع الشئ القيمي الخارجى بجنسه الكلى فى الذمة بزيادة ، كبيع فرس معين خارجا بفرسين فى الذمة الى اجل محدد فانه منصوص ، و هذا يدل على ان هذا المقدار من المغايرة يكفى فى صدق البيع .

و بكلمة : ان مفهوم البيع غير مفهوم القرض ؛ فان مفهوم البيع متمثل فى تملك مال بعوض ، و لهذا يعتبر فى صدقه ان يكون العوض غير المعوض و الثمن غير المثلن ، و مفهوم القرض متمثل فى تملك مال خارجى على وجه الضمان بمثله بدون النظر الى المبادلة و المعاوضة بينهما ، و مجرد كون مألها واحدا فى المقام لا

يجعل البيع قرضاً ؛ لان المعيار فى صدق البيع انما هو بانشاء مفهومه عن جد و ان كان قد يفيد فائدة القرض ، و من هنا يكون الصلح عقداً مستقلاً باعتبار ان مفهومه مغاير لمفهوم البيع ، و مفهوم القرض ، مع انه قد يفيد فائدة البيع ، و قد يفيد فائدة القرض .

ثانيهما :

ان القرض بمقتضى الارتكاز العقلاى تبديل المال المثلئ الخارجى بمثله فى الذمة ، فيصدق عنوان القرض عرفاً على كل معاملة تتكفل لهذا التبديل و لو كان المنشأ فيها عنوان التمليك بعوض ، و لا يريد العرف من كلمة القرض الا المعاملة التى تؤدى الى ذلك النحو من التبديل .

والجواب : الظاهر ان الامر ليس كذلك ، لان المرتكز لدى العرف العام ، ان صدق عنوان البيع او القرض او غيره من المعاملات منوط بكون المنشأ فيه مفهومه عن جد ، فان كان مفهوم البيع كان بيعاً و ليس بقرض و لا غيره ، و ان كان مفهوم القرض فهو قرض و ليس ببيع و لا غيره ، و هكذا .

وبكلمة : ان مفهوم القرض يتوقف على كون المال المقترض مثلياً خارجياً ، فانه اذا كان كذلك و قصد تضمينه بمثله فى الذمة من دون لحاظ كون احدهما ثمناً و الآخر ثمناً فهو قرض ، و مفهوم البيع لا يتوقف على ذلك ؛ فانه عبارة عن تمليك عين بعوض و ان لم تكن العين او العوض موجودة فى الخارج ، فاذا قصد تمليك

مائة دينار خارجي مثلا بمائة و عشرة دنائير كلية في الذمة الى ستة اشهر يجعل احدهما ثمنا و الآخر مثمانا كان بيعا , و لا يصدق عليه عنوان القرض .

يتلخص : انه لا مانع من صحة بيع الاوراق النقدية الشخصية بالكلى منها في الذمة , كبيع الف دينار مثلا نقدا بالف وخمسين دينارا في الذمة الى أجل معين , و بيع ثمانية دنائير مثلا بعشرة في الذمة الى ثلاثة اشهر و هكذا , فانه لا يصدق على ذلك عنوان القرض , على اساس انه لوحظ احدهما ثمنا و الآخر مثمانا و قصد المعاوضة بينهما , و لا يصدق على هذا الا عنوان البيع , و مفهومه دون مفهوم القرض .
وعلى هذا فبامكان كل من البنك و العميل تحويل القرض في البنوك إلى البيع , فيخرج بذلك عن النظام التقليدي الربوي .

ولو سلمنا ان تبديل القرض بالبيع لا يمكن في عملة واحدة على النحو الذى عرفته , باعتبار انه قرض في الواقع بصورة البيع , الا انه لا مانع منه بين عمليتين كالدينار و التومان و الدينار و الدولار و نحوهما , بان يبيع ثمانين دينارا مثلا بالفى تومان مؤجلا بدلا عن ان يبيع الثمانين بمائة دينار كذلك , على اساس ان احكام بيع الصرف لا تجرى على بيع النقود الورقية , فلا يجب فيه التقابض فى المجلس , بل يجوز ان يكون الثمن مؤجلا , و حينئذ ففى نهاية الاجل يمكن للبائع ان يتقاضى من المشتري الفى تومان او ما يساوى ذلك من الدنائير العراقية و هو مائة دينار من باب وفاء الدين بغير جنسه , و بذلك تحصل نفس النتيجة المطلوبة لمن يريد ان يقترض من البنك ربويا .

وبكلمة : ان البنك بدلا عن ان يبيع اربعين ديناراً مثلاً بخمسين ديناراً مؤجلاً الى ثلاثة اشهر , يبيع الاربعين بالف تومان مؤجلا الى نفس المدة , و لو قيل فى بيع اربعين دينارا بخمسين انه قرض واقعاً و ان البس ثوب البيع صورة , فلا يقال هذا فى بيع اربعين ديناراً بالف تومان , لعدم المماثلة بين الثمن و المثلن فيه , وكذلك العميل , فانه بدلاً عن يبيع اربعين ديناراً مثلاً من البنك بخمسين ديناراً مؤجلاً , يبيع الاربعين بالف تومان , وفى نهاية المدة يمكن له ان يتقاضى من البنك الف تومان او ما يساوى ذلك من الدنانير و هو خمسون ديناراً مثلاً .

ودعوى : ان النظر العرفى فى باب النقود انما هو الى ماليتها دون خصوصياتها , فالمنظور اليه عرفاً من بيع اربعين دينارا بالف تومان , هو تبديل مالية بمالية , فاذا كان النظر العرفى الى مالية الدنانير و التوامين التى وقعت ثمناً و مثلناً , فلا تغاير بين الثمن و المثلن حيثنذ الا فى كون احدهما امراً خارجياً و الآخر امراً ذمياً , و هذا معنى تبديل الشئ الى مثله الذى هو معنى القرض.

مدفوعة : بان المنظور اليه فى باب النقود و ان كان المالية , الا انه المالية الخاصة , فان النظر العرفى الى مالية الدينار إنما هو فى ضمن الدينار لا مطلقاً , و الى مالية التومان إنما هو فى ضمن التومان و إلى مالية الدولار إنما هو فى ضمن الدولار و هكذا , و على هذا ففى بيع الدينار بالتومان يكون النظر العرفى الى تبديل مالية الدينار بمالية التومان , لا الى تبديل مالية بمالية من دون خصوصية للدينار و التومان , فاذا كان الثمن مغايراً للمثلن و لا مماثلة بينهما .

وقد يقال : ان هذا البديل لا يحقق كل فوائد القرض الربوى المحرم شرعاً , و ذلك لان الشخص اذا أخذ عشرين ديناراً مثلاً من البنك مؤجلاً الى شهرين , فان كان اخذها على اساس القرض الربوى , فان وفى خلال الشهرين فهو , و إلا كان البنك يلزمه بفائدة جديدة عن التأخير , و ان كان اخذها على اساس البيع , لم يجز له الزامه بفائدة جديدة مقابل التأخير . و ان شئت قلت : ان تأخر المدين عن السداد فى البنوك التقليدية لا يمثل معضلة كبرى , طالما ان الضمانات كافية لسداد قيمة الدين , و كلما تأخر المدين عن السداد و الوفاء اضيفت فوائد التأخير إلى مديونيته و تكرر التأخير يتضاعف الفائدة على رأس المال , و اما فى البنوك غير الربوية فلا يجوز الزام المدين بفائدة جديدة مقابل التأخير لأنه ربا .

والجواب : ان بإمكاننا علاج هذه المعضلة بالتقريب التالى , و هو ان يشترط البنك على عميله المشتري فى عقد البيع ان يدفع ديناراً مثلاً عن كل شهر اذا لم يسدد الدين فى موعده , و لا يكون هذا ربا , فان الزام البنك المدين انما يكون بحكم الشرط فى ضمن البيع لا فى ضمن القرض حتى يكون ربا . نعم , لو اشترط أن يكون له الدينار فى كل شهر فى مقابل التأجيل والتأخير لكان من أشتراط الربا . وبكلمة كما أن بإمكان البائع أن يشترط على المشتري فى ضمن البيع أن يخطط له فى كل شهر ثوباً إلى سنة أو اكثر , أو أن يهب له فى كل شهر ديناراً إلى ستة أشهر مثلاً , كذلك بإمكانه أن يشترط عليه فى عقد البيع أن يدفع ديناراً فى كل شهر يتأخر فيه عن دفع الثمن المقرر من حين حلول موعده , وحيث أن الزام المدين هنا بدفع

الدينار يكون بحكم البيع لا بحكم عقد القرض ، ولا فى مقابل الأجل ، فلا يكون من اشتراط الربا .

وهناك بدائل أخرى غيرها إذ بإمكان البنك اللاربوى القيام بكل معاملة مشروعة مع عملائه حسب ما يراه فيها من المصلحة والفائدة للطرفين .

الخلاصة :

استعرضنا الآن البدائل التى يمكن تطبيقها عمليا فى البنوك والمصارف بديلا عن النظام التقليدى الربوى ، ولا يقل دور مجموع هذه البدائل وتطبيقها عمليا فى تنمية الاقتصاد والحركة التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو غيرها عن دور القروض الربوية فيها ، ومن هنا قد أُلغى الإسلام بشكل جاد وقاطع النظام الربوى عن الاقتصاد الإسلامى نضا وروحا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إن الإسلام بقدر ما يؤكد فى نظامه الاقتصادى على الجانب المادى نضا وروحا يؤكد على الجانب المعنوى أيضا ، على أساس إن الإسلام هو الدين الوحيد الذى يزود الإنسان بطاقات نفسية وملكات فاضلة وأخلاق سامية لمعالجة مشاكل الإنسان الكبرى المعقدة فى مختلف مجالات الحياة الفردية والعائلية والإجتماعية ، وهو يرتبط بين الدوافع الذاتية والمبول الطبيعية الذاتية للإنسان والمصالح الكبرى ، وهى العدالة الإجتماعية التى قد أهتم الإسلام بإيجادها وإيجاد المجتمع الفاضل ، فلذلك يكون الدين الإسلامى هو الوسيلة

الوحيدة لحل التناقضات بين الدوافع الذاتية لمصالح شخصية وبين المصالح النوعية ، وهو يجهز الإنسان بطاقات غريزة الدين ودوافعه المتمثلة فى الإيمان بالله العظيم ، وبذلك تصبح المصالح العامة للمجتمع الإنسانى على طبق الميول الطبيعية والدوافع الذاتية ، ومن هنا يكون الإنسان المسلم بحكم غريزة الدين التى أصبحت ميولا ذاتية له يقدم بأقصى درجة الحب والميل والرغبة على بذل أعز ما لديه ، وهذا معنى حل الدين الإسلامى مشكلة الإنسان الكبرى .

وتطبيق هذه البدائل عمليا مرتبط بعدة عوامل :

الأول : العامل النفسى وهو ان المسلمين - بحكم ضرورة تبعيتهم للدين الإسلامى ومسؤوليتهم أمام الله تعالى - ملزمون بأستخدام هذه البدائل فى طريق التعامل المصرفى بديلا عن النظام التقليدى الربوى المحرم بالضرورة من الشرع .

الثانى : إن تطبيق تلك البدائل عمليا المتمثلة فى النظام اللاربوى بديلا عن النظام التقليدى الربوى فى البنوك والمصارف ، يدل على أصالة المسلمين الفكرية وشخصيتهم التشريعية المستقلة المستمدة من الكتاب والسنة من ناحية ، وعلى النظام الإقتصادى الإسلامى فى حدود دائرة الشرع من ناحية أخرى .

الثالث : إن دور هذه البدائل فى الحركات التجارية الصناعية والزراعية وغيرها لا يقل عن دور القروض الربوية .



النوع الثاني
الخدمات البنكية المصرفية في
مختلف
جوانب الحياة الاقتصادية

وهي عدة خدمات

(١)

معالجة الديون الميئة المتعشرة

معالجة الديون الميتة :

وهى الديون التى تظل من دون سداد من المدين فى البنك ويمكن علاج هذه المعضلة بأحد وجوه :

الأول :

إن احتمال بقاء الديون فى حسابان البنك على أساس النظام البنكى اللاربوى ضعيف جدا ، لما تقدم من أن البنك لا يقدم على اعمال البدائل فى البنوك والمصارف عوضا عن النظام العملى الربوى فيها ، إلا بعد توفر عنصر الثقة والأمانة الكاملة لديه فى العملاء المستثمرين وخبرويتهم المسبقة فى الأمور التجارية ، وتزويدهم بكافة المعلومات عن أوضاع السوق وتقلباته ومؤشراته والاشراف عليها ،

ومن الطبيعي ان التأكيد على ذلك كفيل عادة على عدم ضياع رأس المال والضمان له

الثانى :

ان من حق البنك أن يطلب من عميله التأمين على المال الذى يقدمه له للإتجار به والمداولة ، فإن أتى بالكفيل والمؤمن فهو المطلوب ، وإلا فله الإمتناع عن التقديم ، وعلى هذا فبأمكان البنك أن يقوم بنفسه بالتأمين لقاء عمولة معينة ، كما أن له أن يطلب منه بضمان من شركة التأمين ، فإذا أمّنت الشركة وقبلت التأمين ، قدم البنك له المبلغ المقرر ، وعليه أن يدفع أجور التأمين ، وان كان الشركة فعليه أن يدفع أجوره لها ، فإذا وقعت خسارة عندئذ فى رؤوس الأموال لسبب أو آخر أو تلفت ، فهى على المؤمن سواء أكان البنك أم الشركة .

الثالث :

ان للبنك أن يأخذ مبلغا من كل فائدة لأجل التعويض عن الديون الميئة ، فان البنك يقدر على أساس احصاءات سابقة والظروف المالية الاقتصادية ، ان نسبة معينة من الديون تظل دون وفاء ، فيعوض عنها بذلك ويمكن تخريج ذلك فقها بما يلى :

إن من حق البنك أن يأخذ أجرة على كتابة الدين وشراء أدوات الكتابة وضبط الحسابات وهكذا ، فإن له الامتناع عن ذلك مجانا ، كما أن بإمكان الدائن ان يمتنع عن تحمل هذه الاجرة ، فيتحملها المدين توصلا إلى أخذ المبلغ .
إلى هنا قد تبين أن بإمكان البنك التخلص من الديون الميئة والوقوع في خسارتها بأختيار أحد هذه الوجوه .

(٢)

عقد التأمين

وأركانه

وتخريجه الشرعي

عقد التأمين يشتمل على أركان أربعة :

- ١٣) الإيجاب من طالب التأمين .
- ١٤) القبول من المؤمن (الشركة أو البنك) .
- ٣) المؤمن عليه (النفس أو المال أو غير ذلك) .
- ٤) مبلغ التأمين .

فالتعاقد بين طالب التأمين والمؤمن وهو الشركة ، أما أن يكون بنحو من الضمان المعاملى ، بمعنى أن الشركة قد انشأت تعهدا بتحمل الخسارة أو تداركها على تقدير وقوعها بشروط ، فإذا قبل طالب التأمين ذلك تحقق عقد الضمان بينهما ، أو يكون من الهبة المعوضة ، بمعنى أن طالب التأمين - وهو العميل فى المقام - يهب مبلغا محددا فى رأس كل شهر للمؤمن - وهو الشركة أو البنك - مشروطا ، بأن يتحمل الخسارة فى رؤوس الأموال على تقدير وقوعها بسبب من الأسباب ، فإذا قبل المؤمن المبلغ الموهوب مشروطا بذلك تحقق الهبة المعوضة ، أو يكون عقدا مستقلا بين طالب التأمين والشركة أو البنك ، فلا يكون داخلا لا فى الهبة المعوضة ولا فى الضمان العقدى ، ولا ينطبق عليه عنوان آخر من عناوين المعاملات الخاصة .

ودعوى أنه على هذا لا يمكن الحكم بصحته ، مدفوعة بأنه وإن لم يكن مشموولا لاطلاق الأدلة الخاصة التى تدل على صحة المعاملات وامضائها بأسمائها المخصصة ، إلا أنه يكفى فى الحكم بصحته عموم قوله تعالى : ((إلا أن تكون تجارة عن تراض)) فإنه مشمول له ، وسيأتى شرح عقد التأمين بصورة أو سع وأشمل فى ضمن البحوث الآتية .



(٣)

تحصيل قيمة الشيكات

وكيفية

تخريجه الشرعى

تحصيل قيمة الشيكات

يقوم البنك بتحصيل قيمة الشيكات لمصلحة المستفيد بالطرق التالية :

الأول : الشيك الصادر من العميل المدين لمصلحة دائئه المستفيد على البنك المدين له ، وفي هذه الحالة تواجه البنك المدين في تحصيل قيمة الشيك حوالة واحدة من محرر الشيك لدائئه المستفيد ، فالدائن المستفيد - بموجب هذه الحوالة - يملك قيمة الشيك في ذمة البنك المحول عليه ، وعلى هذا فبإمكان المستفيد أن يبيع قيمة الشيك في ذمة البنك من شخص نقدا ، ويكون هذا من بيع الدين بنقد ولا مانع منه شرعا ، حتى فيما إذا كان الثمن والمثمن من عملة واحدة لما مر من أنه يكفي في صدق البيع وجود المغايرة بينهما الناجمة من كون احدهما شخصياً خارجياً والآخر كلياً في الذمة ، ويرجع المشتري حينئذ إلى البنك ويطلب منه تقييد قيمة الشيك في حسابه أو تسليمها إليه نقدا .

نعم ، إذا اشترط البنك المدين على عملائه الدائنين من الأول في ضمن عقد ما بعدم الحوالة عليه ، فعندئذ كان من حقه ان لا يقبل الحوالة بدون اذنه المسبق كما ان

له في هذا الفرض المطالبة بالعمولة لقاء قبولها . هذا إذا كان البنك لدينا لصاحب الشيك ، واما إذا لم يكن لدينا له ، فتدخل الحوالة عليه من الحوالة على البرى ، وصحة هذه الحوالة مرتبطة بقبولها ، فان قبل صحت وأصبح البنك لدينا للدائن المستفيد ، وإلا بطلت ، كما أن له في هذه الحالة أن لا يقبل الحوالة إلا لقاء عمولة .

الثانى : ان العميل المدين قد أصدر شيكا لمصلحة دائنه المستفيد على فرع من فروع البنك المدين له ، وفي هذه الحالة لا توجد ايضا إلا حوالة واحدة ، على أساس أن للبنك ذمة واحدة في كافة فروع في أنحاء البلاد ، مثال ذلك البنك المركزى فى بغداد أو طهران مثلا ، وله فروع فى جميع أنحاء العراق أو إيران ، وتلك الفروع كلها وكلاء للجهة العامة التى تملك البنك ، وكل فرع منه فى أى مكان وبلد كان ، فهو وكيل لتلك الجهة العامة ، وكل مال مودع فى فرع من فروع ، فهو فى الحقيقة دين على تلك الجهة العامة ، فإذا سحب العميل شيكا على فرع من فروع لصالح دائنه فقد حول فى الحقيقة دائنه عليها ، فلذلك كانت الحوالة حوالة واحدة لوحدة المدين وهو الجهة العامة ، وعلى هذا فإذا كان الفرع المسحوب عليه الشيك فى النجف الأشرف والفرع المطالب بتحصيل قيمة الشيك فى البصرة مثلا ، فهل بإمكان الفرع فى البصرة أن يطالب عمولة على تحصيل قيمة الشيك وتسديدها أو لا ؟

والجواب : ان المدين لصاحب الشيك وإن كان نفس البنك من دون فرق بين فرع وفرع منه فى جميع أنحاء البلاد ، فإذا أودع ماله فى فرع منه كان المدين له نفس

البنك ، إلا أنه غير ملزم بدفع الدين إلى الدائن المستفيد إلا في المكان الذي وقع عقد القرض فيه . وبكلمة ان البنك هو المدين وكل فرع من فروع وكيل عنه ، ولكنه غير ملزم بتسديد الدين للدائن في غير مكانه ، فان كان مكانه النجف الأشرف مثلا كان عليه تسديده فيه دون مكان آخر كالحلة أو بغداد أو البصرة مثلا ، وعلى هذا فإذا كان للعميل حساب جارى مع فرع النجف ولكنه أصدر شيكا لصالح دائنه على فرع البصرة ، ففي مثل ذلك لا يكون فرع البصرة ملزما - بعنوان أنه وكيل عن البنك - بتحصيل قيمة الشيك وتسديدها فيها ، لأن مكان وقوع القرض هو الأصل في مكان الوفاء ، وعليه فيكون من حق البنك أن يطالب المستفيد بعمولة لقاء قيامه بتسديد الدين في مكان آخر غير مكان القرض ، وكذلك الحال إذا أصدر العميل شيكا لدائنه المستفيد على نفس المركز ، فإنه غير ملزم بتسديد الدين في غير مكان عقد الدين ، ومن هذا القبيل ما إذا سلم شخص مبلغا في فرع منه في مكان كالنجف الأشرف مثلا ويطلب منه الحوالة على فرعه في البصرة أو مكان آخر داخل العراق ، فإنه غير ملزم بقبول الحوالة مجانا ، وبأمكانه في هذه الحالة أن يطالب لقاء ذلك عمولة .

الثالث : ان العميل المدين إذا سحب شيكا لصالح دائنه على بنك آخر لا على فرع من فروع البنك الأول ، وتقدم الدائن المستفيد بالشيك إلى البنك الأول ليقوم بتحصيل قيمة الشيك من البنك الثاني وتقييدها في رصيده ، ففي هذه الحالة فقد حول العميل دائنه على البنك المسحوب عليه الشيك كبنك التجارة مثلا ، وبموجب هذه الحوالة صار البنك المذكور مدينا للمستفيد ، ولكن المستفيد بسبب أو آخر

يرجع إلى البنك الأول كبنك الزراعة مثلا ، ويطلب منه تحصيل قيمة الشيك ، وعلى هذا فان كان بين البنك الأول والبنك الثاني قرار ومعاودة على أن بإمكان دائن كل منهما أن يرجع إلى الآخر للوفاء بدينه وتسديده ، كان رجوعه إلى البنك الاول حوالة ثانية من البنك الثاني فهنا حوالتان :

الاولى : حوالة العميل دائنه المستفيد على البنك الثاني .

الثانية : حوالة البنك الثاني دائنه على البنك الأول ، ولا فرق في صحة الحوالة الثانية بين أن يكون البنك الاول مدينا للبنك الثاني أو لا ، لأن صحتها مرتبطة بالمعاودة بينهما على ذلك ، لا بكون البنك المحول عليه مدينا له ، واما إذا لم تكن معاودة بينهما كذلك ، فلا يكون رجوع الدائن المستفيد إلى البنك الاول حوالة من البنك الثاني ، بل رجوعه إليه يقوم بتحصيل قيمة الشيك ولو عن طريق إتصاله بالبنك المسحوب عليه بعد التأكد من صحة الشيك ، وفي هذه الحالة بإمكان المستفيد بدلا عن الرجوع إلى البنك الأول لتحصيل قيمة الشيك أن يقوم ببيع ما ملكه بموجب الحوالة في ذمة البنك الثاني على البنك الأول نقدا ، ولا مانع من هذا لأنه من بيع الدين بالتقدي .

ثم أنه هل يجوز للبنك الأول (المحصل) أن يطلب عمولة من المستفيد لقاء قيامه بتحصيل قيمة الشيك من البنك الثاني المسحوب عليه ، باعتبار أن ذلك عمل محترم ، فيجوز له أخذ الأجرة عليه أو لا ؟

والجواب : ان فى ذلك تفصيلا ، فانه ان كانت بينهما معاهدة على ان بامكان دائن كل منهما ان يرجع الى الآخر لاستيفاء حقه منه ، لم يجز للبنك المحصل ان يطالب عمولة لقاء ذلك ، على اساس انه ملزم بالقيام بهذه الخدمة بموجب المعاهدة بينهما ، ولا فرق فى ذلك بين ان يكون البنك المحصل مدينا للبنك الثانى او لا ، وإن لم تكن معاهدة بينهما كذلك كان من حقه ان يطالب منه عمولة لقاء قيامه بهذا العمل ، ولا فرق فى ذلك بين ان يكون البنك المحصل مدينا للبنك الثانى او لا ، بأعتبار ان رجوعه الى البنك المحصل ليس بموجب حوالة البنك الثانى عليه ، بل من جهة انه كان يعلم بأنه إذا رجع إليه وهو يقوم بتحصيل قيمة الشيك من البنك المسحوب عليه ، وله حينئذ ان يطالبه بعمولة لقاء هذه الخدمة .

الرابع : إذا كان الشيك مسحوبا من المدين للدائن المستفيد على بنك فى البلد ولكن المستفيد يطلب من البنك دفع قيمة الشيك فى خارج البلد بعملة أجنبية ، كما إذا فرض ان المستفيد يسافر الى البلد لسبب أو آخر ويحتاج الى عملة أجنبية ، مثال ذلك : شخص مريض أراد ان يسافر الى لندن مثلا للعلاج ، وعنده شيك يتضمن مبلغا من المال على بنك فى داخل البلد ، يراجع البنك ويطلب منه تحويل المبلغ بعملة أجنبية بسعر الصرف فى البلد الى الخارج كلندن ، ففى مثل ذلك يمكن تكييف العملية بأحد وجوه :

الاول / أن يبيع الدائن المستفيد ما ملكه بموجب الحوالة على ذمة البنك من العملة الداخلية بعملة أجنبية كالدولار مثلا ، وبذلك يصبح البنك مدينا للمستفيد بعملة

أجنبية بديلا عن العملة الداخلية ، ثم يقوم البنك بتزويد الدائن بالحوالة على خارج البلاد من طريق ممثله ان كان له فرع فيه ، وإلا فعلى بنك آخر هناك ، ولكن هذا الوجه غير صحيح شرعا ، لأنه من بيع الدين بالدين وهو باطل .

الثانى / ان الدائن يتقدم بالشيك إلى البنك المدين لمحمره ويطلب منه تسليم قيمة الشيك المسحوب عليه ، فإذا تسلم القيمة باعها منه بعملة أجنبية على ذمته ، وبذلك يصبح البنك مدينا للمستفيد بعملة أجنبية ، وحينئذ فان أشرت على البنك فى عقد البيع تزويده بالحوالة بتلك العملة الأجنبية فى الخارج فعليه ذلك ، وعلى هذا فان كان له فرع فيه أصدر خطابا إليه بتسديد دين دائنه المستفيد ، وحيث أنه لا ذمة للفرع فى مقابل الأصل ، فلا يصبح مديونا للمستفيد ، لما مر من ان فروع البنك جميعا وكلاء له ، فلا ذمة لهم فى مقابل الأصل ، وان لم يكن له فرع ممثل له فى الخارج فعليه أن يزوده بالحوالة على بنك آخر هناك ، فإذا احواله عليه أصبح البنك مدينا للمستفيد بموجب الحوالة ، وعندئذ فإذا سدد دينه فى الخارج قيد المبلغ المسدد فى حساب البنك المحول ، هذا إذا كان للبنك المحول رصيد مالى عنده ، وأما إذا لم يكن فهو من الحوالة على البرى فان قبلها صحت واصبح مدينا للمستفيد ، وإلا بطلت .

نعم له أن يطلب عمولة لقاء قبوله الحوالة ولا مانع شرعا من اخذ العمولة لقاء ذلك لأن المال المأخوذ إنما هو بأزاء قبول الدين لا على الدين ، والممنوع إنما هو الثانى ، لأنه ربا دون الأول ، وأما إذا لم يشترط المستفيد على البنك الحوالة على بلد

آخر فى ضمن البيع ، فلا يجب على البنك قبول الحوالة منه مجاناً ، وله أن يتقاضى منه عمولة فى هذا التحويل لقاء قبوله بالدفع فى مكان آخر .

الثالث / ان البنك يقوم بموجب طلب المستفيد من الشيك تزويده بالحوالة بعملة أجنبية فى دولة أخرى يريد المستفيد أن يسافر إليها بسبب أو آخر أو يستورد السلع منها أو غير ذلك ، فإذا وافق البنك بتنفيذ طلبه وزوده بالحوالة بها هناك ، أصبح المستفيد مديناً للبنك بعملة أجنبية والبنك مدين له بعملة داخلية ، فلذلك لا يسقط الدين بالتهاثر ، لعدم التماثل بينهما ، ولكن بإمكان كل منهما إسقاط ماله عن ذمة الآخر ، غاية الأمر إذا كانت مالية أحدهما أزيد من الآخر طوّل بالزائد .

وبكلمة : أنه لا مانع من هذه الحوالة شرعاً ، سواء أكانت على فرع له هناك أم كانت على بنك آخر على تفصيل قد مر ، و يمكن للبنك حينئذ أن يتقاضى عمولة من المستفيد لقاء قبوله الحوالة هناك ، على أساس أنه لا يجب عليه تسديد الدين فى غير المكان الذى وقع فيه عقد القرض ما لم يشترط ذلك فى عقد ما ، ويمكن تخريج ذلك فقهيًا بأحد وجوه :

الاول : أن ذلك يكون فى باب الجعالة ، فان الدائن يقول للبنك : إذا سددت قيمة الشيك بعملة أجنبية فى خارج البلد فلك كذا مبلغاً من المال ، وحينئذ فإذا قام البنك بالعملية وسدد قيمته بها فى الخارج استحق الجعل .

الثانى : أن يكون ذلك بعقد الاجارة ، بأن يقوم الدائن المستفيد باستئجار البنك على القيام بهذا العمل ، وهو تزويده بالحوالة على خارج البلد بعملة أجنبية لقاء أجره محددة ، فإذا قبل ذلك وتحقق العقد بينهما أستحق الأجرة .

الثالث : أن يكون ذلك من باب أجره المثل التى يتقاضاها الاجراء للقيام بمثل هذا العمل بدون تحديدها بعقد الجعالة أو الإجارة .



(٤)

التحويل الداخلي

وتكيف

تخريجه الفقهي

التحويل الداخلي

شخص في بلد كالتجف الأشرف مثلا مدين لشخص في بلد آخر كالبصرة وأراد أن يسدد دينه في بلده المقيم فيه فلذلك طرق :

الأول :

ان الشخص المدين قد أصدر خطابا إلى البنك مباشرة ، ويتضمن أمره بدفع مبلغ معين لدائنه المستفيد في بلده المقيم فيه ، وحينئذ فان كان للبنك المدين للعميل الأمر فرع ممثل له في بلده أتصل به وأمره بدفع قيمة الدين له ، وإن لم يكن له فرع في بلده ، فله أن يتصل بينك آخر هناك ويأمره بدفع قيمة الدين للمستفيد ، فإذا دفعها له هناك ضمن البنك الأمر ما دفعه من قيمة الدين بموجب أمره بالدفع ، وفي هذه الحالة إذا كان للبنك الأمر رصيد مالي عند البنك المأمور ، جاز للبنك المأمور أن يدفع قيمة الدين من رصيد البنك الأمر ، على أساس أن امره للبنك هناك بدفع قيمة الدين للمستفيد في بلده إقامته ، يدل على إذنه وسماحه له بدفعها من رصيده عنده .

الثاني :

إن العميل المديون يحيل دائنه المستفيد على البنك ويصبح البنك بموجب هذه الحوالة مدينا للمستفيد ، على أساس أن معناها نقل الدين من ذمة إلى ذمة ، وحينئذ فإن احوال البنك المستفيد على فرعه في بلده المقيم فيه لم يكن هذا حوالة ثانية

بالمعنى الفقهي ، على أساس ما مر أن الفرع ممثل للبنك ووكيل من قبله وليس له ذمة أخرى لكي يحال عليها من جديد ، فإذاً يكون في المقام حوالة واحدة ، وإن أحال البنك المستفيد على بنك آخر في بلده كان هذا حوالة ثانية ، فهنا حوالتان :
الأولى / من العميل المدين للمستفيد على البنك .

الثانية / من البنك المدين للمستفيد على بنك آخر في بلده ، وعندئذ فإن كان البنك الآخر مدينا للبنك المحول وجب عليه قبول الحوالة ، وكذلك إذا كانت بينهما معاهدة على ذلك ، وإن لم يكن مدينا له ولا معاهدة بينهما كان هذا حوالة على البرى ، فإن قبل صحت ، وإلا فلا .

الثالث :

ان البنك بوصف كونه مدينا لعميله ، فيحيل العميل على بنك آخر ، فيصبح البنك الآخر بموجب هذه الحوالة مدينا للعميل ، وحينئذ فإن أحال العميل دائنه في بلده على البنك المدين له كان هذا حوالة ثانية ، الأولى من البنك لعميله الدائن على بنك آخر ، والثانية من العميل لدائنه المستفيد على ذلك البنك .

والخلاصة إن هذه العملية بكل تخريجاتها صحيحة وجائزة شرعا .

وهل يجوز أخذ العمولة عليها أولاً ؟

والجواب : إن ذلك يقوم على أساس مجموعة من الضوابط :

(١) إن من حق الدائن أن يطالب المدين بتسديد الدين في المكان الذى وقع

فيه عقد القرض ، من دون فرق فى ذلك بين أن يكون الدائن متمثلاً فى

الجهة العامة كالبنك أو في الجهة الخاصة ، ولا يسمح شرعا للمدين أن يمتنع عن ذلك إلا إذا تنازل الدائن عن حقه ، وعلى هذا فيجوز للدائن أن يتقاضى عمولة لقاء تنازله عن حقه ، وقبول الوفاء بالدين في مكان آخر .

(٢) إن من حق الدائن أن يطالب المدين بتسديد الدين كما أستدان فان استدان نقدا فمن حقه ان يطالبه بتسديده نقدا ولا يقبل الحوالة ، وإن استدان حوالة فله أن يطالبه بتسديده كذلك ، ولا يقبل تسديده نقدا ، كما أن من حق المدين ان لا يقبل الحوالة إذا استدان نقدا ، أو لا يقبل التسديد نقدا إذا أستدان حوالة ، ويسوغ لكل منهما أن يتقاضى عمولة لقاء تنازله عن حقه .

(٣) إن من حق المدين الامتناع عن اداء الدين في غير المكان الذي وقع فيه عقد القرض ، ولا يحق للدائن أن يطلب منه الوفاء في غير مكان العقد ، وله ان يتقاضى عمولة لقاء التنازل عن حقه وقبوله الوفاء في مكان آخر .

وعلى ضوء هذه الضوابط يظهر أنه يسوغ للبنك من الناحية الشرعية أن يتقاضى عمولة لقاء قيامه بهذه العملية بكافة تخريجاتها .

وأما تخريجها على الطريق الأول ، فلأن العميل إذا أمر البنك بتسديد قيمة الدين لدائنه المستفيد في بلده المقيم فيه ، كان من حق البنك أن يطلب منه عمولة لقاء تسديد دينه في غير بلد القرض ، إذ لا يجب عليه أن يلعب دور الاتصال بفرعه هناك أو بنك آخر ، ويأمره بدفع قيمة الدين تطبيقا لتنفيذ أمر العميل مجانا ، بل له أن لا يقوم بهذا الدور أو الخدمة بدون أجره وعمولة ، على أساس ان البنك غير ملزم

بتسديد الدين في أى مكان يقترحه الدائن تطبيقاً للضابط الثالث ، وعلى هذا فان أراد الدائن من المدين الوفاء بدينه في مكان آخر غير مكان القرض ، كان من حق المدين أن يتقاضى منه عمولة لقاء التنازل عن حقه .

وأما تخريجها على الطريق الثانى ، فلأن العميل حيث أنه أحال دائته على البنك ، فيصبح البنك بموجب هذه الحوالة مديناً لدائته المستفيد ولكن لا يجب على البنك أن يسدد دينه إلا في مكان الحوالة وهو مكان الدين ، ولا يكون ملزماً بدفعه في بلد الدائن المقيم فيه ، وإذا أراد الدائن ذلك ، كان من حقه أن يتقاضى عمولة لقاء قيامه بهذا الدور .

وأما تخريجها على الطريق الثالث ، فلأن البنك المدين لعميله الأمر بالتحويل غير ملزم بأن يلعب دور الحوالة ، بأن يحيل عميله على البنك في بلد المستفيد ، لأنه ملزم بالأداء في مكان الدين لا في كل مكان أراد الدائن ، وعلى هذا فإذا أمر العميل البنك بالتحويل على البنك في بلد المستفيد ، فمن حق البنك المأمور ان لا يقبل ذلك مجاناً وبدون عمولة .

يتحصل من ذلك أنه يجوز للبنك أن يتقاضى عمولة لقاء قيامه بهذه العملية بكل تخريجاتها وتكييفاتها الشرعيه .



(٥)

التحويل الخارجي
وتكييف تخريجه الفقهي

التحويل الخارجى

شخص فى بلد كالعراق مثلا مدين لشخص فى بلد آخر كالهند ، وأراد تسديد دينه والوفاء به فى بلده هناك المقيم فيه فما هو طريقه ؟

والجواب : ان لذلك عدة طرق :

الأول :

ان الشخص المدين يصدر خطابا إلى البنك المدين له مباشرة ، ويتضمن الخطاب الأمر بدفع قيمة الدين بعملة أجنبية لدائنه المستفيد فى بلده الهند المقيم فيه بواسطة ممثله هناك ان كان ، وإلا فبواسطة بنك آخر ، فإذا قبل البنك ذلك وقام بالعملية ولعب دورها فادى إلى وصول الدين للمستفيد هناك بأحد الطريقتين ، أصبح الشخص العميل مدينا للبنك بعملة أجنبية ، و هو مدين للعميل بعملة داخلية ، وبما أنه لا مماثلة بين الدينين ، فلا يسقطان بالتهاثر .

نعم بإمكان كل منهما إسقاط ما فى ذمة الآخر ، إلا إذا كانت قيمة أحدهما أزيد من قيمة الآخر فيطالب بالزائد ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إذا كان للبنك

فرع فى بلد المستفيد وأمره بدفع دين المستفيد هناك بعملة أجنبية فدفعه ، لم يضمن البنك ما دفعه ، لما مر من أن فرعه ممثل له ووكيل عنه فدفعه دفع البنك ، لا دفع جديد فى مقابل دفعه ، وأما إذا لم يكن له فرع فى بلده هناك ، فله أن يتصل ببنك آخر فيه ويأمره بدفع دين المستفيد هناك ، فإذا دفعه ضمن البنك الآمر ما دفعه البنك المأمور بموجب هذا الآمر ، فيصبح بذلك لدينا له . هذا إذا لم يكن للبنك الآمر رصيد مالى عند البنك المأمور هناك ، وإلا فهو يدفعه من رصيده ، وحينئذ فلا ضمان .

وهل بإمكان البنك من الناحية الشرعية أن يتقاضى عمولة لقاء قيامه بهذه العملية أو لا ؟

والجواب : نعم فإن بإمكانه ذلك على أساس أنه غير ملزم بدفع قيمة الدين بعملة أجنبية ، ولا ببلدة أخرى غير بلدة القرض ، كما إن للبنك فى بلد المستفيد إذا لم يكن للبنك الآمر رصيد مالى عنده ، ولا قرار ومعاهدة بينهما على ذلك ، ان يتقاضى عمولة لقاء قبوله الأمر منه وتنفيذه بدفع قيمة الدين للمستفيد فى بلده من ماله .
الثانى :

ان العميل المدين للمستفيد فى خارج البلد يقوم ببيع ماله فى ذمة البنك من العملة الداخلية بعد قبضها منه أصالة أو وكالة بالعملة الأجنبية ، فيصبح البنك بذلك لدينا لعميله بالعملة الأجنبية ، ثم يامر العميل البنك بالحوالة ، فيقوم البنك بموجب أمر عميله بدور الحوالة ، فيحيله على فرع من فروع فى الخارج الممثل له ، ولكن هذا

لا يكون حوالة بالمعنى الفقهي ، على أساس ما مر من أنه ليس للفرع ذمة أخرى في مقابل ذمة الأصل ليحال عليها ، وأما إذا لم يكن له فرع فيه ، فيحيله على بنك اخر هناك ويكون هذا حوالة بالمعنى الفقهي ، إذ بها ينتقل الدين من ذمة البنك المحول إلى ذمة البنك المحول عليه ، فيصبح البنك المحول بموجب هذه الحوالة مدينا للعميل الآمر ، وحينئذ فبأمكان العميل أن يحيل دائته المستفيد على البنك المحول عليه ، ويكون هذا حوالة ثانية وبموجبها يصبح البنك المحول عليه مدينا للمستفيد وتبرأ ذمة العميل عنه . هذا إذا كان البنك المحول عليه مدينا للبنك المحول ، وإلا فصحة الحوالة مشروطة بالقبول ، بأعتبار إنها حوالة على البرى وهل بأمكان البنك من الناحية الشرعية أن يتقاضى عمولة لقاء قيامه بالحوالة أو لا ؟

والجواب : نعم ، فإن له ذلك ، على أساس أنه غير ملزم بحوالة الدائن في بلد آخر ، وله أن يطلب عمولة لقاء تنازله عن هذا الحق وقبوله الحوالة .

الثالث :

ان العميل المدين بعد عملية بيع العملة الداخلية بالعملة الأجنبية مع البنك ، يطلب منه أن يدفع العملة الأجنبية للمستفيد بواسطة فرع من فروع في الخارج أو بنك آخر ، فإذا قام البنك بالعملية وتمت ، برأت ذمة العميل من المستفيد وذمة البنك من العميل ، وأشتغلت ذمته ، أى : البنك الآمر للبنك المأمور . هذا إذا لم يكن للبنك الآمر رصيد مالى عند البنك المأمور ، وإلا فهو يدفع من رصيده وحينئذ فلا ضمان ، وهل للبنك حينئذ أن يتقاضى عمولة شرعا لقاء قيامه بهذه العملية أو لا ؟

والجواب : نعم ، فإن له ذلك : إذ لا يجب عليه تسديد الدين في بلد آخر غير بلد القرض ، وله حق الأمتناع عن ذلك و عدم القبول بدون عمولة .

التحويل إلى غير الدائن

قد يقوم البنك بتحويل عميله غير الدائن على فرعه في بلد آخر أو بنك فيه ، ولكن هذا لا يكون حوالة بالمعنى الفقهي ، بل هو في الحقيقة اقراض من البنك ذلك العميل أو التبرع والاهداء له ، فلذلك لا يكون المحول له مالكا لقيمة الحوالة ما لم يقبضها نقدا ، وهذه الحوالة جائزة شرعا ، شريطة أن لا تكون ربوية باعتبار إنها ليست بحوالة ، بل هي اقراض .



(٦)

خضم الكمبيالات أو تنزيلها وكيفية تخريجه
الشرعى

خصم الكمبيالات أو تنزيلها

يراد بالخصم والتنزيل أن يدفع البنك أو غيره قيمة الكمبيالة قبل الموعد المحدد لها مقابل استقطاع مبلغ معين .
ويمكن تخريج ذلك فقها بوجوه :

الوجه الأول :

بيع الكمبياله تقدا بأقل مما تضمنتها من المبلغ .
بيان ذلك : ان الكمبيالة المتداولة في الأسواق لم تعتبر لها مالية ، وانما هي مجرد وثيقة لإثبات ان المبلغ الذى تضمنته دين فى ذمة موقعها لمن كتبت بأسمه ، وهذا بخلاف الأوراق النقدية ، فإن لها قيمة مالية ، على أساس ان الجهة المصدرة لتلك الأوراق أعتبرتها مالا بديلا عن الذهب والفضة ، لا مجرد انها وثيقة ، ومن هنا إذا دفع

المشتري الكمبيالة للبائع لم يدفع ثمن البضاعة ، ولو ضاعت الكمبيالة أو تلفت عند البائع لم يتلف منه مال ولم تفرغ ذمة المشتري ، بينما إذا دفع المشتري له ورقة نقدية فقد دفع ثمن البضاعة وبرأت ذمته منه وإذا تلفت عنده بعد ذلك وضاعت فقد تلف ماله ، وبعد ذلك نقول ان المستفيد من الكمبيالة الذي عرضها على البنك طالبا منه خصمها يبيع الدين الذي تمثله في ذمة محررها مؤجلا باقل منه نقدا ، كما إذا كان الدين مائة دينار مثلا ، فباعه المستفيد بخمسة وتسعين دينارا نقدا ، فإذا قبل البنك ذلك واشترى ملك الدين الذي كان المستفيد يملكه في ذمة موقعها لقاء الثمن الذي يدفعه إليه حالا بموجب هذا البيع ، فيكون هذا من بيع الدين نقدا باقل منه .

وقد تسال : هل هذا البيع جائز أو لا ؟

والجواب : ان المشهور بين الفقهاء جوازه إذا لم يكن الدين من الذهب والفضة أو المكيل والموزون ، وحيث أن الدين الذي تمثله الكمبيالة ليس من الذهب والفضة ، فيجوز بيعه باقل منه نقدا ، ولكنه لا يخلو عن اشكال ، بل لا يبعد عدم جوازه ، وذلك للنصوص الخاصة الظاهرة في عدم جواز ذلك .

منها :

صحيحة محمد بن الفضيل ، قال : قلت للرضا (ع) : رجل أشتري دينارا على رجل ، ثم ذهب إلى صاحب الدين ، فقال له : ادفع إلى ما لفلان عليك ، فقد أشتريته منه ، قال : ((يدفع إليه قيمة ما دفع إلى صاحب الدين ، وبرئ الذي عليه المال من جميع ما بقي عليه)) (١) .

فانها ظاهرة فى ان المدين غير ملزم بدفع أكثر من المبلغ الذى دفعه المشتري إلى المستفيد ، وأنه لا يستحق أكثر مما دفعه ، ويعتبر الزائد عليها ساقطاً عن ذمة المدين رأساً ، ولا

(١) الوسائل : باب ١٥ من أبواب الدين والقرض ، الحديث : ٣

تشتغل ذمته بأكثر منه . وبكلمة ان المستفاد من الرواية أمور :

الأول : بطلان بيع الدين نقدا بأقل منه .

الثانى : براءة ذمة المدين من الدائن المستفيد .

الثالث : اشتغال ذمته للمشتري بمقدار ما دفعه إلى المستفيد دون الأكثر .

ودعوى : ان الرواية ساقطة بأعراض المشهور عنها ، مدفوعة : بأن سقوط الرواية

بأعراض المشهور منوط بتوفر أمرين :

احدهما : ان يكون الاعراض من قدماء الاصحاب الذين يكون عصرهم متصلاً

بعصر اصحاب الائمة .

والآخر : ان يكون تعدياً ، بمعنى انه وصل اليهم من اصحاب الائمة (ع) يداً بيد

وطبقة بعد طبقة ، ولكن ليس بإمكاننا احراز توفر كلا الأمرين معاً ، كما حققناه فى

علم الاصول ، فإذا لا اثر لإعراض المشهور ، ولا يكشف عن سقوط الرواية عن

الاعتبار .

وقد يقال : انه لم يفرض فى الروايات شراء الدين بأقل منه؟

والجواب : ان الروايات ظاهرة في ذلك عرفا يناسبة الحكم و الموضوع الارتكازية ، و مع الاغماض عن هذا ، فلا شبهة في اطلاقها و شمولها لصورة شراء الدين نقداً بالأقل منه .

و على هذا فليس بإمكاننا من الناحية الشرعية تخريج عملية خصم الكمبيالات فقهيّاً على اساس شراء الدين بأقل منه نقداً .

الوجه الثاني :

يمكن تكييف عملية خصم الكمبيالات فقهيّاً على اساس اشتراط البنك على المستفيد في عقد الشراء هبة مبلغ محدد من قيمة الكمبيالة ، بان يقول له : اشترى منك الدين الذي تمثله الكمبيالة بنفس قيمته بدون اي تقيصة مشروطاً ، بان تهب لى من قيمتها مبلغاً محدداً بعد الشراء نقداً ، وحينئذٍ فان وفى بالشرط فهو المطلوب ، وإلاّ فله فسخ الشراء ، و لا بأس بهذا التكييف و التخريج شرعاً .

الوجه الثالث :

ان بإمكاننا تكييف هذه العملية و تخريجها فقهيّاً ، على اساس ان المشتري - كالبنك - يشترط على المستفيد في عقد الشراء عملاً ، كخياطة ثوب او كتابة شيء أو قراءة القرآن أو غير ذلك لقاء شرائه الدين الذي تضمنته الكمبيالة بنفس قيمته من دون اي نقص فيها ، فان قبل المستفيد الشرط وجب عليه الوفاء به ، و إلا كان له فسخ الشراء .

الوجه الرابع :

ان البنك يشتري الدين الذى تضمنته الكمبيالة بما يساوى قيمته ، و لكنه يقتطع من القيمة مبلغاً معيناً، كعمولة لقاء الخدمة أو لقاء تحصيل المبلغ اذا كان يدفع فى مكان آخر ، لان العمولة لقاء الخدمة - كاجرة كتابة الدين و تسجيله فى السجلات و حفظه - جائزة ، و لهذا يكون بإمكان البنك ان يتقاضاها فى كل قرض يقدمه لقاء تلك الخدمة ، و حينئذ فيجوز هنا للبنك ان يتقاضى عمولة لقاء تحصيل قيمة الكمبيالة و تسجيلها بعنوان اجرة الكتابة و غير ذلك .

الكمبيالات الصورية (المجاملة)

قد تعارف بين الناس ان يكتب شخص لآخر من دون ان تكون ذمته مشغولة له ورقة (كمبيالة) ، تفيد بانه مديون له بمبلغ كذا كمائة دينار مثلاً، فمن اجل ذلك اطلق عليها (كمبيالة مجاملة) وحيث أنها لا تتضمن ديناً فى ذمة محررها ، فلا يصح بيعها؛ لانها فى نفسها لا مالية لها و لا تمثل مالاً ، و انما كتبت لتمكين المستفيد من خصمها فحسب ، و على هذا فيمكن تكييف عملية الخصم فى المقام على اساس احد أمرين :

الأول : القرض .

الثانى : البيع .

اما الأول ، فلان المستفيد قد ينوى القرض من الطرف الثالث كالبنك على ذمته ، فيستقرض خمسة و تسعين ديناراً مثلاً منه بمائة دينار مؤجلة لمدة خمسة اشهر مثلاً ، و بعد تامة عقد القرض يقوم المستفيد بتحويل الطرف الثالث على الموقع

للكمبيالة لكي يقبض منه المبلغ عند الاجل ، و هذه الحوالة وان كانت على البرى فى الواقع ، الا انه بموجب توقيعه للكمبيالة و تعهده كان قد قبلها ، و اذا قام بعملية تسديد المبلغ و سدده ، اصبحت ذمة المستفيد مشغولة له بنفس المبلغ ، و قد ينوى القرض من الطرف الثالث فى ذمة الموقع للكمبيالة بالوكالة ، فيستقرض منه خمسة و تسعين ديناراً بمائة دينار على ذمته مؤجلة لمدة خمسة اشهر ، و بعد تمامية عقد القرض يستقرض المستفيد منه هذا المبلغ و هو خمسة و تسعون ديناراً وكالة بمائة دينار على ذمته مؤجلة ، ولكن لا يمكن تكليف هذه العملية من الناحية الشرعية ، على اساس القرض ؛ لانه ربوى على كلا الفرضين .

واما الثانى ، فيمكن تخريجه فقهيّاً على اساس صورتين تاليتين :

الاولى : ان المستفيد يشتري من الطرف الثالث ، كالبنك مثلاً مبلغاً قدره خمسة و تسعون ديناراً بمائة دينار على ذمته مؤجلة لمدة خمسة اشهر ، و بعد تكميل عملية البيع بين الطرفين يقوم المستفيد بعملية التحويل ، فيحول الطرف الثالث على الموقع للكمبيالة ليتسلم مائة دينار عند الاستحقاق ، و لا يمكن للموقع ان لا يقبل هذه الحوالة ، فانها و ان كانت حوالة على البرى فى الواقع ، إلا أنه قد قبلها بتوقيعه لها ، فاذا قام بتسديد المبلغ الى الطرف الثالث ، اصبح المستفيد مدينا له بنفس المبلغ وهو مائة دينار ، و على هذا فلا اشكال فى هذه العملية من الناحية الشرعية على الأظهر .

الثانية : ان المستفيد - بموجب هذه الكمبيالة - وكيل من قبل الموقع فى تنفيذ عملية الخصم مع الطرف الثالث ، و عليه فيقوم المستفيد - بموجب هذه الوكالة - ببيع

مبلغ قدره مائة دينار مثلاً على ذمة موكله مؤجلة لمدة خمسة اشهر بمبلغ قدره خمسة وتسعون ديناراً نقداً ، و بعد تكميل هذه المعاملة البيعية ، يكون الموقع مديناً للطرف الثالث بمائة دينار مؤجلة في مقابل خمسة و تسعين ديناراً نقداً ، و هذا المبلغ حيث انه ملك للموقع ، فلا يجوز للمستفيد ان يتصرف فيه ، و حينئذٍ فعليه ان يجرى معاملة جديدة مع الموقع وكالة ، فيشتري منه المبلغ المذكور و هو خمسة و تسعون ديناراً نقداً بمبلغ قدره مائة دينار في الذمة مؤجلة لخمسة اشهر ، فاذا تم هذا البيع بينهما أصبح المستفيد مالكاً للمبلغ نقداً و مديناً للموقع مؤجلاً ، و هذه العملية لا اشكال فيها شرعاً .

قد يقال - كما قيل - : ان شرعية كلتا العمليتين مبنية على صحة بيع الاوراق النقدية الشخصية بالكلية منها في الذمة ، كبيع خمسة و تسعين ديناراً مثلاً نقداً بمائة دينار في الذمة مؤجلة ، و صحته موضع البحث و الاشكال .

و الجواب : ما مرّ من أن الاظهر صحة ذلك ، و مع الاغماض عنه و تسليم ان هذا قرض واقعاً بلباس البيع ، و لكن بامكاننا تخريج ذلك من الناحية الشرعية بطريقة أخرى ، وهي ان للمستفيد أن يقوم ببيع عملة اجنبية على ذمته مؤجلة للطرف الثالث ، كالبنك مثلاً بعملة داخلية نقدية ، كما اذا باع الف تومان مثلاً على ذمته مؤجلاً للبنك بثمانية و اربعين ديناراً نقداً ، و لا اشكال في ان هذا بيع واقعاً لمكان التباين بين الثمن و المثمن و عدم انطباق احدهما على الآخر ، ثم ان المستفيد يقوم باحالة البنك على الموقع للكميالة بما يساوى قيمة المبيع (ألف تومان) من الدينار

العراقى و هو خمسون ديناراً مع التراضى بينهما على ذلك ، و يكشف عن هذا التراضى قبول البنك الكمبيالة بما تضمنته من العملة و قبول الموقع الحوالة بتوقيعه لها .

كما ان بإمكان المستفيد ان يبيع الف تومان على ذمة الموقع وكالة عنه للبنك بثمانية و اربعين ديناراً نقداً ، و بعد عملية البيع يقدم المستفيد الكمبيالة الى المشتري و هو البنك فى المثال ، فاذا قبلها يملك ما يساوى قيمة المبيع فى ذمة الموقع (الف تومان) و هو خمسون ديناراً عراقياً . ثم ان المستفيد يجرى مع الموقع معاملة جديدة فيشتري منه المبلغ المذكور و هو ثمانية و اربعون ديناراً بألف تومان مؤجلاً .

تحصيل الشيكات التجارية

و كيفية

تخريجه الفقهى

تحصيل الشيكات التجارية :

يقوم البنك بتحصيل قيمة الشيكات من المدينين لحساب الدائنين ، فانه قبل حلول موعد استحقاق الشيك بايام اخطر المدين ، و يوضح فيه رقم الشيك و تاريخ استحقاقه و ما تضمنه من المبلغ ، و بعد الحصول على قيمته من الدين يدفعها الى المستفيد اذا طلب ذلك او يقيدها فى رصيده بعد خصم مصارف التحصيل ، و هذه العملية جائزة شرعاً و لا اشكال فيها .

نعم ، لابد من الاقتصار على تحصيل نفس قيمة الشيك ، فلا يجوز تحصيل فوائدها الربوية ، و هل بامكان البنك ان يتقاضى عمولة ازاء قيامه بهذه الخدمة أولاً ؟
والجواب : نعم اذ لا يجب عليه ان يقوم بتلك الخدمة مجاناً .

ومن هذا القبيل الشيكات التى يقدمها المستفيد الى البنك و هى غير محولة عليه ابتداءً ، و يطلب منه تحصيل قيمتها عند الاستحقاق و دفعها اليه نقداً ، او تقييدها فى رصيده ، و يجوز للبنك اخذ عمولة لقاء هذه الخدمة ، كاتصاله بالمدين و مطالبته بالوفاء . نعم لو كانت الشيكات محولة على البنك ابتداءً من عميله الدائن ، لم يجز له أخذ العمولة على الوفاء بها ، لأن البنك يصبح بموجب حوالة محرر الشيك عليه مدينا للمستفيد بقيمة الشيك ، باعتبار ان للمُحرر رصيماً مالياً فيه ، و التحويل من

الدائن على مدينه نافذ من دون حاجة الى قبول المدين ، الا اذا اشترط على الدائن في عقد القرض عدم الحوالة عليه ، و عملية الوفاء بالدين و ان توقفت على بذل جهد وانفاق عمل ، فلا يستحق المدين عليها عمولة .

يتضح من ذلك ان بإمكان البنك ان يأخذ عمولة على تحصيل الشيكات و الكمبيالات اذا لم تكن محولة عليه ابتداءً ، و يمكن تخريج هذه العمولة من الناحية الشرعية بوجوه :

الأوّل : ان تكون العمولة من باب اجرة المثل من دون ان تكون بينهما معاقدة على الأجرة المحددة .

الثاني : ان تكون العمولة جعالة ، بتقريب ان المستفيد يجعل جعلاً للبنك إذا قام بتحصيل قيمة الشيك والصك من المدين ، وبعد التحصيل يستحق البنك العمولة على المستفيد .

الثالث : أن تكون اجارة ، فان المستفيد يستأجر البنك على القيام بهذه العملية والخدمة لقاء أجرة معينة ، فتكون الاجارة على نفس العمل ، وعلى هذا فصحة الاجارة منوطة بكون البنك قادراً على تحصيل الدين وتسليمه إلى الدائن ، وإلا فالاجارة باطلة ، لأن الاجير لا يمكن أن يملك ما ليس من منفعه المملوكة .

وبكلمة : إن قدرة الأجير على الفعل معتبرة في صحة الاجارة لسببين :

الأول : ان القدرة دخيلة في مالكية الاجير للمنفعة التي يملكها للمستأجر في عقد الاجارة مثلا إذا لم يكن الشخص قادرا على الخياطة ، فلا يكون مالكا لهذه المنفعة لكي يصح منه تملكها لغيره .

الثاني : إن القدرة على التسليم معتبرة في صحة الاجارة ، بلا فرق بين أن تكون الاجارة على الاعمال أو على منافع الاموال ، فاذا عجز الاجير عن العمل المستأجر عليه فقد أخل بشرطية القدرة على التسليم .
وقد تسأل : هل يحكم بصحة الاجارة مع الشك في قدرة البنك على تحصيل الدين أولا ؟

والجواب : ان الاجارة الواقعة مع الشك في القدرة تتبع الواقع ، فتصح إذا كان البنك قادرا على تحصيل الدين واقعا ، و تبطل اذا كان عاجزا عنه كذلك ، وحينئذ فلا يستحق البنك الاجرة بالمطالبة باعتبار ان الاجارة لم تقع عليها وانما وقعت على تحصيل الدين ، فان تسلم الدين واخذه من المدين ودفعه إلى الدائن أو قيده في رصيده كشف ذلك عن قدرته على العمل المستأجر عليه ، وبالتالي عن صحة

الأجارة واستحقاقه الأجرة ، وإلا كشف عن عدم قدرته عليه وبالتالي عن بطلان الاجارة وعدم استحقاق الاجرة .

فالتنتيجة ان البنك يستحق الاجرة على ضوء الوجه الأول والثاني بعد العمل المستأجر عليه وهو تحصيل الدين من المدين ، وعلى الوجه الثالث بعد تمامية العقد واكماله اذا كان قادرا على تحصيل الدين . نعم لو كانت الجعالة أو الاجارة على المطالبة ، فأن البنك يستحق الاجرة على الجعالة بعد المطالبة واللاحاح ، سواء أدى إلى تحصيل الدين أم لا ، وعلى الاجارة من حين العقد وأن لم يكن قادرا على تحصيل الدين إذا كان قادرا على المطالبة .



(٨)

قبول البنك الأوراق التجارية بتوقيعه عليها
الشيكات والكمبيالات

قبول البنك الاوراق التجارية :

وهو على نحوين :

أحدهما : ان البنك يقبل الورقة التجارية ، بمعنى أنه يتحمل مسؤوليته أمام المستفيد من الورقة ويجعلها فى عهده ، والآخر أنه يقبلها ولكنه لا يتحمل أى مسؤولية أمام المستفيد ، وانما يؤكد على وجود رصيد مالى له أى : لمحرر الورقة التجارية باسم الشيك أو الكمبيالة عنده يصلح لأن تخصم منه قيمة تلك الورقة ، أما الأول فهو جائز شرعا ، وهل هو على أساس عقد الضمان بمعناه الفقهي المعروف

لدى فقهاء الأمامية وهو نقل دين من ذمة إلى ذمة ، لا ضم ذمة إلى ذمة الذى هو باطل ، أو على أساس التعهد بوفاء المدين بدينه ؟

والجواب : أنه على أساس التعهد لا على أساس عقد الضمان بمعناه المعروف ، إذ من الواضح إن البنك لا يقصد بقبوله الورقة التجارية باسم الكمبيالة أو الشيك نقل الدين من ذمة المدين إلى ذمته ، بل يقصد به معنى آخر للضمان ، وهو تعهده بوفاء المدين دينه ، فالضمان هنا ليس ضمانا لنفس مبلغ الدين بديلا عن الدين ، بل هو ضمان لأدائه مع بقاء الدين فى ذمة المدين الأصلي ، ونتيجة ذلك أنه لو تخلف المدين عن الوفاء ، فعلى البنك المتعهد الوفاء به ، وهذا يعنى إن المستفيد من الورقة يرجع إليه وبأخذ قيمتها منه .

وأما الثانى : وهو قبول البنك الورقة وتوقيعه لها بدون أن يتحمل مسؤولية الوفاء أمام المستفيد ، وإنما يقصد به التأكد على وجود رصيد مالى لمحرر الورقة يكفى لخصم قيمتها منه فهو أيضا جائز شرعا ولا مانع منه أصلا ، وحيث أن ذمة المحرر قد أكسبت من قبول البنك الورقة وتوقيعه لها اعتبارا وثقة بين الناس ، فبإمكان البنك أن يأخذ عمولة على هذا القبول .

(٩)

خطابات الضمان (الكفالات)

وتكليف

تخريجها الشرعي

الكفالة (خطاب الضمان) ذات أطراف ثلاثة :

١. المكفول : وهو المتعهد والمقاول .

٢. المكفول له : وهو المتعهد له المستفيد سواء كان جهة حكومية عامة أو خاصة أم أهلية كذلك .

٣. الكفيل : وهو البنك .

المتعهدون والمقاولون الذين يتولون مشروعاً بالمناقصة ، كبناء مستشفى أو مصنع أو معمل أو إحداث طرق أو تبليطها أو مجمع سكني أو مسجد أ، غير ذلك لجهة حكومية أو شركة أهلية على المواصفات المعينة وفي فترة زمنية محددة ، فإذا تمت المقاولة والمعاهدة بينهما بمواصفاتها وشروطها وجب عليهم القيام بالعمل وتنفيذ المشروع ، وقد تشترط تلك الجهة على المقاولين في ضمن عقد المقاولة والمعاهدة أن يدفعوا مبلغاً معيناً من المال في حالة عدم إنجاز المشروع وعدم اكماله في مواعده المحدد ، أو الانسحاب عنه دون الاتمام ، ولتعزيز عنصر الثقة والامانة للوفاء بالشرط تطلب الجهة المستفيدة من المقاولين ضمانات وكفالات مالية لذلك فالمقاولون من أجل تعزيز هذا العنصر يلجأون إلى البنك ، ويطلبون منه الضمان والتعهد لتلك الجهة

بالمبلغ المذكور ، فإذا وافق البنك على ذلك أصدر خطاب ضمان يتعهد فيه للجهة المستفيدة بالمبلغ المقرر في حالة تخلف المقاولين عن القيام بتعهداتهم .

وهذا الشرط صحيح شرعا ونافذ ويجب الوفاء به مادام واقعا في عقد صحيح كعقد الايجار مثلا ، ومقتضى صحته ان للجهة المستفيدة حقا شرعيا ان ترجع الى البنك وتطلب منه المبلغ المشروط في حالة تخلف المقاولين عن القيام بتعهداتهم والامتناع عن دفع المبلغ لها وأما إذا كان تخلف المقاولين من جهة بطلان العقد فلا تستحق الجهة المستفيدة ان تطالب المقاولين بالمبلغ المشروط ، لفرض أن الشرط قد بطل ببطلان العقد ، وذلك كما إذا كان العقد عقد اجارة وكان مورد الاجارة المنفعة الخارجية لا المنفعة في الذمة ، ففي مثل ذلك اذا كان الاجير عاجزا عن ممارسة العمل المستأجر عليه ، فمعنى هذا بطلان أصل الاجارة ، لانكشاف ذلك كون تلك المنفعة ليست من منافع الاجير ، وحينئذ فيبطل الشرط المفروض في عقد الاجارة بالتبع ، ثم ان هذا الشرط هل يمكن ان يكون بنحو شرط النتيجة ، بمعنى : أن الجهة المستفيدة (وهي المكفول والمتعهد له) تشترط على المقاول أن تكون مالكة كذا مبلغا في ذمته إذا تخلف عن تعهداته أو لا ؟

والجواب : أن شرط النتيجة في المقام غير صحيح لأن النتيجة المشترطة - وهي اشتغال ذمة المقاول كذا مبلغا من المال ابتداء - ليست من المضامين المعاملية المشروعة ، وأدلة نفوذ الشرط لا تكون مشرعة لأصل المضمون ، وانما هي متكلفة لبيان صلاحية الشرط لان ينشأ به المضمون المشروع في نفسه .

والخلاصة : أن الشرط في المقام لا يمكن أن يكون بنحو شرط النتيجة ، بل لا بد أن يكون بنحو شرط الفعل ، بأن تشترط الجهة المستفيدة على المقاول أن يملك لها كذا مبلغا من المال في حالة تخلفه عن تعهداته ، ولا فرق في صحة هذا الشرط بين أن يكون الفعل المشترط خصوص فعل المقاول أو الاعم منه ومن فعل غيره كالبنك .

وقد تسال : ما هو المراد من الضمان في خطابات الضمان ؟

والجواب : ان المراد منه التعهد بشيء وجعله في عهدة الشخص ، لا نقل الدين من

ذمة إلى ذمة ولا ضم ذمة إلى ذمة ، فانه باطل ، ومن هنا قلنا :

ان قبول البنك للكمبيالات إنما هو بمعنى تعهده لأداء الدين وجعل نفسه مسؤلة

عنه لا بمعنى نقل الدين من ذمة إلى ذمة فالمدين مسؤل ومشغول الذمة بذات المبلغ

والضامن كالبنك مسؤل عن أداء ذلك المبلغ أى أنه مسؤل عن خروج المدين

عن عهدة مسؤوليته وتفريغ ذمته ، وعليه فليس للدائن أن يرجع ابتداء على

الضامن بهذا المعنى ، وانما يرجع إليه اذا أمتنع المدين عن الوفاء فان

معنى هذا الامتناع ان ما تعهد به الضامن - وهو اداء المدين الدين - لم يتحقق ، فاذن

تشتغل ذمته بقيمة الاداء وهى قيمة الدين ، بأعتبار أن الاداء فى نفسه لا مالية له إلا

بلحاظ مالية نفس الدين ، وعلى هذا الأساس فمعنى خطاب الضمان هو تعهد البنك

بأداء الشرط وجعله فى عهدته كتعهده بأداء الدين على حد أداء العين المغصوبة الذى

هو على عهدة الغاصب ، غاية الأمر أن أداء العين المغصوبة على عهدة الغاصب أمر قهري ، وأما أداء الشرط أو أداء الدين في عهدة البنك انما هو بسبب أنشائه هذا التعهد اختيارا النافذ بمقتضى الارتكاز العقلاني الممضى شرعا ، بل هو مشمول لعموم قوله تعالى : ((أو فوا بالعقود)) باعتبار أنه عقد بين اثنين ، وكما أن العين المغصوبة اذا تلفت اشتغلت ذمة الغاصب ببدلها من المثل أو القيمة ، كذلك أداء الشرط أو أداء الدين ، ومعنى تلف أداء الشرط أو الدين : امتناع المشروط عليه والمدين عن الاداء ، فاذن تحولت العهدة الجعلية إلى اشتغال الذمة بقيمة اداء الشرط أو اداء الدين الذى هو قيمة نفس الشرط والدين وبالتالي بالشرط والدين .

وهناك إشكال ، وهو : ان تعهد البنك باداء الدين وان كان يؤدي الى اشتغال ذمته بالاداء عند امتناع المدين عنه وبالتالي بالدين ، على اساس ان الدين مملوك للدائن إلا ان تعهده بأداء الشرط فى المقام لا يؤدي إلى اشتغال ذمته بالاداء عند امتناع المشروط عليه عنه وبالتالي بنفس الشرط ، باعتبار أن المشتري لا يكون مالكا للشرط فى ذمة المشتري عليه ، وفى المقام أن الجهة المستفيدة التى تشتري على المقاول بنحو شرط الفعل أن يدفع إليها ألف دينار مثلا إذا تخلف عن تعهده لا تكون مالكة لألف دينار فى ذمته لأن مفاد الاشتراط فى موارد شرط الفعل هو أن المشروط عليه يلتزم للمشروط له بالفعل كالخياطة وتمليك مبلغ من المال أو غير ذلك ، لا أنه يلتزم بان الفعل للمشروط له و ملك له ، وعلى هذا فلا يمكن افتراض

ان تعهد البنك بالشرط يؤدي الى تملك الجهة المستفيدة للشئ في ذمته ، رغم أنها لا تملك شيئاً بسبب الشرط في ذمة المقاول والمتعهد .

والجواب : ان المشروط له وان كان لا يملك العمل في ذمة المشروط عليه ، إلا أنه لا شبهة في أن الشرط بما هو شرط حق للمشروط له وله مالية ، ولهذا يبذل بأزاء اسقاطه المال ، فاذا كانت للشرط مالية كان يضمن بالتفويت ، وعلى هذا فاذا تعهد البنك باداء الشرط من المشروط عليه كان مرجعه إلى ضان قيمته عند تفويته ، وتفويته إنما هو بامتناع المشروط عليه عن الاداء والوفاء به ، وحيث أن قيمة الاداء إنما هي بلحاظ قيمة الفعل لا في نفسه ، فاذن تشتغل ذمته بقيمة الفعل ،

ودعوى :

أنه لا معنى للضمان بالتفويت والاتلاف إذا لم يكن المفوت والمتلف مملوكا ، والمفروض أن الفعل المشروط لا يكون مملوكا للمشروط له حتى يضمن بالاتلاف والتفويت . مدفوعة بأنه لا موجب لتخصيص الضمان بالتفويت والاتلاف بما إذا كان المفوت والمتلف مملوكا لغير المفوت والمتلف ، بل يكفي في ذلك كونه مضافا إلى غيره ولو بنحو من الحقية التي لها مالية عرفا ، لكي يكون مشمولاً لدليل الضمان في نظر العرف والعقلاء .

ومع الاغماض عن ذلك وتسليم أنه لا معنى للضمان والاتلاف إذا لم يكن المفوت والمتلف مملوكا ، ولكن بإمكاننا أن نقول : أن معنى تعهد البنك بإداء الشرط :

التزامه به على تقدير تخلف المشروط عليه وعدم الاداء ، وهذا يعنى أن البنك تعهد أن المقاول إذا لم يف بالشرط ولم يؤد وامتنع عن الاداء فهو يفى به ويؤديه ، فيكون وجوب الوفاء عليه كوجوب الوفاء على المشروط عليه ، بمعنى انه تكليفى من دون أن تكون ذمته مشغولة بشيء ، ولا مانع من صحة هذا التعهد بمقتضى أدلة وجوب الوفاء بالعقود ، وبما ذكرناه ظهر أنه لا وجه لمحاولة تطبيق الكفالة بمعناها المعروف لدى الفقهاء ، وهو كفالة النفس على خطابات الضمان للبنك ، وكفالاته للمقاولين ، ثم الاشكال على أن هذه الكفالة لا تقتضى الضمان المالى ، فان أثرها احضار نفس المكفول فقط لا غير ، وجه الظهور ما مر من أن كفالة البنك إنما هي بمعنى الضمان المالى ، لكن لا بمعنى نقل الدين من ذمة إلى ذمة ، ولا ضم ذمة إلى ذمة ، بل بمعنى التعهد بأداء الدين أو الشرط كما مر ، لا بمعنى احضار نفس المكفول ، ثم أن الطرف الثالث كالبنك إذا أصدر خطاب ضمان وتعهد بموجب أمر طالب الضمان للجهة المستفيدة بالمبلغ المقرر فى حالة تخلف المقاول عن تعهداته والتزاماته ، فان كان ذلك الخطاب مرتبطا بالعقد الواقع بينها وبين المقاول ، أو كان فى ضمن عقد آخر لازم ، كان من خطاب الضمان النهائى ، فيجب عليه الوفاء به إذا تخلف المقاول عن تعهداته ولم يف بالشرط عليه عند التخلف ، وان لم يكن مرتبطا بالعقد

اللازم لا بالعقد الواقع بينهما ولا بعقد آخر ، فهو من الضمان الابتدائي ، فلا يجب الوفاء به ، لأنه وعد ابتدائي من الطرف الثالث وغير ملزم .

العمولة على الكفالة :

للبنك أن يتقاضى عمولة من المقاولين لقاء كفالته للجهة المستفيدة ، ويمكن تخريج ذلك من الناحية الشرعية بوجوه :

الأول : يمكن أن يكون ذلك من باب أجره المثل التي يتقاضاها الأجراء للقيام بمثل هذا العمل من دون أي عقد بينهما على الأجرة .

الثاني : يمكن أن يكون ذلك من باب الجعالة ، فإن المقاول جعل للبنك جعلاً بأزاء كفالته ، ويكون ملزماً بدفعه له بعد صدور خطاب الكفالة والضمان من البنك .

الثالث : يمكن أن يكون ذلك من باب المصالحة والتراضى بينهما على أجرة محددة .

رجوع البنك على المقاول فيما دفعه عنه :

الظاهر أن بإمكان البنك الرجوع على المقاول ومطالبته بما دفعه من المبلغ المشروط في عقد المقاولة للجهة المستفيدة على أساس أن ذلك إنما يكون بأمر المقاول وطلب منه ، وعليه فإذا قام البنك بالاداء بموجب أمره وطلبه وإدائه فعليه ضمانه ، يتلخص من ذلك أن ذمة المقاول تشتغل للبنك اذا قام البنك وادى الشرط بموجب أمره .

نعم ، إذا كانت كفالته للمقاول بدون أمره وطلبه ، فليس من حقه أن يرجع إليه ويطلبه بما دفعه عنه .



(١٠)

فتح الإعتما؁

وكيفية

تخريجه الشرعى

فتح الإعتماء :

يعرف فتح الاعمءاء بأنه عقء وءعهء بين البنك والعميل ، و يضع البنك بموجب هذا العقء والءعهء مبلعا ءء ءصرف العميل فى فءرة مءءءة ، وله أن يسحب مبلغ الاعمءاء ءفءة واحة أو على فءراء أو بالشكل المءءق عليه فى ءول ءلك الفءرة ، وأءره ءعهء البنك والءزامه بإيجاء الاعمءاء والائءمان للعميل ، وإما العميل فهو لا يكون ملزما باءءعماله ، فإذا اسءءءم العميل مبلغ الاعمءاء فعلا أصبح العقء لازما من ءءرفين ، وعلى العميل حينئء أن يرء المبالغ ءى سحبها من الاعمءاء وىءفع فوائءها ، وأما إذا لم يضءر فى عملياه ءءارىة إلى سحب الأموال الموضوعة ءء ءصرفه ، فلا يلزم بءفع فائءة عنها ، لءءم ءءقق عملية القرض ، على أساس إنها مشروءة بقبض المال المقءرض وما لم يءءقق القبض فلا قرض .

والخلاصة : إن فتح الاعتماد يتمثل في وضع البنك مبلغا من المال المحدد تحت تصرف عميله في فترة زمنية محددة ، وله استخدامه في عملياته التجارية دفعة واحدة أو تدريجيا إذا لم يكن هناك شرط ، وحيث إن استخدامه للمال اقتراض مع الفائدة فلا يجوز .

وقد تسال : هل يمكن تكييف هذه الفائدة فقها بفائدة غير ربوية أو لا ؟
والجواب : قد يقال بإمكان ذلك ، بتقريب أن من حق البنك أن يتقاضى عمولة من العميل لقاء قيامه بعملية عقد فتح الاعتماد ، وهو وضع مقدار من ماله تحت تصرفه متى شاء ، على أساس إن هذه العملية ليست عملية الاقتراض التي تتمثل في دفع المقرض نفس المال إلى المقرض .

نعم ، إذا قام العميل بسحب ذلك المال من البنك كلاً أو بعضاً تحقق القرض بالنسبة إلى المال المقبوض ، وما دام لم يسحب منه فلا قرض .
ويمكن المناقشة في هذا التقريب بأنه ليس لدى العرف والعقلاء لهذه العملية مالية إضافية وراء مالية نفس المال الذي وضع تحت يده وتصرفه ، بل ماليتها هي مالية نفس ذلك المال ، ولهذا لا تقبل الضمان ولا تصح الجعالة عليها ولا الإجارة ، وعلى هذا فاخذ العمولة عليها في الحقيقة أخذ العمولة على المال المسحوب والمقرض وهو ربا محرم شرعا ، وعلى هذا فلا يمكن هذا التكييف الشرعى .

نعم يمكن تحويل هذه الفائدة الربوية إلى فائدة غير ربوية باشتراط العميل على
البنك القيام بتلك العملية في ضمن إيقاع عقد معه كهبة أو بيع أو صلح مع أخذ نسبة
الفائدة فيه بعين الاعتبار .



.....

(١١)

فتح الاعتماد المستندي وصوره وشروطه وتكليف تخريجها من وجهة النظر الشرعية

فتح الاعتماد المستندي :

تعريفه : وهو عقد يتعهد البنك بموجبه ويلتزم على عاتقه أن يدفع ثمن البضاعة نقداً أو يقبل الشيكات عند تسليم المستندات من المصدر بكامل شروطها المتفق عليها مسبقاً .

وذلك بموجب طلب فاتح الاعتماد - وهو المشتري المستورد - من البنك ذلك لصالح المصدر بالخارج مقابل عمولة محددة ، فإذا تم الاتفاق على ذلك أصدر البنك خطاب ضمان وتعهد إلى المصدر ، وأصدر خطاب ضمان وتعهد إلى المستورد ويتعهد فيهما بجميع ما في الاعتماد المستندي من الشروط ، مثال ذلك :

تاجر عراقي إذا أراد استيراد البضائع الأجنبية من الخارج عن طريق البنوك ، يصدر أوامره وتعليماته إلى احد البنوك المحلية فى العراق بفتح اعتماد مستندي لصالح المصدر الأجنبى ، ويذكر فيه كافة التفاصيل التى يجب أن تظهر فى المستندات التى يطلب من المصدر قبل أن يدفع له الثمن ، وحينئذ يقوم البنك فى العراق بالاتصال مع بنك مراسل الذى يعمل كوكيل له فى بلد المصدر ، ويرسل إلى البنك المراسل إشعار بفتح اعتماد مستندي لصالح المصدر ، فيقوم البنك المراسل بتقديم الإشعار إلى المصدر ويحتفظ بنسخة منه ، وذلك فيما يسمى فى عالم البنوك بخطاب الاعتماد ، وإذا تسلم المصدر خطاب الاعتماد من البنك الوكيل كان يطمئن بدفع ثمن البضاعة ، ومن ثم يبدأ فى تحضير البضاعة المباعه واتخاذ إجراءات لتصديرها بحرا أو برا أو جوا ، وعند ذلك يقدم للبنك المراسل مستندات البضاعة المتمثلة فى سند الشحن ووثيقة التأمين وفاتورة الثمن ، ويطلب منه تسليم الثمن المتفق عليه فى عقد البيع و المذكور فى الاعتماد المستندي المفتوح لصالحه ، ويقوم البنك فى هذا الوقت بفحص المستندات بدقة كاملة وفقا لشروط الاعتماد المستندي ، فإن وجدها سليمة

ومطابقة لجميع الشروط والمواصفات الواردة في الاعتماد المستندي قام بدفع الثمن للمصدر .

وبكلمة : إن البنك الوكيل مأمور - بموجب ما تلقاه من التعليمات من البنك الأصلي في بلد المستورد - بفحص المستندات بكامل الدقة ، ومطابقتها لشروط الاعتماد المستندي قبل دفع قيمة البضاعة ، فإن تم كل ذلك حسب الشروط ، قام البنك الوكيل يدفع القيمة للمصدر ثم يقوم بإرسال المستندات إلى البنك الأصلي ، واثـر فتح الاعتماد المستندي تعزيز عنصر الثقة المتبادلة بين المصدرين والمستوردين ، فالمصدر البائع قد لا يعرف المستورد المشتري في البلد الأجنبي وبالعكس ، أو يعرفه ولكنه لا يدري مدى قدرته المالية وثقته ، وفي هذه الحالة لا يرغب المصدر التخلي عن المستندات التي تمثل ملكية البضاعة حتى يكون واثقا ومطمئنا إلى دفع الثمن ، ولا المستورد الدفع إلى البائع المصدر ما لم يكن مطمئنا بسلامة المستندات ، وهنا يأتي دور البنك بموجب طلب المستورد المشتري منه فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر الأجنبي حتى يمنح كل منهما الثقة المطلوبة بالآخر ويعززها ، ويفي برغبات كل من المصدر والمستورد في البيوع المتبادلة بينهما ، ومن هنا قد يطلب المصدر من البنك الوكيل أن يدفع ثمن البضاعة بواسطة كمبيالة مسحوبة على البنك الأصلي في بلد المستورد مباشرة ، لا على المستورد الذي قد لا يكون معروفا في البلد الأجنبي .

ومن ثم قد أصبح فتح الاعتماد المستندي من أهم الوسائل والطرق للتجارات الخارجية وأكثرها انتشارا في العالم لتسوية المبادلات الدولية وغيرها ، لما يوفره من ثقة وطمأنينة لأطراف الصفقات التجارية بعضهم ببعض ، ويجوز استخدامه في البيوع والتجارات الداخلية أيضا ، وإن شئت قلت ، إن البنك إذا طلب منه أحد عملائه فتح اعتماد مستندي أصدر خطاب اعتماد إلى المصدر ويتعهد فيه بدفع ثمن البضاعة ، شريطة أن يقدم المصدر المستندات التي تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل مطابقة لتمام شروط الاعتماد المستندي ومواصفاته حرفيا ، وإلا فإن البنك يمتنع عن الدفع ، وأصدر خطاب اعتماد إلى المستورد ، ويتعهد فيه بعدم دفع الثمن ما لم يستلم المستندات مطابقة لجميع الشروط والمواصفات الواردة في عقد الاعتماد ، وعلى ضوء هذا الأساس فالبنك بموجب عقد فتح الاعتماد المستندي متعهد لزمنا بدفع ثمن البضاعة مطابقة للمواصفات والشروط الواردة في الاعتماد المستندي ، وقد يكون عقد فتح الاعتماد جائزا ، ويسمى في عالم البنوك بالاعتماد القابل للإلغاء أو بالاعتماد غير المؤبد ، ويقتصر دور البنك في هذا النوع من الاعتماد على مجرد إخطار المصدر المستفيد بأنه قد فتح الاعتماد لحسابه بناء على طلب الأمر اعتمادا في حدود مبلغ معين من دون أي التزام أو مسؤولية من جانب الأمر ، وهذا النوع من الاعتماد غير مرضى في التبادل التجاري بين المصدر والمستورد إلا في حالات خاصة ، وهي ما إذا كان عنصر الثقة بين البائع والمشتري وطيبا ، فان في مثل هذه

الحالة أختار هذا النوع من الاعتماد ، على أساس أنه رخيص وقليل التكاليف فلا داعى لاختيار الاعتماد غير القابل للإلغاء والمؤبد .

وهنا حالتان أخريان :

الأولى :

إن المعيار فى الاعتماد قد يكون يقبول المستورد المستندات واعتماده عليها دون البنك ، وفى هذه الحالة لا يكون البنك ملزما بدفع الثمن بمجرد تسلم المستندات من المصدر ومطابقتها للشروط المتفق عليها مسبقا قبل إرسالها إلى المستورد ، بل عليه أن يرسل تلك المستندات إليه ، فإذا وافق عليها ووجدها مطابقة للشروط المسبقة كان على البنك ان يدفع الثمن إلى المصدر .

الثانية :

إن المصدر قد يقوم بإرسال المستندات للبضائع بمواصفاتها الخاصة كما وكيفا إلى البنك من دون معاملة مسبقة بينه وبين المشتري فى بلد البنك ، وإرسال تعليمات تتضمن الأمر بعرض المستندات على المستثمرين ورجال الأعمال وشروطها ، وحينئذ يقوم البنك بعرض تلك المستندات عليهم فى بلد البنك ، فإن رغب منهم فى شراء تلك البضائع وقبل المستندات يطلب من البنك فتح الاعتماد ، وحينئذ يقوم البنك المستورد بالاتصال مع البنك المراسل فى بلد المصدر ويرسل إليه أشعارا بالبيع وفتح الاعتماد لصالحه ، ويأمره بإرسال البضائع بطريق البر أو البحر أو الجو ، فإذا قام بإرسالها وشحنها دفع البنك المراسل ثمنها إليه .

وفتح الاعتماد المستندى بتمام أشكاله المشار إليها وصوره جائز من الناحية الشرعية ، ولا مانع شرعا من قيام البنك بدور الضمان والتعهد للبائع المصدر بدفع ثمن البضاعة عند تسلم المستندات مطابقة لتمام الشروط ، وبدوره للمشتري بعدم دفع الثمن ما لم يتسلم المستندات بكامل شروطها ومواصفاتها ، وكما يجوز شرعا للبنك أن يتقاضى عمولة لقاء قيامه بهذا الدور الذى يوسع مجال المبادلات التجارية الدولية ، كذلك يسهل المعاملات فى العالم ككل ، ويعزز عنصر الثقة والأمانة بين المصدرين والمستوردين ، لأنها أجرة على العمل الحلال ، ولمزيد من التعرف على حكم هذه المسألة - فتح الاعتماد المستندى - من الناحية الشرعية نذكر فيما يلى عددا من الحالات :

الحالة الأولى :

ما إذا كان للمستورد رصيد مالى لدى البنك فى بلده و حينئذ فىقوم البنك بدوره بتكليف البنك المراسل فى بلد المصدر بدفع قيمة البضاعة بعد تسلّم المستندات مطابقة لتمام الشروط الواردة فى الاعتماد المستندى ، ثم يقوم البنك الاصيل بخصم القيمة من رصيده المالى بسعر الوقت ، ويمكن تخريج ذلك فقهيًا بأحد وجوه :

الأول : إن البنك يقوم بدفع ثمن البضاعة للمصدر بواسطة البنك المراسل فى بلده بعملة أجنبية بموجب تعهده بذلك فى عقد الاعتماد ، وحيث إن هذا الدفع كان بامر المستورد ، فبطبيعة الحال يضمن تلك العملة ويصبح بذلك مدينا للبنك بعملة أجنبية ، والبنك مدين له بعملة محلية ، وبما إن فتح الاعتماد يتضمن توكيل البنك فى أن يخصم قيمة البضاعة من حسابه الجارى لديه ، فبأمكانه أن يأخذ عملة محلية من حسابه بديلا عن العملة الأجنبية بسعر الوقت ، وهذا جائز شرعا ، كما يجوز له اخذ العمولة عليه ، على أساس أن الدائن أمر المدين بأداء دينه فى غير مكانه الطبيعى ، وله أن لا يقبل ذلك من دون عمولة .

الثاني : إن المشتري المستورد يقوم بخصم مبلغ من رصيده لدى البنك المساوى لثمن البضاعة ، ثم يقوم ببيعه على البنك بعملة أجنبية ، فإذا باع أصبح مالكا فى ذمة البنك عملة أجنبية ، وبعد ذلك يقوم البنك بدوره بتكليف البنك المراسل فى بلد المصدر بدفع الثمن إليه بالعملة الأجنبية وهذا جائز شرعا لأنه من بيع عملة محلية حاضرة بعملة أجنبية فى الذمة .

نعم ، لا يجوز للمستورد أن يبيع ما فى ذمة البنك من العملة المحلية بعملة أجنبية فى ذمته لأنه من بيع الدين بالدين وهو غير جائز ، كما أن للبنك أن يأخذ عمولة لقاء تسديد الدين فى غير مكانه الطبيعى .

الثالث : إن البنك فى بلد المستورد يقوم باحاله على البنك المراسل فى بلد المصدر الأجنبى ، وبموجب هذه الحوالة أصبح ذلك البنك فى بلد المصدر مدينا للمستورد بعملة أجنبية ، وحينئذ فيحيل المستورد دائنه المصدر على البنك المراسل المدين له ، فتكون هنا حوالتان متعاقبتان ، وكلتاها من الحوالة على المدين ، وتكون صحتها على القاعدة ، وكما يجوز للبنك أخذ العمولة على هذه الحوالة ، على أساس أنها تتضمن أداء الدين فى غير مكانه الطبيعى بموجب طلب الدائن .

الحالة الثانية :

ما إذا لم يكن للمستورد رصيد مالى لدى البنك ، ولكن البنك بموجب اعتماده عليه وثقته به قبل طلبه بفتح الاعتماد المستندى ، واصر خطاب ضمان وتعهد للبائع بدفع الثمن الأجنبى له فى بلده من ماله الخاص عند تسلم المستندات بكامل شروطها ، وحينئذ فإذا قام البنك بدوره بتكليف البنك المراسل بدفع الثمن له ضمن المستورد قيمة الثمن بموجب أمره بالدفع ، وأصبح لدينا له ، وهذه العملية فى نفسها جائزة شرعا ، ويجوز أخذ عمولة عليها كذلك .
نعم إن هذه العملية تتبع فائدة ربوية فى حالتين :

أحدهما : إن البنك - بموجب نظامه التقليدى الربوى - يحسب فائدة على المستورد مقابل الدين فى ذمته .

والأخرى : إن البنك إذا أصر دفع الثمن الذى يستحقه المصدر على المستورد عن وقت الدفع إلى فترة يحسب له فائدة ، وحيث إنها فائدة على تأخير الدين فهى ربوية ، فلا يجوز أخذها .

وهل بإمكاننا تكييف هذه الفائدة فى كلتا الحالتين فقها إلى فائدة غير ربوية أو لا

؟

والجواب : نعم ، فان بإمكاننا ذلك .

أما في الحالة الأولى ، فيمكن للبنك أن يضيف هذه الفائدة المجددة إلى عمولة فتح الاعتماد ، فإنه حينما قبل فتح الاعتماد بموجب طلب عميله في مقابل عمولة يضيف إليها تلك الفائدة ولا يحسب على الدين ، كما ان بإمكانه أن يأخذ الفائدة المذكورة بعنوان أجرة الكتابة والتسجيل وغيرهما مما تتطلبه هذه العملية من الخدمات ، فإذا ربا في القرض .

وأما في الحالة الثانية فيمكن للمصدر ان يشترط في عقد البيع على المستورد أن يدفع دينارا مثلا عن كل شهر يسبق تحصيل الثمن ، فان المستورد حينئذ يكون ملزما بدفع دينار عن كل شهر يتأخر فيه عن دفع الثمن وليس ذلك الزاما بالربا المحرم ، لأن ذلك الألتزام إنما هو بحكم عقد البيع لا بحكم عقد القرض حتى يكون ربا .

نعم ، إذا اشترط عليه أن يكون له دينار في كل شهر يتأخر فيه عن دفع الثمن بنحو شرط النتيجة ، لم يجوز وإن كان في عقد البيع ، لأن المستورد حينئذ يكون ملزما بدفع الدينار للمصدر ، على أساس أنه مالك له في مقابل الأجل ، وهو من اشتراط الربا ، وهذا بخلاف ما إذا كان ذلك بنحو شرط الفعل ، فان الزام المستورد به إنما هو بحكم عقد البيع لا بحكم عقد القرض ، ولا بحكم كونه عوضا مملوكا في مقابل الأجل ، كما في شرط النتيجة .

والخلاصة : إن الشرط المدعى في المقام بما أنه غير واقع في عقد القرض لكى يكون قرضا ربويا ، ولا هو من اشتراط كون المال في مقابل الأجل بنحو شرط

النتيجة لكي يكون من اشتراط الربا ، بل هو واقع في عقد البيع بنحو شرط الفعل والالزام به بملاك أنه في عقد البيع .

الحالة الثالثة :

يجوز للبنك أن يتقاضى عمولة على عملية الاعتماد المستندي ، على أساس إنها تتطلب قيامه بدور الاتصال مع البنك المراسل في بلد المصدر ، واطلاعه بفتح الاعتماد وتكليفه بدفع الثمن عندما تسلم مستندات البضاعة مطابقة لجميع الشروط والمواصفات الواردة في الاعتماد المستندي .

ويمكن تخريج ذلك فقها بأحد وجوه :

الأول : أن يكون ذلك من باب الجعالة ، فان المستورد - بموجب طلبه من البنك فتح الاعتماد - يقول له ، إن قمت بهذه العملية ومتطلباتها فلنك كذا وكذا مبلغا محددًا من المال ، وحينئذ فان وافق البنك على ذلك وقام بدوره بكامل متطلباته ، أستحق جعل المحدد له في العقد .

الثاني : أن يكون ذلك من باب الاجارة ، فان المستورد يقوم باستئجار البنك للقيام بعملية الاعتماد مقابل أجره معينة ، فاذا قبل البنك ذلك ووافق استحق الاجرة .

الثالث : أن يكون ذلك من باب أجره المثل التي تتقاضاها الاجراء عادة بالقيام بمثل هذا العمل ، فانه إذا لم تحدد الاجرة بالعقد لا يعقد الاجارة ولا بالجمالة ، فالمتعين أجره المثل .

الحالة الرابعة :

ان ديون البنوك على المستثمرين ورجال الاعمال الذين يقومون باستيراد البضائع من الدول الاجنبية أو تصديرها إليها بواسطة الاعتماد المستندي لديها على نحوين :

أحدهما :

أن تكون الديون بموجب عقد القرض الواقع بين المستورد والبنك ، فإن المستورد في هذه الحالة يرجع إلى البنك ويقترض منه مباشرة مبلغا محددًا ثم بعد عملية القرض سلم المبلغ إلى البنك لكي يقوم البنك بدوره بتكليف البنك المراسل في بلد المصدر بدفع الثمن إليه عندما تسلم مستندات ملكية البضاعة بكاملها .

الثانى :

إن المستورد لا يرجع إلى البنك لا بنفسه ولا بوكيله ، بل يتصل به من مكتبه ويطلب منه الاعتماد المستندى ودفع ثمن البضاعة للمصدر فى بلد إقامته عند تسلم المستندات منه ، وبذلك يصبح المستورد مدينا للبنك بقيمة ثمن البضاعة ، ولا فرق بين الحالتين من هذه الناحية ، وإنما الفرق بينهما من ناحية أخرى ، وهى إن سبب الدين فى الحالة الأولى عملية القرض ، وفى الحالة الثانية الأمر بالتلاف ، على أساس إن المستورد إذا أمر البنك بدفع دينه للمصدر فى بلده الأجنبى و هو ثمن البضاعة ، وقام البنك بدوره وأدى دينه من ماله الخاص ، ضمن المستورد قيمة التالف ، بأعتبار أنه كان بأمره ، ولا مانع من وفاء دين شخص بمال شخص آخر حتى تبرعا ، فضلا عما إذا كان بأمر الشخص المدين .

وقد تسال : هل هناك فرق بين الزيادة على الدين فى الحالة الأولى والزيادة فى

الحالة الثانية أو لا ؟

قد يقال بالفرق بينهما ، بتقريب ان الزيادة فى الحالة الأولى زيادة على المال المقترض فى عقد القرض فتكون ربا ، وفى الحالة الثانية لا تكون كذلك ، إذ ليس فيها عقد قرض بين المستورد والبنك لكى تكون الزيادة على المال المقترض فى عقد القرض بل فيها ضمان غرامة للمال التالف بسبب أمره بالتلاف ، ولا يكون هذا الضمان ضمانا قرضيا ، بل هو ضمان إتلاف ، وعلى هذا فالزيادة المشترطة على المستورد على ما دفعه البنك للمصدر من ثمن البضاعة ليست زيادة على المال

المقترض فى عقد القرض لكى تكون ربا ، ولا يصدق عنوان القرض على ضمان الغرامة ، فإنه لا يتضمن تمليكا معامليا لا التمليك على وجه الضمان بالمثل ولا غيره .

وبكلمة : إن الربا المحرم إنما يكون فى المعاملة كعقد القرض أو البيع ، وأما ضمان الغرامة فإنه ضمان ابتداء بموجب الأمر بالاتلاف ولا يتضمن أى تمليك عقدى ، فلهذا لا يجرى فيه الربا .

ويمكن المناقشة فى ذلك :

أما أولا : فلان المتفاهم العرفى من أدلة حرمة الربا - بمناسبة الحكم والموضوع الارتكازية - هو حرمة الزام الدائن مدينه بالزيادة على مقدار الدين ، سواء أكان الدين حاصل بالقرض أم بالأمر بالاتلاف ، حيث لا يرى العرف خصوصية لعنوان القرض وموضوعية له إلا كونه سببا للدين واشتغال الذمة ، بل إن هذا هو مقتضى إطلاق بعض روايات المسألة ايضا ، وعلى هذا فلا فرق بين أن يكون الشخص مدينا بموجب عقد القرض أو بموجب الأمر بالاتلاف ، فعلى كلا التقديرين لا يجوز للدائن أن يلزم مدينه بالزيادة على مقدار الدين .

ثانيا : لو سلمنا اختصاص الربا المحرم فى عقد القرض لا مطلقا ولا يكون الزام الدائن مدينه بالزيادة فى الحالة الثانية محرما ، إلا ان ذلك بحاجة إلى موجب وسبب يجعل المدين ملزما بدفع الزيادة كاشتراطها فى ضمن عقد ، والمفروض أنه لا عقد هنا غير الأمر بالاتلاف ، فإذن لا يكون اشتراطها عليه من الشرط فى ضمن العقد لكى يجب الوفاء به ، بل هو من الشرط الابتدائى الذى لا دليل على صحته ونفوذه .

نعم ، بإمكان البنك أن يقوم فى هذه الحالة بعملية اشتراط الزيادة فى ضمن عقد الجعالة ، على أساس إن من حق البنك أن لا يقبل تسديد دين المستورد بموجب طلبه للمصدر فى بلد إقامته من دون جعل و عمولة ، فإذا وافق على ذلك وحدد الجعل لقاء قيامه بعملية التسديد فإذا قام بها أستحق الجعل المحدد بموجب عقد الجعالة وقيمة الدين بقانون ضمان الاتلاف .

والحاصل : إن البنك بعد قيامه بالعملية المذكورة أستحق أمرين :

أحدهما : قيمة الدين بموجب الأمر بالاتلاف .

والآخر : الجعل بموجب عقد الجعالة .

قد يناقش في صحة الجعالة في المقام ، بتقريب ان صحتها مبنية على أن للعمل
المجول عليه قيمة مالية لدى العرف والعقلاء ، على أساس إن الجعالة مركبة من
جزئين :

أحدهما : الأمر بالعمل الذي تكون له أجره المثل في نفسه وقابل للضمان .

والآخر : تعيين الجعل والأجر بأزاء ذلك العمل .

والجزء الأول من الجعالة : هو ملاك الضمان والضمان فيها من قبيل ضمان الغرامة ،
لا الضمان المعاوضي .

والجزء الثاني : يحدد قيمة العمل المضمون بضمان الغرامة ، حيث إن الأصل في
الضمان هو أجره المثل ما لم يحصل الاتفاق على الضمان بغيرها .

وحيث انه ليس لعملية تسديد الدين مالية وراء مالية نفس المال المسدد ، فلا يحق
للبنك ان يتقاضى عمولة لقاء قيامه بعملية التسديد زائدة على قيمة المال المسدد ،
فأنه إذا لم تكن للعملية مالية زائدة على مالية نفس المال المسدد ، فلا يتحمل
المستورد إلا ضمانا واحدا ، وهو ضمان المال المسدد ، ولا يعقل ضمانا آخر وهو
ضمان عملية التسديد في مقابل الضمان الأول ، لعدم الموضوع له وهو المالية ، فمن
أجل ذلك لا يعقل الجعالة ، لأنها لا تنشئ الضمان وإنما تحدده في الأجر المعين .

ويمكن الجواب عن هذه المناقشة في المقام : بأن العميل المديون هنا فيما انه
يطلب من البنك القيام بتسديد دينه لدائنه في البلد الأجنبي ، فمن الواضح أنه يتطلب

بذل جهد وعمل زائد على مجرد دفع المال إلى الدائن ، وحينئذ فيكون من حقه أن يتقاضى عمولة على ذلك إذا طلب منه القيام به ، على أساس ان لعملية التسديد عندئذ قيمة مالية زائدة على القيمة المالية للمال المسدد .

والخلاصة :

إن المدين المستورد إذا طلب من البنك القيام بعملية التسديد للمصدر الدائن فى بلد إقامته ، فبما أنه يتطلب بذل جهد وعمل زائد كاتصاله بالبنك المراسل وإصدار خطاب إليه بدفع دينه فى بلده ، فله أن لا يقبل ذلك بدون عمولة ، فإذا لا مانع من عقد الجعالة عليها ، بأعتبار انها مضمونة بضمان آخر غير ضمان المال المسدد ، ويحدد الضمان فى الأجر المعين بموجب عقد الجعالة .

نعم ، إذا لم تتطلب عملية تسديد الدين بذل جهد وعمل زائد على نفس دفع المال إلى الدائن ، كما إذا كانت العملية فى نفس بلد البنك ، فلا تصح الجعالة عليها لأنه لا ضمان لها فى مقابل ضمان المال المسدد لكى تقبل الجعالة .

إلى هنا قد وصلنا إلى هذه النتيجة ، وهى أن اشترط الزيادة فى كلتا الحالتين المذكورتين من أشترط الربا ، إلا إذا كان ذلك الاشترط فى عقد الجعالة أو الإجارة .

وقد تسأل : هل بإمكاننا تحويل شرط الزيادة الربوية إلى غيرها أو لا ؟

والجواب : نعم ، أما فى الحالة الأولى فبإمكاننا هذا التحويل بالطريق التالى :

وهو أن المستورد يقوم بعملية الاقتراض من البنك مبلغا محددًا ، وبعد القبض يقدم البنك على شراء المبلغ منه بعملة أجنبية في ذمته ، ويضيف إلى المبلغ مقدار الفائدة بدلا عما إذا اشترطها عليه في عقد القرض ، فتحول الفائدة بذلك من الربوية إلى غيرها عن طريق البيع والشراء ، ويصبح البنك حينئذ مدينا للمستورد بعملة أجنبية ، ثم يقوم البنك بعملية التسديد من طريق البنك المراسل في الخارج ، ويجوز للبنك عندئذ ان يتقاضى عمولة لقاء قيامه بالعملية بتخريجين :

أحدهما : إنها تتطلب بذل عمل زائد ، والآخر : إنها تمثل تأدية الدين في غير مكانه الطبيعي .

وأما في الحالة الثانية فبأمكاننا تخريج ذلك بالنحو التالي :

وهو ان المستورد يوكل البنك من اقراضه مبلغا معينًا من ماله الخاص ، ثم يقبضه بالوكالة عنه ، وبعد تمامية عملية القرض بالقبض والإقباض ، يقوم البنك ببيع ذلك المبلغ لنفسه وكالة منه بعملة أجنبية في ذمته ، ويضيف إليه مقدار الفائدة ، فتحول الفائدة الربوية إلى غيرها من طريق البيع والشراء ، كما أن للبنك أن لا يقبل طلب المستورد تسديد دينه للمصدر في بلد إقامته بدون عمولة على أساس أنه تسديد الدين في غير مكانه ، مضافا إلى أنه يتطلب مؤنة زائدة .

الحالة الخامسة :

إن الربا المحرم هو اشتراط الفائدة على المدين بإزاء الدين ، سواء أكان الدين بعقد القرض أم كان بضمان الغرامة كما مر .

وأما إذا كانت الفائدة لقاء عمل له مالية وراء مالية نفس المال المقترض ، فهل يجوز أخذها ولا يكون ربا أو لا ؟

والجواب : نعم ، يجوز أخذها ، على أساس انها ليست لقاء المال المقترض لكي تكون ربا ، بل لقاء عمل له قيمة مالية زائدة على القيمة المالية لنفس المال المقترض ، فإذا افترض إن لعملية الإقراض مالية وراء مالية المال المقترض - كما إذا طلب العميل من البنك الإقراض في بلد أجنبي - فان الاقراض فيه بحاجة إلى بذل عمل وجهد زائد على مجرد دفع المال إلى المقترض وحينئذ فله أن لا يقبل ذلك بدون عمولة .

فالتنتيجة : أنه لا يجوز للمقرض بنكا كان أم غيره أخذ فائدة على المال المقترض ، ويجوز له أخذها لقاء عملية الإقراض إذا تطلبت مؤنة زائدة مضمونة ولا يؤدي إلى الربا نعم إذا لم تتطلب مؤنة زائدة على مجرد دفع المال إلى المقترض - كما إذا كانت العملية في مكان المقرض - فلا مالية لها زائدة على مالية نفس المال المقترض - وحينئذ فلا يجوز أخذ العمولة عليها ، لأن أخذها عليها أخذ فائدة على المال المقترض فيكون ربا ، ولهذا لا تصح الجعالة عليها أيضا .



الحالة السادسة :

إن اقتراض المستورد من البنك إذا كان ربويا ، فهل يجوز للبنك أن يقوم بعملية تسديد دينه المستحق عليه للمصدر في البلد الأجنبي ويتقاضى منه عمولة لقاء ذلك ، على أساس أن العملية بحاجة إلى مؤنة زائدة أو لا ؟

والجواب : أنه جائز بناء على ما هو الصحيح من عدم بطلان عقد القرض الربوى ، والباطل إنما هو الربا ، أى : الزيادة ، وحينئذ فالمقترض مالك لأصل المال المقترض ، كما ان المقرض يملك مثله فى ذمة المقترض وإنما لا يملك الزيادة فقط ، وعلى هذا فيجوز للبنك أن يقوم بعملية تسديد دينه من ماله المقترض ، وإذا كانت العملية بحاجة إلى مؤنة زائدة ، جاز له أن يأخذ عمولة عليها .

نعم ، لو قلنا ببطلان القرض الربوى وعدم كون المقترض مالكا للمال المقترض ، فلا يكون البنك حينئذ وكيفا ومخولا من قبله فى تسديد دينه من ماله المقترض لفرض أنه لم ينتقل إليه بعقد القرض على أساس بطلانه .

الحالة السابعة :

إن دور البنك في الاعتماد المستندي بالنسبة إلى البائع المصدر المستفيد هو في الواقع دور ضمان ، لا بمعنى نقل دين من ذمة إلى ذمة ، ولا ضم ذمة إلى ذمة فإن الثاني باطل ، والأول ليس مقصودا منه في المقام ، بل بمعنى : تعهد البنك بدفع ثمن البضاعة الذي يستحقه البائع المصدر على المشتري المستورد عند تسلم المستندات من البائع مطابقة لجميع الشروط الواردة في الاعتماد المستندي ، ولا يكون تعهده مشروطا بامتناع المشتري عن الوفاء بالثمن ، بل يكون مطلقا ، فإن البائع ملزم بتسليم مستندات البضاعة منها سند الشحن للبنك المراسل ، والبنك المراسل ملزم بدفع الثمن إليه إذا وجد المستندات مطابقة للشروط ، وهذا معنى آخر للضمان عند العقلاء يتصور في الديون والأعيان الخارجية معا .

وأما دوره بالنسبة إلى المشتري المستورد ، فهو في الواقع أيضا تعهد منه بتسليم المستندات بكاملها من البائع وفحصها بدقة ، فإن كانت مطابقة لتمام المواصفات والشروط المقيدة في الاعتماد المستندي قام بدفع الثمن إليه ، وإلا فلا .



الحالة الثامنة :

إن المشتري المستورد إذا تقاعس عن الوفاء بالتزاماته وتخلف لسبب أو آخر ، وامتنع عن تسلم المستندات التي تمثل نقل البضاعة أو عن الوفاء بالثمن ، فللبنك أن يحبس المستندات إلى فترة محددة من تاريخ إخطاره بوصول المستندات المطابقة للشروط ، فان لم يدفع الثمن خلال هذه الفترة يقوم البنك ببيع البضاعة فى الأسواق لاستيفاء ما دفعه إلى البائع من الثمن .

ويمكن تخريج ذلك فقهيًا بأحد وجهين :

الأول : إن دفع البنك ثمن البضاعة لما كان بأمر المشتري فهو ضامن له بضمان الغرامة وهى ضمان الإلتلاف ، باعتبار إن الإلتلاف كان بأمره ، وحيث أنه ممتنع عن الأداء ، فللبنك أن يقوم ببيع البضاعة لإستيفاء ما دفعه إلى البائع من الثمن تقاصا .

نعم لو كان بإمكان البنك تحصيل الثمن منه بطريق آخر كالرجوع إلى المحاكم والقضاة ، لم يجوز بيعها لإستيفاء ما دفعه تقاصا ، وأما إذا أنحصر الطريق بالتقاص فيجوز .

الثانى : ان جواز بيع البضاعة فى هذه الحالة ، إنما هو على أساس الشرط الضمنى من البنك على المستورد فى ضمن عقد فتح الاعتماد المستندى ، فان المرتكز فيه إن المستورد إذا أمتنع عن الوفاء بالتزاماته ودفع الثمن ، فالبنك لا يصبر إلى الأبد ، فلا محالة يتحرك ويقوم ببيعها بعد فترة محددة من تاريخ الإخطار بوصول المستندات ، وحينئذ فيجوز للغير الشراء .

(١٢)

الاعتماد الشخصي

وتخريجه الفقهي

الاعتماد الشخصي :

هو أن العميل قد يطلب من البنك تزويده بخطاب الاعتماد الشخصي باسمه في الخارج لدى فرع من فروع أو مراسله هناك ، وحينئذ يقوم البنك بعملية إصدار

خطاب الاعتماد لصالحه بموجب طلبه ، ويحدد المبلغ في ظهر الخطاب ، وهل للبنك أن يتقاضى عمولة لقاء قيامه بهذه الخدمة أو لا ؟

والجواب : نعم .

وهل فرق بين أن يكون للعميل رصيد مالي لدى البنك أو لا يكون ؟
والجواب : أنه لا فرق بين الحالتين في جواز أخذ العمولة .

أخذ العمولة في الحالة الأولى :

يمكن تخريج ذلك فقها بأحد وجوه :

الأول : أن يكون خطاب الوثيقة بمثابة التوكيل للعميل الدائن في استيفاء دينه من حساب البنك في الخارج بجنس الدين كان أم بغير جنسه ، وحيث أنه لا يجب على البنك المدين تسديد الدين في غير مكانه الطبيعي ، فإذا طلب الدائن منه ذلك ، فله أن لا يقبل بدون عمولة .

الثاني : أنه لا يجب على المدين أداء الدين من غير جنسه ، فإذا طلب الدائن منه ذلك ، كان من حقه أن لا يقبله من دون عمولة .

الثالث : إن البنك يقوم بشراء عملة محلية حاضرة من عميله بعملة أجنبية في ذمته بسعر الوقت ويضيف إليها مقدار حق العمل ، وبعد عملية البيع والشراء يصبح العميل مالكا للعملة الأجنبية في ذمة البنك بدلا عن العملة المحلية ، وحينئذ فالبنك أما أن يقوم بإحالة العميل الدائن على فرع من فروعها هناك أو على بنك آخر ، فإن كان على الفرع فيما أنه يمثل نفس ذمته ، فلا تكون هذه العملية حوالة بالمعنى الفقهي ، بل هي اختلاف في شكل عملية الأداء ، على أساس إن الذمة واحدة ، وإن كان على بنك آخر هناك فهو حوالة بالمعنى الفقهي ، وحينئذ فإن كان البنك الآخر مدينا للبنك الأول كانت الحوالة على المدين ، و إلا فعلى البرى .

والخلاصة : إن بيع العملة الأجنبية بالمحلية جائز شرعا ، وحينئذ فيجوز للبنك أن يضيف إلى الثمن حق العمل أو يتقاضاه من العميل لقاء قيامه بتزويده بخطاب الحوالة في خارج البلد ، فان له أن لا يقبل ذلك بدون عمولة .

أخذ العمولة في الحالة الثانية :

يمكن تخريج ذلك فقها بما يلي :

إن مرد خطاب الوثيقة من البنك إلى عميله في خارج البلد إلى إقراضه ، وحيث أن القرض لا يتم إلا بالقبض ، فإذا قبض العميل المبلغ المحدد على ظهر خطاب الاعتماد أصبح مديونا للبنك ، وعلى هذا فالفائدة التي يتقاضاها البنك من العميل إن كانت على القرض فهي فائدة ربوية محرمة وان كانت لقاء قيامه بعملية الاقراض في

الخارج التي تتطلب جهدا وعملا زائدا على عملية الإقراض في نفس البلد فهي جائزة ، وعلى هذا فبإمكان البنك أن يتقاضى فائدة في تلك الحالة لقاء قيامه بهذه العملية لا لقاء المال المقترض ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى إن العميل إذا قام بتسديد دين البنك في مكان القرض ، فليس من حق البنك أن لا يقبل ذلك ، وان قام بتسديده في بلد آخر لا في مكان القرض كان من حق البنك أن لا يقبل ذلك مجانا وبدون عمولة .



(١٣)

تخزين البضائع وشروطه من

وجهة

نظر الشريعة

تخزين البضائع :

تخزين البنك للبضائع تارة يكون على حساب المصدر وأخرى على حساب

المستورد .

أما الأول / فلأن المصدر إذا قام بتصدير البضائع المحلية بواسطة أحد البنوك ، فبطبيعة الحال يقوم البنك بعملية التخزين في المخازن المخصصة لذلك إلى موعد شحنها ، وهذه العملية جائزة شرعا ، ويجوز للبنك أن يأخذ عمولة عليها زائدة على أجرة المخازن وغيرها من المصارف .

وأما الثانى / فلأن البضائع إذا وصلت إلى الجمارك يتحرك البنك للقيام بتخزينها فى المخازن المخصصة عند تأخر المشتري المستورد عن تسلم البضائع أو أمتناعه عنه لسبب او آخر فإن صلة تلك البضائع قد أُنقطعت عن المصدر بتسلم البنك المراسل المستندات منه ودفع الثمن إليه ، فيكون التخزين على حساب المستورد فقط ، وعملية التخزين جائزة شرعا ، ويجوز للبنك ان يأخذ عمولة لقاء قيامه بها .

وقد تسأل : هل يجوز للبنك إذا لم يقيم المستورد بتسلم البضائع خلال فترة محددة من تاريخ إخطاره بوصول تلك البضائع مطابقة لتمام المواصفات والشروط الواردة فى الاعتماد المستندى ، أن يقوم ببيعها بالمزاد العلنى أو من مستثمر آخر أو لا ؟

والجواب : يجوز له ذلك ، على أساس إن تخزين البنك البضائع المستوردة فى مخازن متخصصة إنما هو فى فترة محددة ، وبعد إنتهاء تلك الفترة يقوم البنك ببيعها ويعلم التاجر المستورد بهذه الشروط ، ومع هذا إذا امتنع عن تسلم البضائع خلال تلك الفترة عامدا وملفتا ، فمعناه أنه راض ببيعها ، لأن ذلك شرط فى ضمن العقد

الذى يوقع عليه التاجر الحاصل بينه وبين البنك ، وأنه من أحد الشروط الواردة فى هذا العقد .

والخلاصة : إن التاجر المستورد إذا لم يستلم البضاعة خلال الفترة المحددة ، سواء أكان من جهة إنخفاض أسعارها فى السوق بشكل لا يفي ثمنها لأجور المخازن ومصارف الجمارك والنقل أم كان بسبب آخر ، فيجوز للبنك حينئذ أن يبيعها بموجب الشرط المذكور ، وكذلك الحال إذا استورد التاجر البضائع من الدول الأجنبية مباشرة ، وفى كلتا الحالتين يجوز للغير ان يقوم بشرائها والتصرف فيها فإنها إذا وصلت إلى الجمارك وأخطر التاجر بوصول البضائع ، ومع هذا إذا امتنع عن تسلمها خلال فترة محددة ، جاز للجمارك أن تقوم ببيعها - بنفس ذلك الملاك وهو الشرط الضمنى - مباشرة و من دون واسطة البنك .

وأما العمولة التى يأخذها البنك لقاء عملية التخزين فيمكن تكييفها بأحد وجهين :

الأول : أن يكون ذلك على أساس الجعالة ، بأن يأمر التاجر البنك بالقيام بعملية التخزين لقاء مبلغ محدد ، فإذا قبل البنك ذلك وقام بالعملية استحق المبلغ المحدد .

الثانى : أن يكون على أساس الإجارة ، بأن يستأجر التاجر البنك على ممارسة هذه العملية مقابل أجر معين ، فإذا وافق البنك على ذلك تحقق العقد أستحق الأجر .



(١٤)

خضم الأوراق التجارية

وكيفية

تخريجه الفقهي

خصم الأوراق التجارية :

وهو لون من ألوان التسليف المصرفي ، إذ المستفيد يتقدم بالورقة التجارية ذات الاجل المحدود قبل حلول موعد وفائها إلى بنك معين بغرض تحصيل قيمتها ، فيقوم البنك بدفع قيمتها بعد خصم مبلغ معين بعنوان فائدة القرض من يوم الدفع إلى يوم الوفاء ، وإذا كانت هناك خدمة أخرى كان للبنك أن يتقاضى عمولة لقاء قيامه بها ، كما إذا كانت الورقة تدفع في مكان آخر غير المكان الموجود فيه .

وإذا حل الأجل أخطر البنك محرر الشيك بحلول موعد الوفاء وطلب منه قيمته ، وفى حالة تخلف المحرر المدين عن دفع قيمة الشيك المستحقة عليه يرجع إلى المستفيد من الشيك الذى خصم له البنك الورقة ، فإنه المسؤول أمام البنك عن دفع المبلغ على أساس تعهده بذلك فى عقد القرض ، وفى حالة الإتفاق على تأخر الدفع بعد حلول الاجل ، فإن البنك يحتسب فائدة على مدة التأخير ، على أساس النظام التقليدى للفائدة على القرض ، ويتقاضى هذه الفائدة من المحرر المدين للشيك .

تكييف هذه العملية :

إن خصم الورقة التجارية وتكييف هذه العملية يتمثل فى تقديم قرض من البنك للمستفيد من الورقة مع تحويل المستفيد البنك الدائن على محرر الورقة المديون ، ووعليه فهذا التحويل من الحوالة على المدين وفى جانب القرض ، و وهذا التحويل يتضمن عنصرا آخر وهو تعهد المستفيد لدى البنك بوفاء محرر الورقة عند حلول أجلها ، ونتيجة ذلك إن المستفيد يصبح مالكا للمبلغ المقترض وهو المبلغ الذى خصم البنك به الشيك بحكم القرض ، ويصبح محرر ذلك الشيك مدينا للبنك بحكم الحوالة ، ويصبح المستفيد مسؤولا ومطالباً بتسديد قيمة الشيك إذا تخلف محرره عن الوفاء بها عند حلول الاجل بحكم تعهده به فى حالة التخلف ، وبحكم

كون المحرر مدينا للبنك يتقاضى البنك منه فوائد على تأخير الدين عن مواعده المحدد . وعلى أساس هذا التكيف فهنا صورتان ربويتان :

الأولى : إن ما يقتطعه البنك من قيمة الشيك مبلغاً محدداً لقاء المدة الباقية من موعد الدفع ، ممثل للفائدة التي يتقاضاها على تقديم القرض إلى المستفيد وهو محرم شرعا لأنه ربا .

الثانية : إن ما يتقاضاه من الفائدة على تأخير دفع الدين عن مواعده المحدد ربا محرم ، نعم إذا كان تحصيل قيمة الشيك في مكان آخر فمن حق البنك أن يتقاضى منه عمولة لقاء قبوله قيمته في ذلك المكان ، على أساس ان البنك بخضم قيمة الشيك قد أصبح دائنًا للمستفيد الذي خصم له الشيك بعقد القرض ، فإذا طلب منه قبول الدين في غير مكان القرض ، فله أن لا يقبل مجاناً ومن دون عمولة .

وهل يمكن تكيف هذه العملية من الناحية الشرعية ؟

والجواب : نعم ، فإن بإمكان البنك ان ما اقتطعه من قيمة الشيك يعتبره أجره لما قدمه له من الخدمات كأجرة الكاتب وغيرها من المتطلبات لذلك ، بدلا عن ان يعتبره لقاء الأجل الباقي ، حيث أن للبنك أن يشترط في عقد القرض على المقترض العميل ان يدفع له أجره معقولة مقابل تسجيل الدين وحفظه وغير ذلك من الخدمات .

ولكن بهذا الوجه لا يمكن تكييف العملية شرعا في الصورة الثانية ، وذلك لأنه ليس بإمكان البنك في هذه الصورة أن يأخذ من محرر الشيك بدلا عن الفائدة على تأخير دفع الدين مبلغا مماثلا بعنوان الاجرة ، بأعتبار إن المحرر أصبح لدينا للبنك بموجب حوالة ضمنية من المستفيد للبنك عليه من دون إنشاء أى عقد بينهما ، لكى يشترط البنك فى ضمن ذلك العقد الأجرة عليه .

نعم يمكن تكييفها شرعا فى هذه الصورة بالطريقة التالية :

وهى إن المستفيد من الشيك بعد أقتراض قيمته من البنك بعملية الخصم ، يقوم بتوكيل البنك فى تحصيل قيمة الشيك من محرره عند حلول الأجل لا باحالاته عليه ، ونتيجة ذلك ان محرر الشيك يظل لدينا للمستفيد الذى خصم الشيك لصالحه لا للبنك ، وإنما البنك دائن للمستفيد ووكيل عنه فى تحصيل قيمة الشيك عند حلول الأجل وحينئذ فللبنك أن يشترط فى إقراضه للمستفيد أن يدفع له أجرة معقولة (اجرة المثل) لقاء كتابة الدين وتسجيله وما تتطلبه من النفقات .

ثم إن هنا طريقا آخر ذكره الفقهاء ، وهو تكييف عملية خصم الشيك ، على أساس بيع الدين الذى يمثله الشيك بأقل منه حاضرا .

مثلا إذا كان الشيك يمثل خمسة الاف دينار ، فالمستفيد يقوم ببيعه بأربعة آلاف وتسعمائة دينار حاضرا ، وبموجب هذا البيع يملك البنك الدين الذى كان المستفيد مالكا له فى ذمة موقع الشيك لقاء الثمن الذى يدفعه إليه نقدا ، فيكون من بيع الدين بأقل منه ، وحيث إن الدين المباع بأقل منه نقدا ، على أساس عملية الخصم ليس من

النقود الذهبية أو الفضية ولا من المكييل أو الموزون ، بل هو من النقود الورقية ، فلا مانع من بيعها بأقل منها ، لأن أحكام الصرف من التماثل والقبض فى المجلس لا تترتب عليها ، هذا وإن كان معروفا ومشهورا بين الاصحاب ولكنه لا يخلو عن أشكال ، بل لا يبعد عدم جوازه للنص الخاص الدال على أن الدائن إذا باع دينه بأقل منه ، فلا يستحق المشتري من المدين إلا بقدر ما دفع إلى البائع ، ويعتبر الزائد ساقطا من ذمة المدين راسا ، وسوف نشير إلى شرح ذلك بأوسع من هذا .



القروض والتسليفات

وكيفية

تخريجها من وجهة النظر الشرعية

القروض والتسليفات :

تقديم البنوك القروض والتسليفات لعملائها بأشكالها المختلفة من طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل :

إذا تقدم العميل بطلب إلى البنك لمبلغ محدد إلى أجل معين ، فإذا تأكد البنك على ذلك وعزز ثقته به قام بدفع مبلغ له قرضاً إلى أجل محدد طويلاً كان أم قصيراً ، ويتقاضى منه فائدة على هذا القرض ، وتعتبر هذه الفائدة فائدة ربوية محرمة .

وقد تسأل هنا : هل يمكن تخريج هذه الفائدة من الناحية الشرعية وتحويلها إلى فائدة غير ربوية أو لا ؟

والجواب : أنه يمكن تخريج ذلك بوجوه :

الأول :

يمكن تحويل القروض والتسليفات الربوية إلى بدائل مشروعة كالمضاربات ونحوها كما تقدم تفصيل ذلك .

الثانى :

إن بإمكان العميل أن يقوم بشراء شيء من البنك ويضيف إلى ثمنه مقدار الفائدة ، ويشترط القرض عليه بمبلغ معين فى ضمنه .

الثالث :

إن للبنك أن يتقاضى من عملائه أجره معقولة لقاء قيامه بالخدمات التي تتطلبها تقديم القروض لهم ، كأجرة الكاتب والحارس والمحاسب والعمال الفنيين وغيرهم ، وقيمة الدفاتر والسجلات التقليدية او التقنية وغير ذلك .

وبكلمة : إن من أهم خدمات المصارف والبنوك وأكثرها انتشارا في البلاد تقديم القروض والتسليفات بأشكالها المختلفة وأحجامها المتعددة لعملائها ، ومن الواضح إن قيام البنوك بهذه العمليات يتطلب وجود كاتب وحارس ومحاسب ودفاتر وسجلات وغيرها ، وحينئذ فللبنوك بدلا عما يتقاضى عمولة على هذه القروض ، يتقاضى أجره معقوله منهم لقاء ما تتطلبه تلك العمليات من الخدمات .

(١٦)

صرف العملات الأجنبية

وتكليف

تخريجه الشرعى

صرف العملات الأجنبية :

تقوم البنوك بصرف العملات الأجنبية لرجال الأعمال والمستثمرين من أفراد دول متعددة ، على أساس الديون التى تتولد بينهم بتصدير البضاعة إلى الخارج أو

أستيرادها منه ، فان المستورد للبضاعة من بلده يكون مدينا لقيمتها بعملة تلك البلده والمصدر من دوله يكون دائنا لقيمتها بعملة منها وحينئذ فالمدين بعملة أجنبية بدلا عن أن يشتري من سوق الصرف مبلغا من تلك العملة بالمقدار الكافي لتسديد دينه ثم يرسله إلى دائنه فى الخارج ، يرجع إلى البنك ويطلب منه القيام بعملية الصرف وتأدية الدين على اساس ان البنوك والمصارف قد تطورت فى عمليات الصرف وتادية الديون الخارجية من طريق إصدار الشيكات والحوالات وغيره من الطرق والوسائل التقنية الحديثة بدون نقل أى نقد من بلد إلى بلد آخر ، فلذلك أستطاعت السيطرة على عمليات التأدية فى داخل البلاد وخارجها ، وأتسعت رقعتها بأستماع الأعمال والتبادلات الخارجية ، وتطورت بتطورها ، وأصبحت من الوسائل والأدوات الاطمئنانية ، فإذا استورد رجل عراقى بضاعة من دولة أجنبية بقيمة عشرة آلاف دولار مثلا ، أصبح مدينا بالمبلغ من مصدر تلك الدولة ، وحينئذ فبأمكانه تسديد دينه من طريق شيك تجارى يأخذه من بنك عراقى على بنك أجنبى بقيمة الدين من الدولارات ، فهنا حوالتان :

الأولى :

حوالة من المستورد دائنه المصدر الأجنبى على بنك عراقى ، وبذلك يصبح المصدر الأجنبى مالكا قيمة البضاعة فى ذمة البنك العراقى .

الثانية :

حوالة من البنك العراقى دائئه الأجنبى على بنك خارجى يكون له حساب جار
عنده .

وكلتا الحوالتين صحیحة شرعا .

(١٧)

بيع العملات الأجنبية وشراؤها
وتخريجه الفقهي

بيع العملات الأجنبية وشراؤها :

تقوم البنوك والمصارف ببيع العملات الأجنبية وشرائها للتسهيلات المصرفية المؤثرة في تطور التجارات الخارجية لعملائها يوما بعد يوم ، وبغرض الحصول على ربح من تفاوت بين سعر الشراء وسعر البيع أو بداعي توفير النقود والعملات الاجنبية عنده ، ولهذا تقوم ببيع وشراء العملات الأجنبية التي يحملها السياح الأجانب أو السياح العائدون من الخارج .

نعم ، في العصر الحاضر قد أستطاعت البنوك أن تقلل إلى درجة كبيرة من أهمية هذه الخدمة على المستوى العام ، بإيجاد بديل لها أكثر تطورا وهو البطاقات الإئتمانية وتزويد عملائها بها ، فإنها قد أصبحت من أهم الخدمات المصرفية في العالم ، وتحقق

أمانا كبيرا للإنسان على أمواله في السفر والحضر ، فإن السواح بدلا عن أن يحملوا معهم في السفر نقودا أو شيكات التي لا تخصص إلا في البنوك والمصارف ، يحملوا البطاقة الإئتمانية ويستعملونها لتوفير متطلباتهم متى شاؤوا ، كقطع التذاكر للسفر وأجور الفنادق والمطاعم والسيارات والخدمات في المحطات وغيرها ، ويستغنى حاملها من عمليات بيع و شراء العملات الاجنبية وخصم الشيكات في البنوك والمصارف ، وعملية بيع وشراء العملات الأجنبية وتبادل بعضها مع بعضها الآخر جائزة شرعا ، سواء أكانت نقدية أم مؤجلة ، كما إذا قام البنك بشراء عملة اجنبية من البنوك الخارجية مؤجلة إلى شهر مثلا بثمن حاضر لسبب أو آخر ما لم يكن الثمن أيضا مؤجلا ، وإلا فهو محل إشكال بل منع لأنه من بيع الدين بالدين .



(١٨)

التحويل المصرفي الخارجي

وتكييف

تخريجه الشرعي

التحويل المصرفى الخارجى :

التحويل المصرفى الخارجى من أهم أسباب التعامل بالتجارىات الخارجىة وأسلم الوسائل ، فإن المستورد إذا أستورد بضاعة أجنبىة أضح مدىنا لمصدر أجنبى ، وفى هذه الحالة يلجأ إلى البنك وىطلب منه الحوالة لصالح المصدر الاجنبى الدائن على البنك المراسل فى بلده ، فإذا قبل البنك الحوالة قام العمىل المدين بدفع قىمة الحوالة إلىه بعملة بلده أما نقدا أو بالخصم من رصىده .

وىمكن تخرىج ذلك فقها باحد وجوه :

الأول :

إن عملية التحويل المصرفي الخارجي تقوم على أساس إن البنك يبيع ما يملكه من عملة أجنبية في ذمة البنك المراسل في خارج البلد بما يملكه المستورد من عملة محلية حاضرة عنده (البنك) في الداخل .
وبذلك تصبح ذمة البنك المراسل في الخارج مدينة للمستورد ، وحينئذ يقوم المستورد بتحويل دائته المصدر على ذلك البنك الأجنبي .

مثال ذلك :

إن البنك في الداخل مدين للمستورد بعملة محلية وفي الخارج مالك للعملة الأجنبية في ذمة البنك المراسل ، وحينئذ فيقوم البنك ببيع ما يملكه من العملة الخارجية بما يملكه العميل المستورد من العملة الداخلية عنده وبموجب هذا البيع يصبح العميل المستورد مالكا للعملة الأجنبية في ذمة البنك الأجنبي مقابل ما ملكه البنك الداخلي من رصيده من العملة الداخلية ، وعندئذ فبأمكان المستورد ان يحيل دائته المصدر على ذلك البنك الاجنبي المراسل فتكون هنا عمليتان :

الأولى : بيع الدين .

الثانية : حوالة الدين .

وكل ذلك جائز شرعا ، وهل يجوز للبنك حينئذ أن يأخذ عمولة لقاء قيامه بعملية بيع عملة اجنبية بعملة محلية ، والجواب يجوز له ذلك على أساس ان هذه

العملية بحاجة إلى مؤنة زائدة على ما تتطلبه طبيعة البيع ، وبأمكانه أن يضيف العمولة إلى الثمن في عملية البيع .

الثانى :

إن البنك يقوم بتسديد دين عميله المستورد لدائنه الاجنبى بغير جنسه فى الخارج بواسطة فرعه أو بنك مراسل ، وهذا جائز شرعا مع رضا الدائن به ، وله ان يتقاضى عمولة لقاء تسديد دينه فى غير مكانه الطبيعى إذا طلب منه ذلك كما هو المفروض فى المقام .

الثالث :

إن العميل المدين يحيل دائنه المصدر على البنك فى الداخل بعملة أجنبية ، وحيث إن البنك لا يكون مدينا له بهذه العملة ، وإنما هو مدين له بعملة داخلية ، فيكون هذا من الحوالة على البرى ، فإن قبل البنك صحت وإلا فلا . ويجوز للبنك أن يتقاضى عمولة لقاء قبوله الحوالة .

نعم قد تكون الحوالة المصرفية مجرد إصدار أمر من البنك إلى البنك المراسل فى الخارج بدفع مبلغ محدد للمصدر ، وهذا ليس حوالة بالمعنى الفقهى ، فإن المصدر لا يصبح بذلك مالكا لقيمة التحويل فى ذمة البنك المراسل ، فإنه إنما يملك المبلغ بالتسليم والقبض مباشرة أو بالتوكيل ، وهذه العملية جائزة شرعا ، وللبنك أن يتقاضى عمولة لقاء قيامه بها إذا طلب منه ذلك .

(١٩)

قبول البنك الودائع من عملائه

الودائع على ثلاث أقسام

الأول : الودائع الثابتة .

وهى رؤوس أموال يقوم عملاء البنك بتقديمها إليه فى فترة زمنية محددة بدافع الأذخار والاستثمار ، وليس من حقهم المطالبة بها فى تلك الفترة المحددة .

الثانى : الودائع المتحركة .

وهى ودائع تحت الطلب التى يطلق عليها أسم الحساب الجارى ، ولمودعها الحق فى أن يسحب أى مبلغ على ذلك البنك ، شريطة أن لا تزيد قيمة المبلغ المسحوب عما هو له من الرصيد عنده .

نعم قد يسمح البنك له فى أن يسحب مبالغ يعين البنك مقدارها ، على أساس عنصر الثقة بينهما ، ويسمى ذلك بالسحب على المكشوف .

الثالث : ودائع التوفير .

ولا فرق بين القسم الثانى والثالث ، فإن كليهما تحت الطلب ، والمودع متى شاء قادر على السحب ، إلا أن البنك بموجب نظامه التقليدى ملتزم بتقديم الفائدة على ودائع التوفير ولو بنسبة ضئيلة .

هذا بحسب مصطلحات البنوك والمصارف الربوية .

وأما بالنظر إلى مفهوم الوديعة فى الفقه الإسلامى ، فلا يمكن أن تكون الاموال وديعة عند البنوك حتى تخرج فوائدها عن كونها فوائد ربوية على القرض ، لأن المودعين يسمحون للبنك التصرف فيها بكامل حرئته وسلطنته من التصرفات الأعتبارية والخارجية ، ومن الواضح إنه لا يراد بهذا الإذن السماح له بالتصرف مع بقاء الوديعة فى ملك صاحبها ، وإلا لزم حينئذ أن يعود الثمن والربح معا إلى المالك بقانون المعاوضة لا إلى البنك بل يراد بالإذن المذكور السماح للبنك بتملك الوديعة على وجه الضمان بالمثل ، وهو معنى القرض ، وعليه فتكون الفوائد التى يدفعها البنك إلى المودعين فوائد على القرض وهى ربا المحرم شرعا .

نعم ، قد ذكرنا فى مقدمة الكتاب إن الأموال المودعة لدى البنك وإن أمكن كونها وديعة بالمعنى الفقهى ، إلا إنه مجرد تصور نظريا ولا واقع موضوعى له خارجا ، وعلى هذا فتلك الاموال ليست وديعة فقهية ، بل هى قروض ربوية ، والمبالغ التى يتقاضاها المودعون فوائد على القرض وهى محرمة ، وهل بإمكاننا إيجاد بديل لهذه الفوائد والتخلص من كونها فوائد ربوية أو لا ؟

والجواب : نعم ، انه ممكن شريطة أن لا يتقيد البنك بنظامه التقليدى الربوى ، ويمارس عملياته على طبق النظام الإسلامى ، إذ حينئذ بإمكانه أن يقوم بهبة مبلغ للمودع مسبقة ، ويشترط فى ضمنها الاقراض بمبلغ معين إلى فترة ويلحظ فى الهبة نسبة الفائدة الربوية على القرض بعين الإعتبار ، ولا مانع من ذلك شريطة أن تكون

الهيئة بينهما واقعية لا صورية ، وإن كان الدافع من ورائها القرض المماثل ، إلا أن ذلك كما لا يجعل الهيئة صورية كذلك لا يجعل القرض ربويا ، كما إن بإمكان البنك أن يقوم بعملية بيع شيء للمودع بثمن أقل مسبقا ، وأشترط قرض مبلغ معين عليه في مدة محددة ، أو يقوم بالمصالحة كذلك .

والخلاصة :

إن بإمكان كل من البنك والمودع إيجاد البديل الإسلامي للفائدة الربوية والتعامل به بدلا عن التعامل بالفائدة على القرض التي هي محرمة شرعا .

الشيكات المصرفية
وكيفية تخريجها الشرعي

الشيكات المصرفية :

كما قد يسحب العميل صاحب الحساب الجارى لدى البنك شيكا عليه ، كذلك قد يسحب البنك نفسه شيكا لصالح عميله على البنك المراسل فى البلد الأجنبى ، فيقدم العميل الشيك إلى البنك المسحوب عليه لتسلم قيمته ، وتؤخذ قيمة الشيك من حساب البنك لدى البنك المسحوب عليه ، وهنا حالتان :

الأولى : أن لا يكون للعميل المستفيد رصيد مالى بالعملة الداخلية عند البنك الساحب .

الثانية : ان يكون له رصيد مالى كذلك .

ففى الحالة الأولى بما أن الشيك مجرد تسهيل مصرفى للعميل دون غطاء ورصيد مالى ، فيمكن تخريج ذلك بأحد وجوه :

الأول :

أن يعتبر الشيك من البنك الساحب أمرا منه للبنك المسحوب عليه باقراض العميل من رصيده الدائن لديه ، فإذا تمت عملية القرض أصبح العميل المستفيد لدينا للبنك الساحب .

وهذه العملية جائزة شرعا ، ويجوز أخذ العمولة عليها من الناحية الشرعية ، على أساس أحد تخريجين :

الأول // أن للبنك الساحب ان يتقاضى عمولة لقاء قيامه بعملية اقراض العميل في الخارج بواسطة البنك المراسل بعملة أجنبية ، على أساس ان هذه العملية بحاجة إلى بذل جهد وعمل زائد على مجرد دفع المال المقترض إلى المقترض ، ولها قيمة مالية زائدة على قيمة نفس المال المقترض .

نعم ، إذا لم تتوقف عملية الاقراض على بذل جهد زائد على مجرد دفع المال المقترض ، فليست لها قيمة مالية زائدة على المال المقترض ، ولا يجوز أخذ العمولة عليها .

والخلاصة : إن عملية الاقراض إذا توقفت على بذل عمل وجهد زائد كما إذا طلب العميل الاقراض في مكان آخر كان من حق المقرض أن يأخذ عمولة لقاء تحمله الجهد الزائد .

الثانى :

إن العميل المستفيد بما انه أصبح مدينا للبنك الساحب بعملة أجنبية ، فللبنك الساحب أن يبيعها عليه بعملة داخلية حاضرة ويضيف إليها مقدار الفائدة على القرض ، ولا مانع من ذلك ، على أساس ان أحكام الصرف لا تترتب على الأوراق النقدية .

الثالث :

إن الشيك الصادر من البنك الساحب يعتبر أمرا للبنك المسحوب عليه بأقراض العميل قيمة الشيك من ماله الخاص بضمان البنك الساحب ، وبذلك يصح العميل مدينا للبنك المسحوب عليه ، وهذه العملية جائزة شرعا ، وإذا طلب من البنك القيام بها كان له أن يأخذ عمولة لقاء ذلك ولا يقبل القيام بها مجانا ، حيث لا يجب عليه أن يقوم بإصدار شيك على بنك أجنبى فى الخارج بإقراض عميله بعملة أجنبية مع الضمان والتعهد بالاداء مجانا وبدون عمولة .

نعم ، ليس للبنك المسحوب عليه أن يأخذ عمولة لقاء قيامه بعملية الاقتراض ، على أساس ان قيامه بها لا يتوقف على بذل جهد زائد على دفع نفس المال إلى الشخص المقترض لأن مالية الاقتراض فى نظر العرف والعقلاء إنما هى مالية المال المقترض ، وليس لنفس عمل الاقتراض بما هو عمل مالية زائدة ما لم يتوقف على بذل جهد

وعمل زائد ، وعلى هذا فإذا أخذ البنك المسحوب عليه عمولة من العميل المستفيد لقاء قيامه بعملية الاقتراض له ، فهي زيادة على المال المقترض ومحرمة .

الرابع :

إن البنك الساحب يبيع ما يملكه في ذمة البنك المسحوب عليه من عملة أجنبية بسعر مساو لقيمة الشيك في ذمة العميل المستفيد بالعملة الداخلية الحاضرة ، ويضيف على الثمن مقدار الفائدة على القرض .

وهذا العمل جائز شرعا ، ولا بأس بهذه الزيادة ما دامت العملية عملية البيع والشراء دون القرض .

وفي الحالة الثانية : يمكن تخريج الشيك المصرفي من الناحية الشرعية بأحد وجوه :

الأول :

إن البنك الساحب يقوم ببيع في حدود قيمة الشيك من العملة الأجنبية في ذمة البنك المراسل بالعملة المحلية التي يملكها العميل المستفيد في ذمته وبذلك يصبح المستفيد مالكا للعملة الأجنبية في ذمة البنك المراسل بدلا عما يملكه البنك الساحب ما يساوي قيمة الشيك من العملة المحلية من رصيد العميل عنده ، وهذه

العملية جائزة شرعا ، شريطة أن لا يكون الثمن مؤجلا أيضا في عقد البيع حتى لا يكون من بيع الدين بالدين ، ويجوز للبنك أن يأخذ من العميل المستفيد عمولة لقاء تسديد دينه في بلد آخر غير بلد القرض .

الثاني :

إن بإمكان البنك الساحب أن يحيل دائنه المستفيد على البنك المراسل ، وحيث إن البنك مدين للمستفيد بعملة داخلية ، فلا بد أن تكون هذه الحوالة مسبقة ضمنا بعقد بيع بين العمليتين لكي يكون البنك مدينا للمستفيد بعملة خارجية ، وحينئذ فيتاح له أن يحيل المستفيد على البنك المراسل المدين له بالعملة الاجنبية حتى يكون من حوالة الدائن على المدين .

وكل ذلك جائز شرعا ، وكذا يجوز للبنك أن يأخذ عمولة من المستفيد لقاء قيامه بتسديد دينه في غير مكان القرض .

الثالث :

إن للبنك الساحب أن يفوض عميله الدائن المستفيد من الشيك بتسلم قيمة الشيك من البنك المسحوب عليه وفاء لما يملكه في ذمة البنك الساحب من العملة الداخلية ، ولا مانع من ذلك ، لأنه من وفاء الدين بغير جنسه وهو جائز شرعا برضا الدائن .

ويجوز للبنك أن يأخذ عمولة من العميل المستفيد لقاء دفع دينه في غير مكانه
بموجب طلبه .

(٢١)

بطاقات الإئتمان وأنواعها

وتكليف

تخريجها الشرعي

.....

بطاقات الائتمان :

إن بطاقة الائتمان من أهم الخدمات المصرفية في العالم في العصر الحاضر ، فإنها تحقق أمانا كبيرا للإنسان على أمواله من حملها معه في السفر والحضر ، حيث إن في حملها خطرا على المال من الضياع والسرقة ، بل على النفس إضافة إلى متاعب اخرى ، فالإنسان بدلا عن أن يحمل النقود معه لتوفير متطلباته وحاجياته في حال السفر والحضر يحمل معه بطاقة الائتمان ويستعملها في توفير حاجياته من التسويق اليومي وقطع التذاكر للسفر وأجور الفنادق والمطاعم والسيارات والخدمات في المحطات للقطارات ومحطات البنزين وغيرها والمحلات التجارية لشراء السلع والبضائع وسحب النقود من البنوك وأجهزة الصرف الآلي إذا دعت الحاجة إليها ونحوها من الحوائج ، كل ذلك شريطة أن لا تتجاوز عن الحد الاعلى للإئتمان الذي توفره له البطاقة .



البطاقة الإئتمانية

علاقة

بين الأطراف الثلاثة

الطرف الأول :

الجهة التى تصدر البطاقة ، وهى فى الغالب البنوك والمصارف ، وقد تكون جهة أخرى كالشركات العامة أو الخاصة أو المنظمات .

الطرف الثانى :

الجهة التى تحمل البطاقة ، وهى عملاء شراء البطاقة .

الطرف الثالث :

الجهة التى تقبل البطاقة ، وهى عملاء البيع بالبطاقة .

فحامل البطاقة عندما يرغب شراء سلعة او خدمة أو الحصول على نقود أو غير

ذلك ، فما عليه إلا ان يبرز تلك البطاقة للطرف الثالث المسمى بالتاجر ، فإذا أبرزها

له قدم التاجر إليه ما أراده من السلعة او الخدمة أو النقود او غير ذلك ، ثم يسجل رقم بطاقته وتوقيعه على قسيمة تبين ثمن السلعة أو الخدمة بعد التأكد من صحة البطاقة وتاريخ إنتهاء صلاحيتها ، ثم يقوم التاجر بتقديم تلك القسيمة إلى الطرف الأول (مصدر البطاقة) مباشرة أو بالواسطة ، فيحصل على المبلغ المدون عليها مطروحا منه رسم يتراوح بين ١ إلى ٤ أو أكثر على إختلاف البطاقات الائتمانية باختلاف الشركات التي تصدرها ، والجهة المصدرة ملتزمة بدفع المبلغ بمجرد التأكد من دقة البيانات ، بقطع النظر عما إذا كان حامل البطاقة قد سدد الثمن للبنك أو لا ، بأعتبار إن ذمتها قد اشتغلت به بقبولها الحوالة تجاه التاجر ثم يقوم بإرسال فاتورة إلى حامل البطاقة فى كل شهر مرة تتضمن تمام مشترياته بالبطاقة فى فترة شهر واحد ، وتطالبه بدفع ما تضمنته الفاتورة من المبلغ .

(٢٢)

أنواع البطاقات الائتمانية

وأحكامها شرعا

أنواع البطاقات الإئتمانية

النوع الأول :

بطاقة الائتمان باسم الخصوم أو المدينة ، وهو متمثل في بطاقة يصدرها البنك مشروطا بأن يكون للعميل حساب مصرفي عنده أو عند أى بنك آخر ، ولا يكون حسابه أقل من الحد الأعلى للإئتمان الذى توفره له البطاقة وهو ما يسمى بالخط الائتمانى ، ولا يسمح له بأن ينخفض رصيد حسابه المذكور عن ذلك المبلغ ، وهذا نوع من الضمان النقدى ، وعلى هذا فكلما أستخدم العميل البطاقة فى شراء حاجياته وتوفير متطلباته ، يقوم البنك المصدر بالسحب من رصيده مباشرة لتسديد قيمة الفاتورة المرسله إليه من التاجر ، وهذا النوع من البطاقات متواجد فى كثير من الدول النامية .

النوع الثانى :

بطاقة الائتمان العادية ، وهذه البطاقة تمتاز عن النوع الأول فى عدم إشتراط الجهة المصدرة لها ، بأن يفتح العميل حسابا ماليا عندها لا يقل عن الحد الأعلى للإئتمان الذى توفره له البطاقة ، فالحصول عليها لا يكون منوطا بوجود مثل ذلك الحساب ، وعلى هذا فحامل البطاقة إذا اراد استخدامها لشراء السلع أو الخدمة أو غيرها قام بأبرازها للطرف الثالث وهو بعد التأكد على صحتها وافق على تقديم ما اراد حامل البطاقة واخذ توقيعه على الفاتورة ورقم البطاقة وهذه الموافقة ليست من جهة ان حامل البطاقة يحصل على قرض ائتمان مساوى لقيمة السلع والخدمة من الجهة

المصدرة اوتماتكيا باعتبار ان صحة القرض منوط بقبض المال المقترض حتى تشتغل ذمته بمثله وهذا الشرط غير متوفر فى المقام بل من جهة ان الطرف الثالث كان يعلم بأن الجهة المصدرة متعهدة بأداء قيمة السلع أو الخدمات والحاجيات للطرف الثالث ومسؤولة عنه عند وصول الفاتورة إليها ويحدد الحد الأعلى للتعهد لكل عميل الحد الأعلى من الائتمان الذى توفره له البطاقة المسمى بخط الائتمان وفى هذه الحالة يلتزم حامل البطاقة طبقا لشروط الاصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوما من تاريخ إستلامه لها ، وفى حالة المماطلة يقوم المصدر بالغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه وملاحقته قضائيا لتسديد ما تعلق بدمته من المبلغ المذكور وأشهر أنواع هذه البطاقات أمريكان أكسبريس .

النوع الثالث :

بطاقة الائتمان القرضية ، وتمتاز هذه البطاقة عن النوع السابق فى نقطة ، وهى إن الائتمان الذى تخلقه هو عدم الزام حامل البطاقة بدفع المبلغ تماما عند تسلمه للقاتورة الشهرية ، والغالب الزامه بدفع نسبة ضئيلة منه ، ويظل الباقي فى ذمته ،

ويقوم شهريا بدفع فوائد التأخير ، وتحسب الفوائد بصفة يومية على المبالغ المتبقية ، وأشهر أنواع هذه البطاقة (بطاقة فيزا) وهناك أنواع أخرى من البطاقة الائتمانية التي تستخدم في جهات خاصة ، ولكن حيث أنه لا دخل لها في حكم البطاقة من وجهة النظر الشرعية فلا مبرر للدخول في تفصيلاتها ، كما إن إمتياز بعض أقسام البطاقات عن بعض أقسامها الأخرى غير دخيل في حكمها كبطاقة فيزا ، فإنها على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : بطاقة الفيزا الفضية .

القسم الثاني : بطاقة الفيزا الذهبية .

القسم الثالث : بطاقة الفيزا الألكترونية .

وتتمتاز الأولى عن الثانية في نقطة ، وهي ان الأولى ذات حدود إئتمانية منخفضة نسبيا ، والثانية ذات حدود إئتمانية عالية ، فإنها إضافة إلى الخدمات المتوفرة

للبطاقة السابقة ، تأميننا على الحياة وخدمات أخرى دولية فريدة ، كأولوية الحجز في مكاتب السفر والفنادق والتأمين الصحي والخدمات القانونية ، وأما الأخيرة فهي تستخدم في جهة خاصة ، وهي أجهزة الصرف الآلى الدولي .

(٢٣)

طبيعة العلاقة بين الأطراف الثلاثة للبطاقة الائتمانية
وأحكامها من وجهة النظر الشرعية

العلاقة بين الجهة المصدرة

للبطاقة

وبين حاملها

يمكن تفسير هذه العلاقة بأحد أمرين :

الأول :

على أساس الضمان العقدي ، ونريد به تعهد الجهة المصدرة للبطاقة لأداء ديون حاملها تجاه التاجر الذي يشتري منه حاجياته بابرازه البطاقة له وجعلته في

مسؤوليتها ، لا نقل الدين من ذمة إلى ذمة ، بل الدين قد ظل في ذمة الحامل للبطاقة ، والجهة المصدرة جعلت نفسها مسؤولة عن الأداء ، فاذا قامت بأدائه وأدته أشتغلت ذمة الحامل بنفس المبلغ لتلك الجهة ، وبرأت ذمته عن التاجر .

الثاني :

على أساس تعهد الجهة المصدر للبطاقة لقبول الحوالة من حاملها المدين للتاجر الذي أشتري منه السلع والبضائع بابرار البطاقة له ، فإنه بعد الشراء يحيله على تلك الجهة ، وهي ملزمة بقبولها على أثر تعهدا في عقد البطاقة وإن لم يكن له رصيد مالي عندها ، ثم إن الظاهر منهما التفسير الثاني ، وعليه فالعلاقة بينهما متمثلة في تعهد الجهة المصدرة بقبول الحوالة من العضو الحامل للبطاقة لثمن المشتريات بها ، والإمارة على الحوالة هي توقيع الحامل على القسيمة .

وقد تسأل : هل يمكن أن تكون العلاقة بينهما على أساس الوكالة بأن تكون الجهة المصدرة - وهي البنك - وكيلة عن حامل البطاقة في أداء دينه تجاه التاجر ؟
والجواب : الظاهر أنه لا يمكن أن تكون العلاقة بينهما على أساس الوكالة في جميع أنواع البطاقات الائتمانية .

نعم ، إن العلاقة بينهما في النوع الأول من البطاقة الائتمانية ، وهو ما إذا كان لحامل البطاقة رصيد مالي عنده لا تبعد أن تكون بنحو الوكالة ، بأن يكون البنك

وكيلا عنه فى أداء دينه تجاه التاجر من رصيده ، وأما فى النوعين الآخريين فهى بعيدة وبحاجة إلى مؤنة زائدة .

وقد تسأل : هل يمكن أن تكون العلاقة بينهما على أساس عقد القرض ، بأن تقوم الجهة المصدرة بأقراض العميل الحامل للبطاقة بمقدار ما اشتغلت به ذمته تجاه التاجر أوتوماتيكيا ، وهذا يعنى : ان العميل هل يحصل بصرف استخدامه للبطاقة على قرض أوتوماتيكى من الجهة المصدرة ؟

والجواب : أنه لا يمكن ان تكون العلاقة بينهما من باب القرض ، فان المعتبر فى صحة القرض وتحققه أن يقبض المقترض مبلغ القرض ، وهذا لا يوجد فى شىء من صيغ البطاقة الائتمانية ، إلا إذا فرض أن العميل وكل البنك فى قبض مبلغ القرض منه وكالة ، ثم يؤدى دينه كذلك ، ولكن هذا مجرد افتراض وخارج عن مرتكزات المتعاملين بها .

والخلاصة :

أن العلاقة بينهما على اساس التعهد والالتزام من الجهة المصدرة بقبول الحوالة من الحامل فى عقد البطاقة ، وهذا المعنى هو المتبادر فى الأذهان والمركز فى أعماق نفوسهم ، حيث أن العميل عند ما يبرز بطاقته للتاجر ، فإنه بعد التأكد من صحتها يحصل له اليقين بأن الجهة المصدرة متعهدة بأداء ثمن البضائع أو الخدمات ومسؤلة أمامه .

٢ - العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر :

الظاهر ان هذه العلاقة بينهما متمثلة في عقد الحوالة ، فإن العميل الحامل للبطاقة عندما يشتري سلعة أو خدمة من التاجر باستخدامه البطاقة تشتغل ذمته بقيمتها له ، فيكون العميل حينئذ مدينا والتاجر دائنا ، ويقوم العميل المدين عندئذ لعملية الحوالة

فيحيل التاجر الدائن على الجهة المصدرة للبطاقة ، ويكون توقيعه على الفاتورة المرسله إلى تلك الجهة يدل على الاحالة والتاجر يقبلها فيرسل الفاتورة الى الجهة المصدرة التي تقوم بدفع المبلغ له ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون تلك الجهة مدينة لحامل البطاقة أو لا ، فإن الحوالة على الثاني وان كانت حوالة على البرىء ، إلا أن إصدارها البطاقة الائتمانية بمثابة قبولها الحوالة ، فعلى كلا التقديرين فهي ملزمة بقبولها الحوالة ، وحينئذ فتصبح بموجب هذه الحوالة مدينة للتاجر بديلا عن حامل البطاقة .

ويمكن ان نتصور بان العلاقة بينهما متمثلة فى الوكالة ، فحامل البطاقة يجعل التاجر وكىلا عنه فى الاقتراض من البنك

أى : البنك المصدر للبطاقة باسمه ، ثم يقوم بتسديد دين الحامل وكالة عنه لنفسه ، ولكن هذا التصور بعيد عن أذهان المتعاملين بالبطاقة كما مر .



٣ - العلاقة بين التاجر والجهة المصدرة للبطاقة :

هى علاقة المحال والمحال عليه ، على أساس ان حامل البطاقة يحيل التاجر على تلك الجهة ويترتب على ذلك كون الجهة المصدرة مدينة للتاجر ، وهذا إضافة إلى أن التاجر من عملاء البيع بالبطاقة أو خدمة أخرى ، فتكون علاقته بالجهة المصدرة علاقة العميل ، ومعنى ذلك :

أنه قبل تمام شروط البطاقة منها اقتطاع الجهة المصدرة من ثمن البضائع عند تسديده بنسبة مئوية محددة .

قد يقال : - كما قيل - إن الفاتورة التى وقع عليها المشتري أى : حامل البطاقة ، هى كمبيالة مستحقة الدفع يقوم التاجر بحسمها لدى البنك المصدر فاذن تكون علاقة التاجر مع البنك المصدر علاقة البيع والشراء ، فإن التاجر يقوم ببيع قيمة الفاتورة فى ذمة المشتري للبنك نقدا بأقل منها ، فيكون من بيع الدين نقدا بالأقل .

والجواب :

أولاً : ان الفاتورة ليست من الأوراق التجارية كالكمبيالة ، بل هى قائمة فيها قيمة الاشياء المشتريات ، وتوقيع المشتري عليها أمانة على الحوالة لا على انها كمبيالة ، فإذا لا وجود للبيع والشراء .

وثانياً : مع الاغماض عن ذلك وتسليم انها كمبيالة ، ولكن قد مر أن الاظهر بطلان بيع الدين نقدا بالاقبل منه ، واما اقتطاع البنك من الثمن بنسبة مئوية فهو على أساس القرار بينه وبين التاجر لقاء ما قدمه البنك المصدر من الخدمة له وقبول التاجر ذلك ، ولهذا لا إشكال فيه شرعا .



العمولة على البطاقات الائتمانية وتخريجاتها الفقهية :

من حق الجهة المصدرة للبطاقات الائتمانية وتوفيرها للعملاء المستثمرين ورجال الأعمال والسياح أن تتقاضى عمولة لقاء قيامها بهذه الخدمة القيمة التى هى أمان

للإنسان على ماله ونفسه ، ولا يحتاج مع وجودها إلى حمل أى نقود معه ، مع أن ما فى حمل النقود من خطر السرقة والضياع وعوائق و متاعب أخرى ، وإنها توفر له الراحة والطمئينة والثقة ، وتسهل له الحصول على ما يرغب إليه من شراء سلعة أو خدمة او نقود إذ ليس عليه حينئذ إلا إبراز البطاقة للتاجر .

ويمكن تخريج هذه العمولة من الناحية الشرعية بأحد وجوه :

الأول :

أن تكون من باب أجره المثل ، على اساس أن تزويد العميل بالبطاقة انما كان بامرّه وطلبه من ناحية ، وعدم تحديد الاجرة فى عقد من ناحية أخرى .

الثانى :

ان تكون من باب الجعالة ، بمعنى : إن العميل يجعل أجرا وجعلا للمصدر لقاء قيامه بهذه الخدمة ، بأن يقول له ان زودتنى بالبطاقة الائتمانية فلك كذا مبلغا من المال فى راس كل شهر ، وحينئذ فإذا قام وزوده بالبطاقة استحق الجعل حسب ما عين وحدد .

وبكلمة : ان استحقاق الجعل المحدد فى الجعالة ليس فى الحقيقة إلا بملاك ضمان عمل غيره بأمره به لا على وجه التبرع ، فإذا امرت الخياط مثلا بان يخيط ثوبك كذا او الكاتب بان يكتب لك الدفتر الفلانى ، فاذا خاط أو كتب فعليك قيمة

عمله من الخياطة او الكتابة ، بمعنى : ان ذمتك تشتغل باجرة المثل ، وهذا قسم من الضمان الغرامة فى الاعمال على حد ضمان الغرامة فى الاموال ، وفى هذه الحالة بامكانك ان تحول اجرة المثل منذ البدء الى مقدار محدد ، فتقول : من خاط ثوبى الفلانى فله دينار ، وحينئذ فيكون الضمان بمقدار ما حدد فى هذا الجعل ، ويسمى هذا جعالة ، فالجعالة تنحل إلى جزئين :

أحدهما : الامر الخاص أو العام بالعمل الذى له قيمة .

والاخر : تعيين مبلغ معين بازاء ذلك ، فالجزء الأول من الجعالة هو ملاك الضمان ، أى : ضمان الغرامة لا الضمان المعاوضى .

والجزء الثانى يحدد قيمة العمل المضمون ، فاجرة المثل هى الاصل فى الضمان مالم يحصل الاتفاق على غيرها ، وعلى هذا الاساس فان عين العميل الاجرة للجهة المصدرة لقاء تزويده بالبطاقة ضمن نفس الاجرة المحددة ، وإلا فأجرة المثل .

الثالث :

انها عوض فى المعاقدة بينهما بالتراضى ، فانهما يتفقان على ان تقوم الجهة المصدرة باصدار البطاقة له وتزويده بها مقابل مبلغ محدد بنسبة مئوية فى رأس كل شهر ، ولا بأس بهذه المعاقدة بينهما شرعا فانه وان لم ينطبق عليها شىء من العناوين الخاصة للمعاملات ، الا أنه يكفى فى صحتها شرعا عموم قوله تعالى : ((إلا أ، تكون تجارة عن تراض)) على اساس ان عنوان التجارة عن تراض يصدق عليها .

وقيل أنه لا يجوز شرعا استخدام هذه البطاقات ، بدعوى : ان المبالغ التي تحصل عليها الجهة المصدرة للبطاقة ، كالبنك او الشركة بطريق الحسم من اثمان البضائع والخدمات عند سداد قيمتها عن اصحابها ، ما هي في الحقيقة الا فائدة يدفعها حامل البطاقة الى الجهة المصدرة وهذه الفائدة تعتبر مقابلا لاقرض الجهة المصدرة المبلغ له بالسداد نيابة عنه الى ان يقوم الحامل بدفع القرض لها ، وهذه فائدة ربوية محرمة .

والجواب : ان اقتطاع مصدر البطاقة عن اثمان البضائع والخدمات عند سداد قيمتها بنسبة ٢% إلى ٤% ثم أخذ هذه النسبة من حامل البطاقة ليس بملاك فائدة على الدين ، لان حامل البطاقة وان اصبح مدينا للجهة المصدرة اذا لم يكن له رصيد مالى لديها عندما قامت الجهة لدفع اثمان البضائع والخدمات للتاجر ، سواء أكان قيامها لذلك بالوكالة والنيابة عنه ام بالحوالة عليها ، ولكنه مدين بقدر ما دفعته الى التاجر دون الزائد ، واما اخذ الزائد فهو ليس بعنوان الفائدة على الدين ، بل من اجل تزويده بالبطاقة وحصوله عليها ، حيث انها خدمة كبيرة له .

وبكلمة : ان تقديم البنك او الشركة البطاقة للعميل ليس على وجه التبرع ، بل لقاء ما أقتطعه من اثمان السلع والخدمات بنسبة مئوية محددة ، والعميل يأخذها فى مقابل ذلك ، وهذا هو المرتكز فى اذهان المتعاملين من بطاقات الائتمان ، فاذن ما اقتطعته من الائتمان ليس فائدة على الدين ، هذا اضافة الى ان ذلك لا يتم اذا كان للعميل رصيد مالى لدى المصدر إذ حينئذ لا موضوع للدين هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى إن الظاهر من استخدام العميل البطاقة لشراء السلع او الخدمات او الحصول

على النقود من الطرف الثالث ، هو حالته على المصدر من باب احالة الدائن على المدين أو على من تعهد بقبول الحوالة لا التوكيل والاستنابة في اداء الدين عنه .
والحاصل : إن الظاهر والمرتكز في الذهن ان استخدام العميل البطاقة في شراء السلع او الخدمات او غير ذلك من الطرف الثالث ، احالة لذلك الطرف اتوماتيكيا على الجهة المصدرة في اخذ ائتمان البضائع والخدمات منها بلا فرق في ذلك بين ان يكون له رصيد مالى عندها أو لا باعتبار ان معنى تزويدها العميل بالبطاقة تعهد منها بتسديد الاثمان وان لم يكن للعميل رصيد مالى لديها ، ونتيجة ذلك ان العميل اذا استخدم البطاقة لشراء البضائع او الخدمات واشتراها ووقع على فاتورة المشتريات ، فهذه منه حوالة على تلك الجهة تلقائيا .

والخلاصة :

ان المرتكز من البطاقات الائتمانية والتعامل بها ان الزيادة انما هي في مقابل تمتع العميل بالبطاقة لا في مقابل الدين .

نعم ، هنا اشكال في خصوص النوع الثانى من البطاقة الائتمانية والنوع الثالث ، اما فى النوع الثانى فلان حاملها ملتزم بدفع ما عليه من ائتمان البضائع او الخدمات خلال ثلاثين يوما والا تقوم الجهة المصدرة بالغاء عضويته فى البطاقة الائتمانية وملاحقته عند اجهزة القضاء والامن لارغامه على الدفع ، وتنص عقود هذا النوع من البطاقات

على ان العضو ملتزم بدفع الفوائد على المبالغ المتأخرة ابتداء من تاريخ الغاء عضويته ، وهذا شرط ربوى .

واما فى النوع الثالث فعقده لا يوجب الزام العميل بدفع ما عليه من الديون خلال ثلاثين يوما عند تسلمه الفاتورة الشهرية ولكنه ملزم بدفع فائدة على التأخير ، وتحسب الفوائد يوميا على المبالغ المتبقية على ذمة العميل وهذا ربا .

وقد تسال : هل يمكن تخريج ذلك فقها من الناحية الشرعية أو لا ؟

الجواب : يمكن ذلك بأحد وجهين :

الأول :

ان البنك المصدر يجعل العميل فى عقد البطاقة وكىلا عنه فى شراء السلع او الخدمات على ذمته ، ثم يقوم ببيعها وكالة عنه على نفسه ، ويشترط فى ضمن هذا البيع على نفسه من قبل البنك وكالة ان يدفع له دينارا فى راس كل شهر يتاخر فيه عن دفع الثمن ، ولا مانع من ذلك لانه ليس ربا فان الزامه بدفع الدينار انما هو بحكم البيع لا بحكم عقد القرض وليس فى مقابل الاجل .

نعم لو شرط ان يكون له دينار فى مقابل التاجيل بنحو شرط النتيجة لم يصح ، لانه من اشتراط الربا .

وبكلمة : كما يمكن للبائع ان يشترط على المشتري ان يهب له دينارا فى كل شهر إلى ستة اشهر مثلا ، كذلك له ان يشترط عليه ان يدفع له دينارا فى كل شهر يتأخر

فيه عن دفع الثمن ، ثم ان هذا التخريج الفقهي مبنى على ان يشترط العميل على البنك فى عقد البطاقة ان يكون وكىلا عنه فى شراء البضائع او الخدمات بالبطاقة على ذمته ، ثم يبيعهها على نفسه وكالة منه ، والا فلا تخريج له شرعا .

الثانى :

ان البنك المصدر يتعهد فى ضمن عقد البطاقة ان لا يقبل الحوالة من العميل اذا لم يكن له رصيد مالى عنده الا لقاء عمولة يقتطعها من الفاتورة الشهرية بنسبة مئوية لا مجانا ، إذ من حقه ان لا يقبل بدون عمولة اذا كان بريئا ، واما اذا كان مدينا للعميل ، فهو ملزم بقبول الحوالة شرعا ، ولا يجوز له ان يتقاضى عمولة لقاء عملية اداء الدين ، فانها وظيفة المدين وهو ملزم بها شرعا وان استلذمت مزيد جهد وانفاق عمل ، واما اذا كان البنك وكىلا عن العميل فى تسديد ديونه ، فله ان لا يقبل الوكالة عنه الا لقاء عمولة محددة ، حتى فيما اذا كان له رصيد مالى عنده اذ لا يكون ملزما بقبول الوكالة عنه فى اداء دينه لدائنه ولو من ماله عنده مجانا ، ولكن هذا الوجه لا يدفع الاشكال عن اشتراط الفوائد على تاخير الديون المتبقية على ذمة العميل ، لانه من اشتراط الربا ، وانما يدفع الاشكال عن ذلك ، على اساس امكان تبديل ذلك باخذ تلك الفائدة بعنوان العمولة لقاء قبول الحوالة أو الوكالة ، ويمكن تخريج ذلك فقها بالنسبة الى خصوص تعامل حامل البطاقة بها فحسب دون مصدرها ، فانه يجوز للعميل الدخول فى عضوية عقود البطاقة واشترائه فيها وحصوله عليها إذا كان ملتزما بالدفع خلال

الفترة المسموح بها ، أو كان له رصيد مالي عند المصدر لا يقل عن الحد الأعلى من الإئتمان الذى توفره له البطاقة .

واما اذا كان العضو الحامل غير ملتزم بالدفع خلال الفترة المسموح بها فهل يجوز له الدخول فى عضوية عقد البطاقة فى النوع الثالث من البطاقات الائتمانية أو لا ؟

والجواب : أنه لا مانع من دخوله فيها وحصوله على البطاقة والتعامل بها ، وأما اشتراط المصدر الفائدة على تأخير الدين الثابت فى ذمته فهو وان كان شرطا ربويا ، إلا أن بإمكان حامل البطاقة عدم الالتزام به ، بل وظيفته ذلك وفساده لا يوجب فساد العقد حتى لو قلنا بأن الشرط الفاسد مفسد ، فإن هذا الشرط ليس شرطا للعقد أى : عقد البطاقة الواقع بين المصدر والعميل ، بل هو اشتراط فائدة محددة على تأخير الدين على ذمة العميل عن الفترة المسموح بها ، هذا نظير من باع داره مثلا من شخص واشترط عليه أن يكون له مبلغ من المال فى مقابل تأجيل الثمن بنحو شرط النتيجة ، فان فساد هذا الشرط لا يرتبط بالبيع أصلا ، لأنه لا يكون من شؤون البيع ولا من شؤون المبيع ولا الثمن ، بل هو شرط بازاء التأجيل والتأخير للثمن ، وحيث أن هذا الشرط فاسد ، فلا يكون العميل ملزما به شرعا نعم هو مجبور بالعمل بهذا الشرط بمعنى انه يفى به بعنوان أنه مجبور لا بعنوان الشرط أو يتبرع به ولو بداعى أن لا تلغى الشركة المصدرة عضويته فى عقد البطاقة ، وفى هذه الحالة فلا شىء عليه .

نتيجة بحوث البطاقات الائتمانية :

النتائج من وجهة النظر الشرعية أمور :

الأول : أنه يجوز للعميل ان يدخل فى عضوية عقود البطاقة والحصول عليها بدون فرق فى ذلك بين أنواعها .

الثانى : ان من حق الجهة المصدرة للبطاقة ان تتقاضى عمولة من العميل لقاء قيامها بعملية تزويده بالبطاقة ، لأنها خدمة ، فلا يجب عليها القيام بها مجانا وبدون أجره .

الثالث : ان الاجرة التى تتقاضاها لا تخلو من ان تكون من باب أجره المثل ، على اساس ان تزويد العميل بها إنما هو بأمره وطلبه ، وهو يوجب الضمان بها أو من باب الجعالة أو المعاقدة أو المصالحة على ما تقدم شرحه .

الرابع : ان الزيادة التى تأخذها الجهة المصدرة من حامل البطاقة ليست فائدة على الدين كما مر ، بل هى أجره لما قدمته من الخدمة له ، فإذا لا ربا .

الخامس : ان الفائدة على تاخير الدين عن المدة المقررة وان كانت ربا ، الا ان بإمكان حامل البطاقة عدم الالتزام بهذا الشرط الباطل ، وهذا لا يضر بصحة عقد البطاقة الواقع بينه وبين الجهة المصدرة ، وحيثئذ فان أجبر على دفعها فلا شىء عليه ، وإلا لم يجز إلا بعنوان الهبة والتبرع .

السادس : يجوز للجهة المصدرة للبطاقة ان تقطع من اثمان البضائع والسلع والخدمات عند تسديدها للتاجر بنسبة مئوية محددة ، على أساس قبوله والتزامه بشروط البطاقة حيث لا يجب عليه ذلك مجانا كما تقدم .

السابع : ان المتحصل من كل ذلك ، أنه لا مانع شرعا من التعامل بالبطاقات بانواعها واستخدامها فى السفر والحضر فى اقسام المعاملات والخدمات السائغة من الناحية الشرعية .

(٢٤)

الأسهم والسندات

السهم وتعريفه :

هو أوراق مالية ذات قيمة اسمية محددة تكتب عليها ، وهي تعادل حصة من راس المال للشركة .

الشركة المساهمة :

هي التي تتكون من رؤوس اموال محددة تقسم الى اسهم عديدة ، ولهذه الاسهم خصائص مميزة منها تساوى قيمتها حسب ما يحددها قانون الشركة ، ومنها تساوى

حقوقها ، ومنها ان مسؤولية كل مساهم بقدر قيمة اسهمه ، ومنها قابليتها للتداول في الاسواق ، ويتم تداولها وفق انظمة واجراءات محددة في الاسواق المالية (البورصة) .

وتترتب على ملكية الاسهم حقوق والتزامات ، منها حق بقاء مالكيها في الشركة ، ومنها حق الاولوية في الاكتتاب ، ومنها حق اقتسام موجودات الشركة ، ومنها حق التدخل في قرارات الشركة ، ومنها غير ذلك .

أقسام الشركة المساهمة :

القسم الأول :

الشركة المساهمة التي راس مالها حلال وتتعامل بالحلال بكل نشاطاتها الاستثمارية ، على اساس ان نظامها التاسيسي ينص على انها تتعامل في حدود دائرة الحلال وذلك كشركة الكهرباء المساهمة وشركة السممت والزراعة والمعادن والنفط والصناعة التوليدية وغيرها ، شريطة ان تقتصر تلك الشركات على اعمالها الاستثمارية في حدود دائرتها المحللة ولا تتعامل بالربا اقراضا واقتراضا ولا غيره من الاعمال المحرمة .

القسم الثاني :

الشركة المساهمة التي راس مالها حرام او مخلوط بالحرام ، وتتعامل على الحلال والحرام كتوليد الخمور وغيرها والربا وغير ذلك ولا تتقيد بالحلال .

القسم الثالث :

الشركة المساهمة التي راس مالها حلال ، ولكنها لا تتقيد بنص نظامها التاسيسي على ان تتعامل بالحلال لا بالحرام .

المشاركة في تلك الشركات من الناحية الشرعية :

يجوز المشاركة والمساهمة فى القسم الاول من الشركات المساهمة باكتتاب اسهمه وشرائها والاستفادة من الارباح التى تحصل الشركة عليها .

وما قيل من : ان الاسهم بما انها جزء من النظام الراس مالى فلا تتفق جملة وتفصيلا مع الاسلام غريب جدا ، وذلك لان المراد من النظام الاقتصادى الراس مالى هو ان لا يتقيد بحدود دائرة الشرع التى يتبناها الاسلام بنصوصه التشريعية المستمدة من الكتاب والسنة ، والمراد من النظام الاقتصادى الاسلامى هو ما يتقيد بحدود دائرة الشرع التى يتبناها الاسلام فى جميع نشاطاته الاقتصادية انتاجية كانت ام تبادلية ، ولا يعترف باى نشاط اقتصادى خارج عن هذه الدائرة ، ولهذا قد الغى الاسلام التعامل بالربا بكل الوانه عن الاقتصاد الاسلامى نسا وروحا ، وكذلك التعامل بالخمور وانتاجها ولحوم الميتة والخنزير وغيرها .

وعلى هذا فيجوز المشاركة فى شراء اسهم القسم الاول من الشركات المساهمة والدخول فى عضويته والاتجار بها .

ولا تجوز المشاركة فى القسم الثانى من الشركات المساهمة بالقيام بعملية اكتتاب اسهمه وشرائها والدخول فى عضويته والاستفادة من الارباح والفوائد التى تحصل عليها الشركة ، على اساس انها جميعا تعامل وانتفاع بالمال الحرام او المخلوط به وهو غير جائز .

واما القسم الثالث من تلك الشركات فهل تجوز المساهمة والمشاركة فيها أم لا ؟

والجواب : لا تجوز ، لأن راس ماله وان كان حلالا ، إلا انها لا تتقيد - بموجب قراراتها التقليدية - بالتعامل من طريق الحلال فانها كما تتعامل من هذا الطريق تتعامل من طريق الحرام ايضا ، فمن اجل ذلك لا يجوز شراء اسهمها بغرض العضوية والمساهمة فيها والاستفادة من ارباحها التي تحصل عليها من طريق الحلال والحرام معا .

وبكلمة : ان اسهمها الاولية وان كانت من اموال الحلال ولا مانع من التصرف فيها في نفسها ، إلا ان شرائها بغرض المساهمة والعضوية فيها غير جائز ، على اساس انه يعلم ان الشركة لا تتقيد بالتعامل بها على الحلال ، والمفروض انه بموجب كونه عضوا فيها شريك في هذه العمليات ، ولا فرق في ذلك بين ان يكون شرائها بقصد المساهمة والعضوية أو لا ، حيث انه يعلم بكونه قد اصبح عضوا تلقائيا بمجرد الشراء وان كان حين الشراء غافلا عن ذلك وغير قاصد ، وحينئذ يكون شريكا في جميع معاملاتها السوقية وفوائدها ولو في فترة قليلة ، وان شئت قلت ان الشركة بموجب قراراتها التقليدية غير مقيدة بالمعاملات والاتجارات في الحدود المسموح بها شرعا اذ كما انها تقوم بالمعاملات والاستثمارات في هذه الحدود كذلك تقوم بها في الحدود غير المسموح بها شرعا كالاتجار بالخمور والميتة ولحم الخنزير والربا فان حرمة هذه المعاملات وان كانت وضعية فقط وليست بتكليفية غير الربا فان حرمة تكليفية ووضعية معا الا ان المساهمة والمشاركة في هذه المعاملات توجب تبديل مال المساهم الحلال بالحرام فلذلك لا تجوز .

(٢٥)

سوق الأوراق المالية

أو

سوق تداول الأسهم والسندات

ينقسم سوق الاوراق المالية إلى قسمين :

السوق غير المنظم :

ويطلق عليه السوق غير الرسمي أو السوق المفتوح أو سوق فوق الحاجز ، وكل ذلك تعبيرات عن شيء واحد ، وهو السوق غير الخاضع للنظم ، ولا تتوفر فيه كفاءة التداول من حيث عدالة الاسعار ، فان لسلوكيات الوسطاء والسماسة والمستثمرين والمضاربين تأثير كبير في تحديد الاسعار هبوطا وصعودا ، وفي عدم الموازنة بين العرض والطلب .

السوق المنظم :

وهو ما يعرف (بالبورصة) حيث انها سوق منظم للأوراق المالية ، ومكان تتعقد في ردهته صفقات تداول الاسهم والسندات وتبادلها بالبيع والشراء بطريقة منظمة ، ويتم فيها تداول الاسهم والسندات المسجلة بها فقط لا مطلقا ، ويكون تداولها خاضعا لقوانين واجراءات رسمية ، وفي اوقات محددة ، ويتم التداول فيها بواسطة الوسطاء المتخصصين المسجلين لدى ادارة السوق بالتعامل فى هذه الاسواق كالممارسة ونحوهم ، حيث انهم يقومون بتنفيذ اوامر عملائهم بيعا وشراء ، ويكون التداول فيها بشكل علني وبصورة مسموعة ومقروءة ، ويتم التداول فيها بدون ان يكون هناك تماس بين الممارسة والعملاء ، وتشرف على نشاطات السوق هيئة رقابة متخصصة ، ومن اجل ان للبورصة هذه المزايا والخصوصيات تكون سوقا مثاليا لبيع وشراء الاسهم والسندات المالية ، وحيث انها تخضع لرقابة شديدة فتستبعد امكانية تواجد اتفاقات سرية وحدوث سلوكيات غير قانونية ، كالتلاعب بالاسعاء واستغلال المعلومات .

ثم ان المستثمر يستعين باحد الوسطاء لتحقيق رغبته فى التعامل بالاسهم بافضل الشروط فى وقت مناسب ، والوسيط - بحكم عمله وتخصصه والمامه باوامر العرض والطلب المتاحة له فى السوق - يمكنه ان يحقق امال المستثمر بالبيع أو الشراء ، ومن هنا كان لكل سوق من اسواق الاوراق المالية وسطاء (سماسرة) سواء أكان من البورصات ام كان من الاسواق فوق الحاجز والوسيط يتمثل فى الشخص المصرح

له الاذن بممارسة تداول الاسهم والسندات لحساب عملائه ، وقد يكون الوسيط همزة وصل بين المستثمرين والسامسة ، وقد يمارس مهمة السمسرة احيانا ، والمستثمر له حرية اختيار الوسيط وتحديد الشروط والاسعار التي يرغبها لاجراء التداول ، ولا يجوز له التعدى عما حدده المستثمر من الشروط والاسعار .

نعم ، انه قد يعول الاختيار وتحديد الاسعار للوسيط لثقتته فيه ، وعلى هذا الاساس فان العملاء الذين يرغبون فى التعامل بالاوراق والاسهم المالية يتصلون بالوسطاء كالبنك اما بالهاتف او بالفاكس او يصدرون اوامر البيع وشراء الاسهم اليهم ، والبنك بعد التأكد وتحصيل الاطمئنان والوثوق بالمسألة ووجود ارصدة لهم عنده يقبل التوسط ، ويبدأ بالاتصال بالبورصة للوقوف والاطلاع على سير الاسعار ، فاذا كانت الاسعار بالنحو المرغوب فيها للعميل ، قام بانجاز الشراء او البيع من طريق سمسرة الوراق والاسهم المالية او ممثل خاص له .

وبكلمة : ان المستثمر اذا رغب التعامل بالاوراق والاسهم المالية فى السوق المنظم (البورصة) فيما انه ليس بامكانه ذلك عن طريق مباشر فيلتجئ الى ذلك من طريق الوسطاء (السمسرة) الذين هم مرخصون فى القيام بتنفيذ اوامر عملائهم ببيع وشراء فيه على ضوء الشروط المحددة .

نعم بامكانه التعامل بالاسهم فى السوق غير المنظم والمفتوح من طريق مباشر بدون وسيط ، كما ان هناك سوقا اخر يتم فيه تداول الاسهم فى شركات الاستثمار بطريق مباشر ، ولا يتقيد بان يكون من طريق الوسطاء .



تكييف عمليات تداول الأسهم

من

الناحية الشرعية

وأقسامها

عملية تداول اسهم القسم الأول

من الشركات المساهمة :

يمكن تخريج هذه العملية فقهيا وتطبيقيا على العقود الشرعية بما يلي :

الوجه الأول :

ان يتم تداول الاسهم فى السوق المالى او البورصة بين المتعاقدين عاجلا ، بان يلتزم كل منهما بتنفيذ العقود بينهما حالا بتسليم البائع الاسهم المالية والمشتري ثمنها أو فى مدة لا تتجاوز اليوم .

وفى هذه الحالة قد يحتفظ المشتري بها بامل تحسن وضع السوق وارتفاع الاسعار ، فاذا ارتفعت قام ببيعها ويحقق بذلك ربحا ، وقد يخسر لانخفاض الاسعار بسبب قلة الطلب وكثرة العرض ، وعلى كل حال فهذا بيع عاجل بكامل الثمن والمثمن .

الوجه الثانى :

ان يتم العقد بين المتعاقدين فى السوق بتسليم المثمن ، وهو الاسهم ، بعد شهر مثلا ، وتسلم الثمن عاجلا وفى هذه الحالة اذا تم العقد بينهما ، فعلى المشتري ان يقوم

بتسليم الثمن الى البائع حالا ، وعلى البائع ان يقوم بتسليم الاسهم عند حلول الاجل ، وهذا يكون من بيع السلم ولا اشكال فى صحته .

الوجه الثالث :

ان العقد يتم بينهما فى اسواق البورصة بتسليم الثمن بعد شهر وتسليم المثلن عاجلا على عكس الاول ، وعندئذ فيجب على البائع ان يقوم بتسليم المثلن وهو الاسهم الى المشتري حالا وعلى المشتري ان يقوم بتسليم الثمن إليه عند حلول الموعد ، وهذا يكون من عقد النسيئة ، ولا ريب فى صحته شرعا .

الوجه الرابع :

ان تتم المبادلة بين الثمن والاسهم بتسليم كل منهما بعد فترة زمنية محددة ، كشهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر ، وحينئذ فعلى كل من المتعاقدين ان يقوم بالتسليم والتسلم وتصفية الحساب فى الموعد المعين المتفق عليه .

وقد تسأل هل يمكن الحكم بصحة هذه المبادلة والمعاقدة على الرغم من أنه لا يصدق عليها عنوان عقد السلم ولا النسيئة أو لا ؟

والجواب : نعم ، يمكن الحكم بصحتها ، على أساس أن صحة العقد لا تتوقف على أن يكون من أحد العقود الخاصة فى الشريعة المقدسة ، بل يكفى فى صحته ومشروعيته إنطباق عنوان عام التجارة عن تراض عليه ، والمفروض إنطباق هذا

العنوان على المبادلة المذكورة ، وبذلك تكون مشمولة لإطلاق قوله تعالى : ((لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض)) فإذا لا مانع من الحكم بصحتها .

وبكلمة : إن نصوص إمضاء المعاملات من الكتاب والسنة على نوعين :

النوع الأول :

ما يدل على إمضاء المعاملات بعناوينها الخاصة ، كالبيع والصلح والإجارة والمضاربة ونحوها .

النوع الثاني :

ما يدل على الإمضاء بعنوان عام ، كعنوان العقود والتجارة عن تراض ، وحيث أن ذلك العنوان العام يصدق على هذه المعاملة ، فهي محكومة بالصحة شرعا ، لأنها معاملة مستقلة ومشمولة لأطلاق الآية الشريفة .

وقد تسأل : هل للبائع أو المشتري أن يجعل لنفسه خيار التنازل عن حق الأجل

أو لا ؟

ونتيجة ذلك : إن المشتري عندما يرى مؤشرات لهبوط الاسعار فى السوق ، فيتنازل عن حق الأجل ، ويطلب من البائع تسليم الأسهم المالية المتفق عليها ، وحينئذ فإن كانت الأسهم موجودة عنده قام بتسليمها إلى المشتري ، وإلا فيضطر شرائها من السوق بسعر العاجل ، والمشتري يقوم ببيعها قبل موعد التصفية عن طريق وسيط ،

وأما البائع فعندما يرى مؤشرات لإرتفاع الأسعار في السوق فيتنازل عن حق الأجل ويطلب من المشتري تسليم الثمن المتفق عليه ، فإذا تسلم البائع الثمن قام بشراء الأسهم من السوق بسعر العاجل .

والجواب : أنه لا مانع من جعل كل من البائع والمشتري هذا الخيار لنفسه في ضمن العقد ، فإذا جعل كان متمتعاً به ، وله أن يقوم بأعماله .

وقد تسأل : هل يجوز لكل من البائع والمشتري ان يجعل لنفسه الخيار في عدم تنفيذ المعاملة التي تمت بينهما آجلاً ، وفسخها مقابل مبلغ من المال يتم عليه الاتفاق أو لا ؟

والجواب : نعم ، يجوز ذلك ولا بأس به .

الوجه الخامس :

يجوز شراء الأسهم معجلة بسعر ومؤجلة بسعر آخر ، كما هو الحال في سائر السلع والبضائع .

الوجه السادس :

إن شراء الأسهم قد يكون بكامل الثمن ، بأن يدفع المستثمر تمام قيمة الأسهم المالية إلى البائع ، وهذا النوع من المعاملة قليل التداول في الأسواق والبورصات ، إذ الغالب فيها التأجيل ، فالذى يجرى فى أكثر تلك الأسواق ، هو ان المستثمر يفتح

حساباً مع الوسطاء كالمسامرة ، مثل الحساب الجارى فى البنك و يودع فيه الأسهم ، والأوراق المالية لصالحه ، ويودع الوسيط ما يحصل للمستثمر من الارباح والفوائد فى حسابه ، وحكم هذا النوع اذا كان الشراء بكامل الثمن أو من حسابه الجارى عند الوسطاء هو الصحة .

وقد يكون الشراء بجزء من الثمن ، بأن يدفع المشتري جزء من الثمن للبائع ويستدين الباقي من السماسرة أو من مصادر أخرى لهذا الغرض ، والجزء الذى يعين على المستثمر توفيره من الاول لشراء الاسهم يطلق عليه بالهامش ، وتختلف نسبة الهامش من بورصة إلى بورصة أخرى بل فى بورصة واحدة تختلف من فترة إلى اخرى ، بل وقد تمثل النسبة فى بورصة أو فى فترة من بورصة واحدة ٦٠٪ من قيمة السهام ، وقد تمثل ٤٠٪ من قيمة السهام وهكذا ، مثال ذلك مستثمر اشترى مائة سهم كل سهم بمائة دولار مثلاً ، ودفع للمسامرة ستة الآف دولاراً فقط ، واقترض منهم أو من مصدر آخر الباقي من الثمن وهو أربعة الآف دولاراً مع الفائدة ، وحينئذ يحتفظ السماسرة بالأسهم رهينة على الدين ، فالهامش الابتدائي فى المثال هو ٦٠٪ ، وإذا انخفضت الاسعار واصبحت قيمة كل سهم ثمانين دولاراً ، صارت قيمة مجموع السهام ثمانية الاف دولار ، ارتفعت نسبة القرض من السماسرة الى مجموع الثمن ٥٠٪ والهامش ٥٠٪ ، فما هو حكم هذا النوع من الشراء من الناحية الشرعية ؟

والجواب : ان حكمه الجواز من وجهة النظر الشرعية ، إذ لا مانع من التداول بالأسهم بهذه الطريقة والكيفية فى أسواق المال والبورصات شرعا ، شريطة أن لا تكون الأسهم من أسهم الشركات المحظورة من الناحية الشرعية .
نعم يحرم عليه الاقتراض بالفائدة ، لأنه ربا ومحرم .

الوجه السابع :

البيع القصير ، ونريد به بيع أسهم فى فترة قصيرة ، حيث يتم شراؤها مرة أخرى .
بيان ذلك : أن المستثمر عندما يتوقع ويتكهن بسبب أو آخر ارتفاع أسعار الأسهم فى السوق فى وقت لاحق ، فيقوم باقتراض عدد من الأسهم من الشركات أو مثيلاتها فى السوق بواسطة الوسيط ويحتفظ بها ، فإذا ارتفعت أسعارها وتحققت توقعاته قام ببيعها بالسعر السائد فى السوق ، ثم يعيد شراءها منه عندما انخفضت الأسعار ، وبعد ذلك يرجع السهام إلى صاحبها الأصلي تسديدا للقرض ، ويستفيد المستثمر من خلال هذه العمليات من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء ، والوسيط من أرباح الأسهم للشركة فى الفترة مابين العمليتين ، مضافا إلى ما يحصل عليه مقابل خدماته الاداريه ، والمالك المقرض للأسهم من نسبة ربح العمليتين بدون أن يتحمل أى مخاطرة ، فلو اتفق انخفاض الأسعار على خلاف ما تكهن المستقرض ، فان المستقرض وحده يتحمل مخاطرة هذا التصرف وخسارته .
والخلاصة أن هاهنا عمليتين :

الأولى : عملية القرض .

الثانية : عملية البيع والشراء فى فترة قصيرة .

أما حكم عملية القرض من الناحية الشرعية فعدم الجواز , على أساس إنها قرض ربوى وهو محرم شرعا .

وأما حكم عملية البيع من وجهة النظر الشرعية فهو الجواز والصحة .

ودعوى إن صحة هذه العملية بيعا وشراء , تقوم على أساس أن تكون عملية القرض صحيحة حتى يكون المستثمر مالكا للأسهم المقترضة , وحيث أن العملية ربوية فلا تصح , وبالتالي لا يكون المستثمر مالكا للأسهم , مدفوعة بان اصل عقد القرض صحيح شرعا , و الباطل إنما هو الربا أى : مقدار الزيادة , وعلى هذا فلا مانع من صحة البيع و الشراء .

ثم إن السمسار إذا قام بعملية البيع والشراء بعد قبض السهام من المقرض , فلا إشكال فى الصحة , وإما إذا قام بالعملية قبل القبض فهل تصح أو لا ؟

والجواب : إنها لا تصح , على أساس إن صحة القرض متوقفة على القبض , وما لم يقبض السهام وكالة عن المستثمر لم يكن المستثمر مالكا لها , وعندئذ يكون هذا البيع من بيع ما لا يملك وهو باطل إذا لم يكن البيع على ما تعهد به السمسار فى الذمة , وألا فهو صحيح .

ثم إن التراضى بين المتعاملين فى الأسواق أو البورصات موجود بتصرف كل واحد منهم فى مال الآخر بموجب قوانينها وأنظمتها التأسيسية وان كانت المعاملات الواقعة بينهم باطلة من وجهة النظر الشرعية , والمقام داخل فى هذه الكبرى على تقدير بطلان البيع .

الوجه الثامن :

البيع الطويل , ونريد به شراء الأسهم بدافع الاحتفاظ بها , بأمل أن يحصل على الأرباح من الشركة أو يقوم ببيعها إذا ارتفعت أسعارها , وحكم هذا النوع من البيع من الناحية الشرعية الجواز وان كان بغرض المشاركة و المساهمة فى الشركة على أساس ما مر من انه لا مانع من المشاركة فى الشركة التى تتقيد بتعاملاتها على الحلال ولا تتعامل بالحرام .

الوجه التاسع :

قد تسأل : هل يجوز للبائع أن يقوم ببيع الأسهم التى اشتراها قبل أن يقبضها أو لا ؟

و الجواب : نعم يجوز إذا لم يكن المبيع من المكيل أو الموزون , وإما إذا كان منه فلا يجوز إلا برأس ماله .

وقد تسأل أن البائع قد يقوم ببيع الأسهم للعميل قبل أن يشتريها من الشركة المصدرة لتسليم شهر مثلا ، ولكنه في وقت التسليم والتحويل يقوم بشرائها بغرض تسليمها إلى المشتري ، فما هو حكم هذا البيع من الناحية الشرعية ؟

والجواب : أن بيع المعدوم بما هو معدوم وان كان غير عقلائي بل غير معقول ، وإما بيع شيء موجود في وقت التسليم والتحويل ، ولكنه كان معدوما في وقت إنشاء العقد فهل هو جائز أو لا ؟

الأظهر الجواز ، إذ لا مانع من إنشاء ملكية الأسهم ، التي كان يملكها في وقت متأخر ، من الآن في ذلك الوقت ، ثم يقوم بتسليمها للمشتري ، ولا يلزم منه محذور ، وانفكاك زمان المنشأ والمجعول عن زمان الإنشاء والجعل أمر اعتيادي ولا محذور فيه ، على أساس إن فعلية المنشأ تتوقف على فعلية موضوعه في الخارج ، ولا ترتبط بالإنشاء .

وبكلمة : إن المنشأ - بوجود الإنشائي - يستحيل أن ينفك عنه ، باعتبار أنه عين الإنشاء ، فلا اثنية بينهما ، وإما بوجوده الفعلي فلا مانع منه ونقصد بوجوده الفعلي فعلية فاعليته ومحركيته في الخارج لا فعلية نفسه إذ يستحيل فعليته ووجوده فيه والا لكان خارجيا وهذا خلف ومن هنا قلنا في الاصول ان للحكم مرتبة واحدة وهي مرتبة الجعل واما مرتبة المجعول وهي مرتبة فعلية الحكم بفعلية موضوعه في الخارج فهي ليست من مراتب الحكم ولا يمكن ان تكون من مراتبه لان الحكم امر اعتباري يوجد في عالم الاعتبار باعتبار المعبر ويستحيل ان يوجد في الخارج والا كان

موجودا فيه وهو كما ترى ولهذا لا ترتبط مرتبة المجعول بالشارع اصلا هذا إضافة إلى إن المتعارف والمرتكز في مثل ذلك ، هو إن البائع يبيع الأسهم التي تعهد بتسليمها بعد شهر والمشتري يقوم بشراء ما تعهد من الأسهم ، وحينئذ فلا إشكال في صحته .

والخلاصة : إن الشركة المساهمة إذا كانت من القسم الأول جازت المساهمة والمشاركة فيها بقصد العضوية والاستفادة من أرباحها التي تحصل عليها ، وكذلك يجوز شراء أسهمها بدافع التداول والاتجار بها كسلع في الأسواق المالية أو البورصات من يد إلى يد ، والاستفادة من فوارق الأسعار التي تطرأ عليها يوميا لسبب أو آخر .

عمليات تداول أسهم القسم

الثانى من الشركات المساهمة :

تقدم انه لا تجوز المساهمة والمشاركة في هذا القسم من الشركات التى يكون رأس مالها حراما أو مخلوطا بالحرام باكتتاب أسهمها وشرائها بغرض العضوية ، على أساس ان السهم جزء من راس المال وهو حرام أو مخلوط به ، فلا يصح شراؤه ، وكذلك لا تصح عملية تداول أسهمها فى الأسواق بغرض الاستثمار والتجارة بها من يد إلى يد ، والاستفادة من فروق أسعارها باعتبار إن كل سهم من أسهمها يمثل جزء

من راس مالها ، وحيث انه حرام أو مخلوط بالحرام فلا يصح التصرف فيه بالبيع أو الشراء ، كما لا يصح التعامل على الحرام .

عملية تداول أسهم القسم

الثالث من الشركات المساهمة

مر أنه لا يسوغ وضع المساهمة والمشاركة في هذا القسم من الشركات أيضا ، على أساس إنها لا تتقيد بتعاملاتها في الحدود المسموح بها شرعا ، وتقوم بالأعمال الاستثمارية من طريق الحلال والحرام ويؤدي ذلك إلى تبديل حلال المساهم بالحرام كلاً أو جزءاً .

وهل يجوز تداول أسهمها في أسواق البورصة بالبيع أو الشراء لا بدافع العضوية والاستفادة من أرباح الشركة ، بل بدافع الاتجار بها كسلعة في السوق والاستفادة من فروق أسعارها التي تعرض عليها يوميا أم لا ؟
والجواب : لا يجوز للسببين .

الأول :

إن المشتري للأسهم بصرف الشراء أصبح احد الأعضاء المساهمين للشركة تلقائياً بموجب قوانينها الصارمة وان كان غرضه من الشراء بيعها كسلعة للاستفادة من الفروق بين سعر الشراء وسعر البيع لا للعضوية ، وقد سبق أنه لا تجوز المساهمة فيها ولو بفترة زمنية يسيرة ، على أساس إن المعاملات الواقعة فى الشركة فى هذه الفترة من المعاملات المحرمة أو المحللة فهو شريك فيها وفى منافعها .

الثانى :

أن السهم يمثل جزء من راس مال الشركة وراس مالها فى مرحلة تكوينها وان كان حلالاً إلا انه بدء بالاختلاط بالحرام من لحظة شروع الشركة بالتعامل والاستثمار الخارجى على أساس انها بحسب نظامها التقليدى تتعامل بالحلال والحرام كالربا والخمر وغيرهما ولا تتقيد بالحلال فمن اجل ذلك لا يجوز التعامل بأسهمها كسلعة فى السوق والبورصة لان التعامل بها بموجب إنها جزء من راس مالها تعامل بالمال المختلط بالحرام .

ودعوى : إن قيمة السهم بعد عملية الاكتتاب فى الشركة بقيمتها الاسمية يحددها السوق ولم تبق لتلك القيمة بعد الاكتتاب أية أهمية ، فان قيمتها فى السوق قد تصل إلى أضعاف قيمتها الاسمية المحددة وقد تصل دونها بل إلى جزء بسيط منها وهذا يدل على أن قيمتها لا ترتبط برؤوس أموال الشركة .

مدفوعة : بان ارتفاع قيمة الأسهم وانخفاضها في الأسواق مرتبط بارتفاع مالية الشركة وانخفاضها بشكل مباشر , وذلك لان الارتفاع أو الانخفاض فيها مرتبط بعدة عوامل :

الأول : قوة العرض أو الطلب .

الثاني : المركز المالي للشركة , فان كان قويا ارتفعت أسعار أسهمها و إلا انخفضت .

الثالث : ديون الشركة كثرة وقلّة , وعلى هذا فالسهم إذا ارتفعت قيمته في السوق , فمعنى ذلك إن مالية الشركة قد زادت , وحيث إن الشركة لا تتقيد بان تتعامل في حدود الحلال , فلا محالة أختلط رأس مالها بالحرام , فإذا لا يجوز التعامل به , لأنه من التعامل بالمال المختلط بالحرام وهو غير جائز , وبكلمة إن مالية السهم إنما هي يلحظ ما بأزائه من جزء من رأس مال الشركة والمفروض أنه أما حرام أو مخلوط به وعلى كلا التقديرين لا يصح شراؤه وأما ارتفاع قيمته السوقية فهو منوط بعوامل أخرى كارتفاع قيمة سائر الأشياء .

يتلخص :

إن الشركة المساهمة إذا كانت تتقيد - بموجب أنظمتها التأسيسية - على ان لا تتعامل إلا في حدود الحلال جاز الدخول في عضويتها والمساهمة فيها والاستفادة

من ارباحها التي تدر عليها , وكذلك يجوز تداول أسهمها بيعا وشراء كسلع فى الأسواق والبورصات بغرض الاتجار بها و الاستفادة من فوارق أسعارها , وإذا كانت لا تتقيد - بموجب قراراتها التقليدية - بان تتعامل فى الحلال وإنها حرة فى القيام باستثماراتها من طريق الحلال والحرام , لم يجوز الدخول والمساهمة فيها , ولا يجوز تداول أسهمها للاتجار بها كسلع

فى السوق , بلا فرق فى ذلك بين أن يكون راس مالها من بدء تكوينه حراما أو حلالا كما مر ,

وقد تسأل : إن المستثمر إذا لم يعلم أن ما اشتراه من الأسهم هل هو من اسهم القسم الاول من الشركة المساهمة أو من الثانى أو من الثالث فماذا يصنع ؟
والجواب : انه يجوز مالم يعلم بوجود الحرام ولا قيمة للشك .

نعم إذا علم إجمالا بان الأسهم التي تباع فى السوق منها أسهم محرمة فحينئذ اذا لم يكن جميع أطراف العلم الإجمالى مورد ابتلائه بمعنى : ان ما يكون مورد ابتلائه كان واثقا ومطمئنا بعدم وجو الحرام فيه , جاز له الشراء والبيع فى ذلك المورد , والا فلا .

هذا كله فى الأسهم العادية , وإما إذا كان بعض أسهم الشركة عادية وبعضها ممتازة , وحينئذ فان كان امتيازها فى نسبة الربح التي تحصل عليه الشركة , بان يجعل من

الربح حصة أصحاب الأسهم الممتازة بنسبة ١٠ ٪ من قيمة السهم , وحصة أصحاب الاسهم العادية بنسبة ٥ ٪ من القيمة , فلا بأس بهذا الامتياز إذا كان ذلك بالجعل والقرار فى عقد الشركة بنحو التراضى , وعلى هذا فالأرباح تقسم على الأعضاء من الصنفين بنسبة متفاوتة , وان كان امتيازها بان أصحاب الأسهم الممتازة يحصلون على نسبة معينة من القيمة الاسمية لاسهمهم ١٠ ٪ مثلا من صافى الأرباح , وقبل توزيع أى ربح على بقية الأسهم الاخرى العادية , ثم يوزع ما تبقى من الأرباح بعد ذلك أما على الأسهم العادية فقط او على كل الاسهم من العادية والممتازة , ولهذا قد يتفق أن لا يبقى من الربح ما يوزع عليهما , فيه ان ذلك غير صحيح , حيث انه على خلاف مقتضى عقد الشركة , فان مقتضاه أن كل عضو من اعضائها شريك فى الربح بنسبة سهمه بنحو الإشاعة , ولا يمكن تصحيح ذلك بنحو شرط النتيجة , لان صحة شرط النتيجة من أصحاب الأسهم الممتازة على الشركة متوقفة على أن تكون الارباح ملكا لها ابتداء لا للمساهمين , ولكن الأمر ليس كذلك , فان الأرباح تدخل فى ملكهم من البداية , والشرط المذكور لا يقتضى دخول ما يكون ملكا لهم فى ملكهم فى طول دخوله فى ملك هؤلاء لا ابتداء , إلا إذا كان هذا الشرط منهم عليهم فى عقد الشركة وهو بعيد .

هذا كله فى أحكام الأسهم المالية فى الشركات المساهمة المؤسسة فى البلاد الاسلامية , أو كانت رؤوس أموالها من المسلمين .

التنبيه

وغير خفى ان مقتضى النظام الاسلامى وان كان عدم جواز الدخول والاشترك فى الشركات المساهمة التى لا تتقيد بحسب نظامها التقليدى فى تعاملاتها الاستثمارية ان تكون من طرق الحلال ومطابقه للشرع ، ولكن حيث ان التراضى بين المستثمرين والمتعاملين فى هذه الشركات وفى تبادل اسهمها والاتجار بها فى الاسواق المالية موجود وان كانت المعاملة باطله فلا مانع من الدخول فيها والقيام بشراء اسهمها والاتجار بها فى الاسواق والتصرف فى اثمانها على اساس التراضى الموجود بينهم فى السوق كما هو الحال فى كثير من المعاملات فى الاسواق المالية (البورصات) .

(٢٧)

الشركات المساهمة في البلاد الأجنبية

غير الإسلامية وأقسامها وتخرجها الفقهي

الشركات المساهمة :

وهي على أقسام :

١. أن تكون الشركة قائمة على الاستثمارات المحرمة فقط , كتوليد الخمور

وانواع المسكرات المشروبة والتعامل بالربا .

٢. أن تكون قائمة على الاستثمارات المحللة و المحرمة معا .
٣. أن تكون قائمة على الاستثمارات المحللة فقط , كشركة الكهرباء المساهمة والنفط والمعادن ونحوها من الشركات الزراعية والتصنيعية والإنشائية , شريطة اقتصارها على أعمالها المحددة .

حكم المساهمة من الناحية الشرعية

لا تصح المساهمة والمشاركة فى القسم الاول لشراء اسهمه والقيام بعملياته الاستشارية المحرمة, ولا فى القسم الثانى بنفس الملاك الا اذا كان الغرض من وراء المساهمة الاستيلاء على حصة من أموال الشركة وأخذها وما يترتب عليها من الفائدة استنفاذا .

نعم تصح فى القسم الثالث مزاوله أعماله والقيام بنشاطاته .

حكم التداول والاتجار باسهم هذه الشركات كسلع

من

وجهة النظر الشرعية

لا يصح شراء أسهم القسم الأول والثاني , باعتبار انه لا موضوعية للسهم فان ما هو المشتري في الحقيقة انما هو جزء من راس المال للشركة الذى هو حرام او مخلوط بالحرام وعلى كلا التقديرين لا يجوز شرائه ورضا .

نعم بامكانه التخلص من ذلك , بجعل الشراء وسيلة للاستيلاء على الأسهم منهما وأخذها استنقاذا لا أخذها شراء , فإذا أخذها كذلك , جاز له أن يقوم ببيعها فى الأسواق والاتجار بها والاستفادة من فوارق أسعارها , وإما أسهم القسم الثالث فلا إشكال فى جواز شرائها والتداول بها بيعا وشراء فى السوق بغرض الاستفادة من فوارق الأسعار باعتبار ان ما بازاؤها من المال حلال ولا مانع من شرائه وبيعه .

نذكر فيما يلى نتائج البحث :

١. تجوز المساهمة والمشاركة فى الشركات التى تتقيد بموجب قراراتها التأسيسية بان لا تتعامل إلا فى حدود دائرة الشرع بغرض الاستفادة من أرباحها التى تحصل عليها كما يجوز شراء أسهمها بدافع التداول والاتجار بها بيعا وشراء فى السوق كسلع والاستفادة من فوارق الأسعار التى تعرض عليها يوميا .

٢. لا تجوز المساهمة والمشاركة في الشركات التي لا تتقيد بالتعامل في حدود شرع الله تعالى وضاعلى اساس ان السهم عبارة عن جزء من راس مال الشركة فالمشترى هو ذلك الجزء فى الحقيقة بغرض الاتجار به كسلع كذلك .
٣. يجوز تداول الأسهم فى الأسواق مباشرة أو بواسطة الوسطاء بكل إشكال البيع والشراء من العاجل أو الأجل أو السلم .
٤. يجوز شراء الأسهم من السوق لتسليم الثمن أو المئتمن بعد فترة زمنية محددة كشهر أو شهرين أو اقل .
٥. يجوز قيام البائع ببيع الأسهم فى السوق لتسليمها خلال شهر مع انها غير موجودة عنده فعلا , وحين حلول الشهر يقوم بشرائها من الشركة او غيرها ويسلمها إلى المشتري وقد تقدم وجه ذلك .

السندات وأنواعها

١. سندات الدولة تصدرها فى الأسواق لتمويل الإنفاق العام .
٢. سندات الهيئات العامة كالبنوك الدولية ، فإنها تصدرها بدافع تمويل مشاريعها .
٣. سندات الهيئات الخاصة كالبنوك المحلية رسمية كانت أم غير رسمية .

٤. سندات المؤسسات الحكومية الخاصة التي تصدرها لتمويل مشاريعها والإنفاق عليها .
٥. سندات الشركات التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو غيرها .

تعريف السند :

هو صك يمثل جزء من المال المحدد في ذمة الجهة المصدرة ووثيقة عليه .

جدول المفارقة والمشاركة بين السند والسهم

المشاركة :

١. يشترك السند مع السهم في تساوى القيمة الاسمية لكل فئة .
٢. يشترك في القابلية للتداول فى الأسواق المالية .
٣. يشترك فى عدم القابلية للتجزؤ والتقسيم .

المفارقة :

١. إن السند يعتبر شهادة ووثيقة دين على الشركة وليس جزء من رأس مالها ، بينما يعتبر السهم جزء من رأس مالها .
٢. صاحب السند يحصل على فائدة ربحت الشركة ام خسرت ، بينما صاحب السهم يحصل على فائدة إذا ربحت الشركة ويخسر إذا خسرت .
٣. صاحب السند لا يشارك أصحاب الشركة فى إدارتها ، باعتبار أنه ليس من أحدهم ، بينما كان صاحب السهم يشاركونهم فى الإدارة ، باعتبار أنه من أحد الشركاء .

الاتجار بالسند

السند كسائر السلع تتغير أسعاره بتغير أوضاع السوق هبوطا وصعودا ، فإذا رغب رجال الأعمال والمستثمرين على شرائها بغرض الاستثمار والربح من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع اتصلوا بالوسطاء فى السوق كالبنك أو السماسرة ، والوسيط بعد التأكد وجدية الأمر ووجود أرصدة مالية لهم عنده ، يبدأ بالاتصال بالبورصة للإطلاع

على سير الأسعار فيها ووضع السوق ، فإذا كان الوضع بالنحو المرغوب فيه للعميل
قام بإنجاز البيع والشراء .

وهاهنا مسألتان :

الأولى :

مسألة تداول السندات وتبادلها من وجهة النظر الشرعية .

الثانية :

مسألة أخذ الوسيط العمولة على ذلك من الناحية الشرعية .

أما المسألة الأولى فبإمكاننا تفسيرها على أساس أمرين :

الأول :

إن عملية تبادل السندات وتعاطيها تقوم على أساس عقد القرض ، فان الجهة المصدرة للسند التي تصدره بقيمة اسمية محددة ، نفرضها مائة دولار وتبيعه مؤجلة إلى ستة اشهر مثلا ٩٥ دولارا نقدا ، تمارس في الحقيقة عملية الاقتراض ، أى إنها تقترض ٩٥ دولارا نقدا بمائة دولار مؤجلة ، وتدفع إلى المقرض السند على أساس انه وثيقة دين ، وفي نهاية المدة تعتبر ما دفعته من الزيادة (خمسة دولارات) فائدة ربوية على القرض ، وعلى هذا فلا يجوز تداول السندات لأنه في الواقع تداول قرض ربوى .

الثانى :

إن هذه العملية تقوم على أساس عقد البيع والشراء بتأجيل المثلن إلى وقت معين ، وذلك لأن الجهة المصدرة للسند فى المثل تقوم ببيع مائة دولار مؤجلة إلى ستة اشهر بخمسة وتسعين دولارا نقدا ، والمعتبر فى البيع أن يكون الثمن والمثلن مختلفين ، والفرض انهما مختلفان فى المقام ، فان الثمن عين خارجية والمثلن أمر كلى فى الذمة ، وهذا المقدار من المغايرة يكفى فى صدق البيع .

ودعوى : أن تفسير هذه العملية بالبيع تغطية لفظية فقط ، لأنها فى طبيعتها الواقعية قرض ، فإن ملاك القرض هو أن يملك شخص مالا من شخص وتصيح ذمته مشغولة بمثله ، وهذا الملاك تماما ينطبق على عمليات بيع وشراء السندات .

مدفوعة : بأن مفهوم البيع يختلف عن مفهوم القرض ، فإن مفهوم البيع تمليك عين بعوض ، ومفهوم القرض تمليك عين على وجه الضمان بمثلها ، وعلى هذا فإن قصدت الجهة المصدرة تمليك ما فى ذمتها من المبلغ بعوض خارجى ، فهو بيع وإن كانت النتيجة نتيجة القرض وإن قصدت تملك شىء بالضمان بمثله فهو قرض .

والخلاصة :

إن عملية تبادل السندات وتداولها فى الأسواق المالية أو البورصات لا يبعد أن تكون قائمة على أساس عملية البيع و الشراء ، بان تقوم الجهة المصدرة للسندات ببيع قيمتها فى الذمة إلى أجل بعين خارجية ، لا على أساس عملية القرض ، بأن تجعل السند وسيلة لأن تقتضى مبلغا على وجه الضمان بمثله إلى مدة محددة ، ويكون السند بمثابة الوثيقة على القرض ، ومع ذلك فالاحتياط فى المسألة لا يترك .

نعم ، إن بإمكاننا التخلص عن فكرة إن هذه العملية مجرد تغطية لفظ عن عملية القرض الى فكرة اخرى ، وهى القيام بعملية تبادل السندات وتداولها بعملات اجنبية ، فاذا كانت قيمة السند بعملة محلية كالدينار مثلا تبيعها بعملة أجنبية كالدولار أو التومان تزيد قيمتها على الدينار بحسب اسعار الصرف بمقدار الفائدة ، ولا إشكال فى ان هذه العملية عملية بيع واقعا وصورة .

واما المسألة الثانية فان كان قيام الوسيط بدور التوسط فى بيع وشراء السندات المالية فى الاسواق جائزا شرعا ، فمن حقه ان يتقاضى عمولة لقاء قيامه بهذا الدور ، لأنها أجرة على العمل السائغ .

نعم لو كانت هذه العملية بطبيعتها عملية اقتراض وان كان بصورة البيع والشراء لم يجز قيام الوسيط بهذه الدور ، لأن العملية حينئذ غير مسموح بها شرعا ، فلا يجوز له ان يتقاضى عمولة عليها ، ولا فرق فى ذلك بين أنواع السندات التى يتعامل بها فى الأسواق المالية أو البورصات .

ثم ان هناك طرقا أخرى للتخلص من مظنة الربا فى تبادل السندات وهى كما يلى

:

أما فى السندات الحكومية :

فبإمكان المستثمر حينما يتسلم السند من الجهة الحكومية أن ينوى تسلمه كوثيقة على الدين غير الربوى ، ولا ينوى الزيادة كشرط وان علم ان الحكومة ملتزمة بذلك ، فإن تسلم الزيادة تسلم بعنوان المال المجهول مالكة أو مال لا مال له ، وعلى الأول يتصدق بمقدار نصفها او ثلثها للفقراء وعلى الثانى فلا شىء عليه .

وأما سندات الشركات الأهلية :

فحيث ان المستثمر يعلم ان صاحب الشركة متعهد بدفع الزيادة له على كل حال ومن طيب نفسه بموجب قوانين الشركة الصارمة عند حلول الأجل ، فبأمكانه التخلص من الربا بعدم اشتراطها عليه في اعماق نفسه ، بمعنى ان يكون جادا في التزامه نفسيا بعدم المطالبة بها اذا لم يدفعها لسبب أو اخر ، وحيثذ فاذا دفعها اليه جاز اخذها بملاك انه يرضى بالتصرف فيها واما في سندات الشركات المشتركة بين الحكومة والاهلية فيمكن له التخلص من الربا فيها بنفس الطريقة في السندات الحكومية والاهلية .

سندات المقارضة (المضاربة) :

وهي صكوك استثمارية يتمثل كل صك منها جزء من رأس مال المضاربة بنحو المشاع ، ومن يملك من هذه الصكوك والسندات صكا أو صكين أو أكثر ، فهو يملك بقدره من رأس مال المضاربة وشريك في الربح بعد تحققه بنسبة مئوية منه ، وعلى ذلك فيجوز بيع السندات والصكوك في الاسواق المالية وشرائها ، ولا مانع من ذلك ، لأن كل من يملك من راس مال المشروع بنسبة مئوية معينة ، فله أن يبيع ما يملكه من النسبة ، على أساس ان الصكوك المقارضة (المضاربة) قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للأكتتاب ، وحيثذ فان كان البيع بعد الاكتتاب وقبل المباشرة

في العمل بالمال اعتبر المعاملة نقدا بنقد ، باعتبار ان راس ماله لا يزال نقودا ، ولا مانع من ذلك ، لأن المغايرة بين الثمن والمثمن موجودة ، لأن الثمن نقد خارجي معين والمثمن نقد خارجي مشاع ، ولا فرق بين ان يكونا متساويين او متفاضلين وان كان بعد المباشرة في العمل ، وحينئذ قد يكون المثلث عينا خارجية وقد يكون دينا ، وقد يكون مركبا منهما فقط ، وقد يكون مركبا منهما ومن النقد جميعا ، فان البيع وشراء الصكوك في تمام هذه الصور صحيح شرعا شريطة ان تكون المضاربة على المعاملات المشروعة في شرع الإسلام .

(٢٨)

التعامل فى الأسواق المالية

(البورصات)

وتخريجه من وجهة النظر الإسلامية

١. النقود الذهبية والفضية .
٢. النقود الورقية بمختلف أقسامها .
٣. السلع بكافة أنواعها .

٤. الطعام بكافة أشكاله .

النقود الذهبية والفضية

التعامل بالنقود الذهبية والفضية فى السوق ان كان ببيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، فالمعتبر فيه امر واحد وهو التماثل بين الثمن والمثمن وعدم زيادة احدهما على الاخر ، واما التقابض بينهما فى مجلس العقد فالأظهر عندى عدم اعتباره ، وهذا بلا فرق بين ان يكونا مسكوكين أولا ، وان كان ببيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب ، فالمعتبر فيه أمر واحد وهو التقابض فى المجلس ، فلو افترق البائع والمشتري قبل القبض بطل البيع ، فلا يجوز حينئذ تصرف كل منهما

فى مال الاخر ، إلا إذا كان بينهما التراضى على ذلك ، حتى اذا كان البيع باطلا كما هو الحال فى الغالب ولا سيما فى الاسواق المالية (البورصات) ، واما التساوى فى الكمية فهو غير معتبر فيه ، وان كان ببيع الذهب او الفضة بالنقود الورقية ، فلا يعتبر فيه شىء من الامرين ، على اساس ان احكام الصرف لا تترتب على النقود الورقية .

النقود الورقية

التعامل بالنقود الورقية ان كان من طريق البيع والشراء النقدى لمختلف العملات فلا اشكال فيه من الناحية الشرعية ، وان كان من طريق البيع والشراء سلما او مؤجلا لتسليم اسبوعين او اشهر مثلا فايضا لا اشكال فى صحته شرعا ، لا من ناحية الربا ، باعتبار ان هذا التعامل انما هو على اساس عملية البيع والشراء ، لا على اساس عملية القرض والاقتراض ، ولا من ناحية احكام

الصرف ، لأن احكام الصرف - كاعتبار التقابض فى المجلس او التماثل بين العوضين - لا تجرى على النقود الورقية .

وقد يتم التعاقد بينهما من طريق التحويلات البريدية البرقية والسفاتح (الحوالات) واكثر التعامل فى سوق الورق النقدية يتم من الخارج ، واما تكلفة الارسال فهى على حسب الاتفاق الواقع بين المتعاقدين ، ولا فرق فى الصحة بين ان يكون التعامل بالمباشرة او الحوالة من الخارج ، وقد يتم تداول العملات فى البورصة بعقود مؤجلة ثمنا ومثمنا بتسليم شهر مثلا ، وهل تصح هذه العقود من الناحية الشرعية أو لا ؟

والجواب : نعم ، انها تصح كما مر ، لا بملاك انها من مصاديق العقود الخاصة لما عرفت من انها ليست من مصاديقها ، بل بملاك انها من مصاديق التجارة عن تراض ، وعليه فتكون مشمولة لاطلاق قوله تعالى ((لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض)) ، بل لا يبعد كونها مشمولة لاطلاق قوله تعالى : ((أوفوا بالعقود)) .

وهذا اضافة الى وجود التراضى بينهما فى تصرف كل منهما فى مال الاخر حتى ولو كان العقد باطلا بموجب قوانين السوق الصارمة .



السلع

التعامل بانواع السلع الخارجى فى اسواق البورصة وغيرها كالأقمشة والمواد الانشائية والكهربائية والتصنيعية وغيرها ، يمكن تكييفه بأحد الأنحاء التالية :

١. يتم التعامل بكمية محددة من تلك الانواع باوصافها المعينة وشروطها الخاصة بعقود معجلة ثمنا ومثمنا .

٢. يتم التعامل بها بالبيع والشراء بعقود نقدا ثمنا ومؤجلة ثمنا ، بأن يتم الاتفاق بين البائع والمشتري بتحويل المبيع بعد عشرة أيام أو أسبوعين أو أكثر .
٣. يتم التعامل بها بعقود معجلة ثمنا ومؤجلة ثمنا ، ولا إشكال في صحة هذه العقود بأقسامها الثلاثة .
٤. يتم التعامل بها بعقود مؤجلة ثمنا ومثمنا ، وقد تقدم ان هذه العقود وان لم تكن مشمولة لادلة الامضاء الخاصة ، الا انها مشمولة لاطلاق قوله تعالى : ((إلا تكون تجارة عن تراض)) بل لا يبعد ان تكون مشمولة لاطلاق قوله تعالى ((أوفوا بالعقود)) .
- هذا اضافة الى وجود التراضى بينهما حتى فيما اذا كانت المعاملة باطلة .
- وقد تسال انه اذا قام الشخص ببيع سلع في السوق لتسليم شهر بدون ان يكون مالكا له حين البيع ، ولكنه اذا حل الاجل اشتراه من السوق وسلمه الى المشتري ، فهل هذا البيع صحيح أو لا ؟
- والجواب : ان بيع ما لا يملك وان كان باطلا في نفسه ، ولكن البائع يملك المبيع عند حلول الاجل وقادرا على تحويله الى المشتري في وقته ، فبالامكان تصحيح ذلك بأحد وجهين :

الأول :

ما تقدم من انه لا مانع من ان يقوم شخص بانشاء ملكية ما يملكه فى وقت متاخر من الان ، فىكون الانشاء فعليا والمنشأ متأخرا ، ونقصد بالانشاء الوجود الانشائى وهو بطبيعة الحال يكون فعليا ، ولا يتصور فيه التعليق ، وبالمنشا الوجود الفعلى له بفعلية موضوعه ، ومن هنا لا محذور فى تاخر المنشا عن الانشاء باعتبار انه يتوقف على فعلية موضوعه فى الخارج .

الثانى :

الظاهر ان البائع فى مثل هذه الحالة يبيع ما تعهد على نفسه ، والمشتري يقوم بشراء ما تعهد به لا المعدوم فى الخارج ، هذا اضافة الى ان كلا منهما كان يرضى بتصرف الاخر فى ماله حتى اذا كان البيع باطلا شرعا كما مر .



الطعام

التعامل بالطعام كالحنطة والشعير والارز ونحوها ، فان كان الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والشعير بالحنطة وهكذا ، اعتبر فيه التماثل حتى اذا كان احد العوضين اجود من الاخر ، فلا يجوز بيع خمسين كيلو من الحنطة الجيدة بستين كيلوا من الحنطة الرديئة وان كانتا متساويتين في القيمة ، ولا فرق في ذلك بين ان يكون التعامل بالعقود المعجلة او المؤجلة ، وان كان التعامل بها بالنقود الورقية او الذهبية أو الفضية فلا اشكال فيه سواء اكان بالعقد العاجل ام الاجل ، بل يجوز ذلك حتى اذا كان كل من الثمن والمثمن مؤجلا ، لما مر من ان مثل هذه المعاملة صحيحة في نفسها بلحاظ انطباق عنوان التجارة عن تراض عليها .

(٢٩)

سوق الإختيارات أو البيع

و

الشراء بالخيار

من وجهة النظر الإسلامية

سوق الاختيار

نريد به حق شراء أو بيع اسهم او سلع فى فترة زمنية محددة بسعر متفق عليه بين البائع والمشتري سلفا ، ويكون من له هذا الحق مخييرا بين أمرين ، أما ان يقوم بعملية صفقة البيع أو الشراء أو لا يقوم بها .
وهذا الاتفاق يكون بين البائع والمشتري على الأسس التالية :

الأول :

ان يقوم البائع باعطاء مشتريه حق شراء عدد من اسهمه او سلعه بسعر معين متفق عليه مسبقا يسمى سعر الممارسة خلال فترة زمنية محددة ، كستة أشهر مثلا .

الثاني :

ان المشتري يدفع ثمن حق الخيار فقط الى البائع دون ثمن الاسهم او السلع ، باعتبار انه لم يقدم على شرائها بعد ، وانما ياخذ التصميم على الشراء او عدمه خلال تلك الفترة ، وهي فترة الخيار لسبب او اخر ، و ثمن حق الخيار لا يقل عن ١٠٪ من القيمة السوقية للسهم او السلعة .

الثالث :

ان يكون الحق للمشتري في تنفيذ عملية شراء الاسهم بنفس القيمة السوقية المتفق عليها خلال فترة الخيار ، سواء ارتفعت قيمتها بعد ذلك ام لا ، ويلزم على بائعه ان يقوم ببيع تلك الاسهم والسلع عند طلب المشتري اياه خلال تلك الفترة ، واذا لم يمارس المشتري حقه في تنفيذ عملية الشراء الى نهاية الفترة سقط حقه في ذلك اتوماتيكيا ، ويخسر حينئذ قيمة الخيار فقط التي دفعها مقدما .

الرابع :

لا يحق للبائع ان يتصرف فى اسهمه المباع خيارها بموجب هذا الاتفاق خلال فترة الخيار ، ويتعين عليه الاحتفاظ باسهمه حتى نهاية الفترة او حتى ممارسة المشتري حقه فى تنفيذ عملية الشراء خلال المدة ، والهدف من وراء ممارسة هذا السلوك الاستثمارى ، وهو حق الخيار أحد العاملين :

الأول :

ان بعض المستثمرين يلجأ الى ممارسة ذلك السلوك ، على أساس ان رأس ماله قليل لا يفى بشراء عدد من الأسهم أو السلع ، فبدلاً عن ان يشتري الف سهم بقيمة خمسين دولاراً لسهم واحد بما عنده من المال ، يشتري حق الخيار لشراء عشرة الاف سهم فى فترة محددة بثمن لا يقل عن ١٠ ٪ من القيمة السوقية ويدفع ثمن الخيار فقط ، وحينئذ فاذا ارتفعت اسعار الاسهم او السلع قام ببيع حق الخيار من

شخص آخر ، ويستفيد من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، وهكذا يقوم بالاتجار به والتداول فى الاسواق ، ويستفيد من الفروق بين الاسعار .

الثانى :

ان المستثمرين اذا توقعوا اتجاه اسعار الاسهم نحو الارتفاع الى حد يسمح بتحقيق ربح جيد لهم قاموا بممارسة هذه العملية ، مثلا لو توقع المشتري وتكهن ان قيمة الاسهم ترتفع فى المستقبل القريب بنسبة ٢٠ ٪ قام بشراء حق الخيار لتلك الاسهم خلال فترة محددة ، وحينئذ فان ارتفعت اسعارها بتلك النسبة خلال شهر او شهرين ، فانه حتما يمارس حقه فى تنفيذ عملية الشراء بالسعر المتفق عليه سلفا ، ويطلب البائع ببيع اسهمه بذلك السعر له بموجب الاتفاق بينهما وتعهد بذلك ، واذا كان هذا العقد اى عقد الخيار بواسطة الوسيط كما فى البورصات الرئيسية كلجنة السوق او السماسرة كان الوسيط هو الضامن لوفاء الطرفين بتعهداتهما ، ولو انخفضت الاسعار السوقية بنسبة ٢٠ ٪ فإنه حينئذ حتما سيفضل عدم القيام بتنفيذ الصفقة وشراء الاسهم تجنباً من الخسارة بازيد من قيمة حق الخيار ، ومن مميزات شراء حق الخيار أنه يعطى للمشتري الأمكانية التالية :

١. امكانية تخفيض نسبة الخسارة عن الحد الاقصى ، وهو ما يساوى قيمة

الخيار .

٢. امكانية زيادة الربح بنسبة غير محددة طبقا للحد الذى يصل إليه ارتفاع

الاسعار .

٣. امكانية عدم تجاوز الحد الاقصى للخسارة عما يدفعه مقدما لقاء حق الخيار ، هذا كله بالنسبة إلى خيار المشتري .

وأما خيار البائع فهو عندما يتوقع المستثمر اتجاه اسعار الأسهم أو السلع نحو الانخفاض بموجب مؤشرات السوق ، يقوم بعرض اسهمه فى السوق للبيع بالخيار على الاعتبار التالية :

الأول : أنه يتكهن انخفاض قيمة الاسهم السوقية خلال الأشهر القادمة بنسبة ٢٠ ٪ من القيمة .

الثانى : انه لا يرغب فى بيع اسهمه باقل من القيمة السوقية الحالية وهى خمسون دولارا .

الثالث : انه لو ارتفعت الاسعار السوقية فهو راغب فى بيعها ، وإلا فهو يفضل الاحتفاظ بها .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات إذا توقع انخفاض الاسعار السوقية خلال الاشهر القادمة لجأ إلى شراء حق خيار البيع بثمن لا يقل عن ١٠ ٪ من القيمة السوقية ، فإذا عرض مائة سهم فى الاسواق للبيع بالخيار بقيمة مائة دولار لسهم واحد ، فسيُدفع إلى المشتري الف دولار مقابل ان يعطيه المشتري حق خيار البيع لمدة ستة أشهر ، وحينئذ فان انخفضت الاسعار بنسبة ٢٠ ٪ من القيمة السوقية ووصل سعر سهم واحد ثمانين دولارا ، فان البائع سيقوم حتما بممارسة حقه وتنفيذ بيع اسهمه على

المشترى بالقيمة السوقية المتفق عليها وهي مائة دولار لسهم واحد تفاديا عن بيعها بالسعر المنخفض ، ولو حدث ان ارتفعت الاسعار السوقية على عكس توقعاته فمن حق البائع الاحتفاظ باسهمه وعدم القيام ببيعها بالقيمة السابقة وهي أقل من القيمة الحالية .

(٣٠)

تكييف حق خيار الشراء

من
الناحية الشرعية

تكييف حق خيار الشراء

يمكن تكييف ذلك شرعا على اساس أمرين :

الامر الاول :

على اساس عقد البيع ، فان المالك المساهم سواء اكان جهة عامة ام خاصة ، بما انه يملك حق بيع اسهمه أو سلعه لكل من اراد شراءها او لمشتري خاص او لمشتري لها بالخيار ، فبامكانه ان يعطى هذا الحق لمن اراد شراءها بالخيار بازاء ثمن لا يقل عن نسبة ١٠٪ من القيمة السوقية خلال فترة محددة فاذا اتفقا وتعاهدا على ان يكون للمشتري هذا الحق خلال تلك الفترة مقابل ما دفعه من الثمن تحقق البيع والمبادلة وتمتع المشتري به ، وليس للبائع حينئذ الامتناع والتخلف عن تعهده و اعطاء الحق للمشتري اذا طلب منه ذلك خلال الفترة .

وبكلمة : ان تمتع العميل المشتري بحق خيار الشراء باعطاء المالك المساهم انما يكون على الاسس التالية :

الاول :

ان يكون ذلك لقاء عمولة لا مجانا ، ويحدد العمولة بان لا تكون اقل من نسبة ١٠٪ من القيمة السوقية للسهم او السلعة .

الثانى :

ان تمتعه به يكون فى فترة خاصة محددة كسنة اشهر مثلا .

الثالث :

ان على العميل فعلا هو دفع ثمن الحق فقط الى المالك دون الاسهم او السلع فان تصميمه على شرائها او عدم الشراء انما يتخذ خلال تلك الفترة .

الرابع :

ان المالك متعهد فى ضمن عقد الخيار بتنفيذ بيع الاسهم او السلع اذا طلب من ذلك خلال المدة ، كما انه متعهد بالاحتفاظ بالاسهم او السلع المباع خيارها وعدم التصرف فيها حتى نهاية المدة ، وحيث ان هذه العمليات تجرى فى اسواق البورصة بواسطة الوسطاء فهم ضامنون لوفاء كل منهما بتعهداته .

فالنتيجة :

انه لا مانع من تكييف ثبوت هذا الحق للعميل على اساس عقد البيع .

الأمر الثاني :

يمكن ان يكون ذلك على اساس تنازل المالك عن حقه لقاء عمولة محددة ، فإن قبول المالك ، بيع اسهمه او سلعه للعميل خلال فترة زمنية محددة وبسعر معين متفق عليه سلفا وتعهد به اذا طلب منه ، ذلك تنازل منه عن حقه فان له ان لا يقبل ذلك مجانا ، ولا يكون ملزما بقبوله كذلك ، وله حينئذ أن يتقاضى عمولة لقاءه .
وبكلمة : ان المالك المساهم اذا قبل بيع اسهمه او سلعه من العميل بالخيار فى فترة معينة وتنازل عن حقه فى تلك الفترة فنتيجته ثبوت هذا الحق للعميل وتمتعه به خلال الفترة المذكورة ، وعندئذ فيجوز شرعا له ان ياخذ عمولة معينة من العميل لقاء منح هذا الحق .

(٣١)

تكييف حق خيار البيع

من

الناحية الشرعية

تكييف حق خيار البيع

يمكن تكييف ذلك شرعا ايضا على اساس امرين :

الأول :

ان يكون على اساس شراء حق خيار البيع من العميل ، فان البائع بدافع من الدوافع يطلب من العميل ان يعطى له حق خيار بيع اسهمه او سلعه خلال فترة محدودة وبسعر متفق عليه مقابل عمولة محددة لا تقل عن نسبة ١٠٪ من القيمة السوقية فاذا قبل العميل ذلك ووافق عليه تحقق عقد البيع وتمتع البائع بهذا الحق خلال الفترة وبموجب هذا الاتفاق تعهد العميل بالشراء اذا طلب منه البائع ذلك خلال تلك الفترة ولا يجوز له شرعا التخلف عنه .

الثانى :

ان البائع يدفع للعميل مبلغا محددًا لقاء تنازل العميل عن حقه فان من حقه عدم قبول الشراء مجانا متى ما طلب منه ذلك خلال مدة معينة وله ان يتقاضى منه عمولة لقاء قبوله .

فالتنتيجة : انه يجوز شرعا للعميل ان ياخذ عمولة لقاء قبوله الشراء من البائع اذا طلب منه ذلك خلال فترة محددة .

وقيل : ان عقد الاختيار شراء وبيعا يكون نوع من القمار ، لان ضابط القمار هو ان يكون كل واحد من المتعاقدين اما غانما او غارما ، واما البيع الذى احله الله تعالى فيكون كل واحد من المتعاقدين غانما من جهة حصوله على العوض .

والجواب : أولا : ان قمار لغة وعرفا ماخوذ من المقامرة.

وهى الرهن على اللعب بشيء من الالات .

نعم ، اللعب بالالة المخصوصة والورق الخاص قمار وهو محرم شرعا وان لم يكن مع الرهن واما اللعب اذا كان مع الرهن فهو قمار عرفا وان لم يكن بالالات المخصوصة . ومن هنا يطلق عرفا القمار على كل لعب يشترط فيه ان ياخذ الغالب من المغلوب شيئا ، سواء اكان اللعب بالورق ام كان بغيره ومن الواضح انه لا يصدق على هذه المعاملة التى يكون كل واحد من المتعاملين فيها اما خاسرا او رابحا ، فان غاية ما يمكن ان يقال : ان هذه المعاملة معاملة سفية وغير عقلائية ، لا انها قمار ومحرمه شرعا .

وبكلمة : ان القمار الذى الغاه الاسلام عن الشرع نضا وروحا انما هو بمعناه العرفى وليس له معنى شرعى فى مقابل ذلك ، والمفروض انه بمعناه العرفى لا يصدق على اى معاملة وان افترض ان كلا من المتعاملين فيها اما ان يكون غانما او خاسرا لان الماخوذ فى القمار الغلبة والرهان عرفا ، وشيء من الامرين غير ماخوذ فى المعاملات منها عقد الاختيار .

ثانيا :

ان عقد الاختيارات من الناحية النظرية والتطبيقية كعقد الاسهم والسندات وغيرها ، فلا فرق بينهما من هذه الجهة اما من الناحية النظرية فلان الدافع من وراء جميع هذه العقود بدون فرق بين عقد الاختيار وغيره هو ان القيمة الاحتمالية للربح فيه اكبر من القيمة الاحتمالية للخسران لوضوح ان المستثمر لا يقدم على التعامل بعقد الاختيار ، الا اذا كان احتمال الربح فيه اكبر من احتمال الخسران كما هو الحال فى غيره .

واما من الناحية التطبيقية ، فكما ان فى عقد الاسهم او عقد السلع او غيرها قد يخسر البائع ويربح المشتري ، وقد يكون الامر بالعكس ، وقد لا يربح ايا منها ولا يخسر ، وكذلك الحال فى عقد الاختيار فلا فرق بينهما فى هذه الناحية اصلا ، فاذن لا يدور امر المتعاملين فيه بين الغانم والخاسر .

والخلاصة :

انه لا شبه فى ان عقد الاختيار من العقود العقلائية ، ولهذا شاع واصبح سوقه من اهم اسواق المال بين المستثمرين ورجال الاعمال .

شروط صحة عقد الاختيار

وهى متمثلة فى امرين :

الأول :

ان يكون بيع وشراء الاموال التى هى محل الاختيار وموضوعه كالاسهم او السندات او السلع جائزاً شرعاً ، والا لم يجز عقد خيارها ، وعليه فاذا افترضنا ان بيع

السند غير جائز في الشرع ، باعتبار انه في الواقع قرض ربوى وان كان بيعا صورة ، فلا يجوز عقد خياره ايضا .

الثانى :

ان الاسهم التى تباع وثيقة اختيارها لا بد ان تكون من الاسهم الواقعية الحقيقية ، فلا يصح بيع خيار الاسهم التى لا وجود لها فى الواقع ، كما لا يصح بيع نفس تلك الاسهم .

نعم لو تعهد الوسيط من قبل البائع والمشتري فى عقد الخيار بشراء الاسهم عند الطلب صح ، ولا يلزم ان يكون مالكا لها حين عقد الخيار ، ثم ان التعامل فى عقد الخيار او البنوك المتخصصة بما انه قليل ، فيقع التعامل بها نوعا فى اسواق المال والبورصات وهى الاسواق المنظمة التى تشرف عليها هيئات حكومية متخصصة ، وتكون العقود فيها نمطية فى كل شىء من الاسهم والسندات والسلع والطعام والعملات والمعادن والاختيارات عدا السعر الذى يخضع لعوامل العرض والطلب ، ويسمح فيها للوسطاء المتخصصين المسجلين لدى ادارة السوق فى التعامل لدى هذه الاسواق وهؤلاء الوسطاء يقومون بعقود الاختيارات بين البائع والمشتري وان لم يكن احدهما معروفا عند الاخر ويعبر عنهم بالهيئة الضامنة ، ودور هذه الهيئة هو دور الوكيل عن طرفى العقد ، فانها تتولى العقد وكالة عن المشتري فى القبول وعن البائع بالايجاب ، وضامنة لوفاء كل منهما بتعهداته ، وتحسب لهما الربح والخسارة فى المعاملات ، ولا يجب على الهيئة ان تقوم بهذا الدور مجانا بل لها ان تتقاضى عمولة

لقاء قيامها به ، شريطة ان يتوفر فيه الشرطان المذكوران ، والا لم يجز قيامها به فاذا لم يكن جائزا شرعا اعتبر التوسط فيه توسط في امر غير جائز شرعا وحينئذ فلا يجوز اخذ الاجرة عليهم .

(٣٢)

الأختيار على العملة الأجنبيةة

وتخريجه الفقهي

الاختيار على العملة الأجنبية

تقصد به بطاقة شهادة تصدرها الشركة تعطى صاحبها الحق في الحصول على مبلغ معين من عملة اجنبية بسعر معين في فترة محددة كسنة اشهر او اكثر ، وحيث ان اسعار العملات الاجنبية تكون في تقلب هبوطا وصعودا ، فقد يحقق ذلك الربح لصالحها .

حكم شراء الأختيار على العملة الأجنبية :

الظاهر جواز شرائه لان هذه العملية عقد بين الشركة وصاحب البطاقة ، فان الشركة تبيع له عملة اجنبية بعملة محلية بسعر معين الى فترة محددة .

ودعوى : أنه لا يجوز فى النقود إلا يدا بيد ، مدفوعة بان ذلك انما هو فى النقود الذهبية والفضية ، ولا تجرى أحكامها على النقود الورقية ، فان تلك النقود لا تكون نائبة ، عنها بل تمثل تعهدا من الدولة المصدرة بصرف قيمتها ذهباً عند الطلب وهذا مجرد التزام من الدولة تكسب بذلك الورقة قيمة مالية فى المجتمع للوثوق بوفاء الدولة بتعهداتها ، لأنها مجرد وثيقة وسند على اشتغال ذمة الدولة بقيمة الورقة من الذهب أو الفضة ، إذ من الواضح ان التعامل بهذه الاوراق بين الناس ، انما هو على اساس ان لها قيمة مالية فى نفسها ، لا انها كالاوراق التجارية من سندات وكمبيالات ، فان استهلاك السند او سقوطه عن الاعتبار لا يعنى تلاشى الدين وسقوطه ، كما ان استلامها لا يكون استلاما للدين ، وهذا بخلاف الاوراق النقدية ، فان استلامها استلام للدين ، واذا تلاشت بعد الاستلام ، فلا يحق للدائن ان يرجع الى المدين ثانيا .

فالتنتيجة : ان احكام الصرف لا تجرى على النقود الورقية .

العقود المستقبلية

و

أحكامها الفقهية

العقود المستقبلية :

تعقد هذه العقود فى سوق منظمة انشأت بدافع التعامل بها ، وتسمى سوق تبادل السلع ، ومن يجب ان يتعامل فى المستقبلات يلزم ان يكون عضوا فى هذا السوق ، وان العضوية تتكون من منتجى عدة سلع وتاجر بها ، ومن مؤسسات السماسرة ومن اراد ان يتعامل فى هذا السوق دون ان يكون عضوا فيها فانما يستطيع عن طريق السماسرة الاعضاء ، وعلى المتعامل فيها ان يفتح حسابا عند ادارة السوق كضمان لتصفية التعامل حسب قواعد ومقررات السوق ولا يزيد حسابه عادة على ١٠ ٪ من قيمة العقد عند التوقيع ، والغرض من ذلك تغطية الخسارة المحتملة فى حال تخلف احد الفريقين عن الوفاء بما التزمه ، وبعد فتح الحساب يجوز للعضو ان يبيع ويشترى كمية معينة من السلع لتسليم شهر مثلا ، وعقود هذا السوق عقود نمطية بمعنى :

ان كميات السلع المتعامل بها مقسمة على وحدات تجاريه كل وحدة منها عبارة عن كمية خاصة من تلك السلع المعروفة ، فلا يقع التعامل فيه بكمية ادنى من هذه الكمية ، فالوحدة المعتبرة فى القمح هى خمسة الاف كيس ، فلا يباع بكمية ادنى من هذه الكمية وكذلك انواع السلعة وصفاتها محددة بدقة من حيث جودتها وردائتها ويشار إلى هذه الانواع بارقام الدرجات ، الدرجة الاولى والدرجة الثانية والدرجة الثالثة ، وعلى هذا فمن اراد بيع وحدة من قمح الدرجة الاولى مثلا يقدم عرضه الى ادارة السوق ، والمشتري يقبل هذا العرض عن طريق الادارة ، ولا يحتاج اى منهما

الى الالتقاء بالآخر او معرفته ، والادارة تتكفل ذلك وتقوم بتسليم السلعة من قبل البائع والتمن من قبل المشتري عند حلول تاريخ التسليم .

ثم ان المشتري لا ينتظر وقت التسليم ، وانما يظل هذا العقد من الان الى تاريخ التسليم محل بيع وشراء فى كل يوم بل عشرات البيوع يوميا ، مثلا لو باع زيد على عمرو وحدة من القمح الى اجل محدد ، فان عمروا يبيعهها بعد ذلك الى خالد وخالد الى بكر وبكر الى حامد وهكذا كل واحد منهم بتمن ، ويختلف عن الثمن الاول ، والفارق بين سعر المبيع وسعر الشراء هو الربح ، وكل من اشترى بسعر اقل وباعه بسعر اكثر ، فانه يستحق ان يطلب بفرق السعرين كربح له دون ان يدفع الثمن كمشتري او يسلم المبيع كبائع ، ففى المثال المذكور لو اشترى عمرو من زيد وحدة القمح لتسليم ثلاثة اشهر بعشرة الاف دولار مثلا وباعها عمرو من خالد باحد عشر الف دولار ، فانه لا يدفع الثمن الى زيد ولا يسلم المبيع الى خالد ، وانما يستحق الف دولار كالربح الحاصل على تعامله ، وتقوم ادارة السوق بانجاز هذه العمليات المسجلة فى غرفة المقاصة ، وتتولى تصفية جميع الالتزامات فى آخر النهار كل يوم ، واذا جاء وقت التسليم ، يصدر من قبل ادارة السوق اخطار للمشتري الاخير بحلول تاريخ التسليم ، وباستفساره هل يرغب فى استلام المبيع فى التاريخ المتفق عليه او يريد بيع هذا العقد ، فان رغب فى استلام المبيع فان البائع يسلم السلعة المبيعة الى مستودعات معينة ، ويسلم وثيقة الادخال الى المستودع ، ويحصل فى مقابلها على الثمن ، وان لم يرغب المشتري الاخير فى استلام السلعة ورغب فى بيع العقد ، فانه يبيعه من البائع

الاول مرة اخرى حينئذ ، فان المعاملة تقضى على اساس دفع فوارق السعر كما هو الحال فى البيوع السابقة التى تم انجازها قبل التاريخ ، وحينئذ لا يقع التسليم والتسلم حتى فى المعاملة الاخيرة .

ومن هنا لا يريد المتعاملون فى هذا السوق النمطى شراء السلع وبيعها بغرض الحصول على المبيع او الثمن ، وانما يريدون الحصول على الارباح والفوائد التى تتكون من فروق اسعار البيع والشراء ، على اساس ان الكمية المتداول لها بيعا وشراءً بما انها كبيرة ، فالنفاوت اليسير فى ارتفاع السعر يؤدى الى ربح كبير ، وحيث انهم على ثقة من خبرويتهم بتقلبات الاسعار ، فلذلك يقومون بشراء المستقبلات على امل انهم سوف يبيعونها بسعر اكثر ، ويتخلص لهم ربح من وراء هذه العملية بدون ان يخضعوا فى استلام المبيع وتسليمه .

تخرجات فقهيه للعقود المستقبلية :

والهدف من هذه التخريجات تحويل هذه العقود الى عقود شرعية .
 نذكر فى ما يلى أهم ما يمكن ان يقال او قيل من المناقشة فى مشروعية هذه العقود
 وعدم مطابقتها للشرع .

الأول :

ان العقود الجارية فى هذا السوق النمطى تقوم نوعا على بيع ما لا يملكه الانسان ،
 فان التاجر المستورد او منتج السلعة يقدم عرضه الى السوق ببيع وحدة او وحدتين
 من السلع كالقمح او النفط مثلا لتسليم ثلاثة اشهر من تاريخ البيع بينما هو لا يملك
 هذه الوحدة او الوحدتين فعلا ، فيكون من بيع ما لا يملك . وهو باطل شرعا فاذا
 بطل هذا البيع بطلت البيوع اللاحقة جميعا ويمكن علاج هذه المناقشة بوجهين :

١- ان البائع الذى يبيع كمية من السلع فى هذه السوق وان كان لا يملكها حين انشاء
 البيع الا ان ادارة السوق التى تقوم بعملية البيع لا تقوم ببيع الكمية المعدومة فانه غير
 عقلائى بل تقوم ببيع ما تعهدت لتسليمه للمشتري خلال ثلاثة اشهر مثلا والمشتري
 يقوم بشراء ما تعهدت به الادارة وهذا جائز شرعا .

٢ - ان ما لا يملك بما هو لا يملك وان كان غير عقلائى ولكن هل يصح بيعه فى
 ذلك الوقت المتأخر من الان للمشتري بمعنى انشاء ملكيته له من حين كونه مالكا له

الجواب : انه لا مانع منه لان الانشاء حفيف المونة حيث انه عبارة عن الاعتبار ولا مانع من اعتبار البايع بقوله بعث ، ملكية ما يملكه فى المستقبل لا انه اعتبر بقوله بعث ملكيته فعلا فانه غير عقلاى ولا يلزم على هذا انفكاك الانشاء عن المنشأ لان المنشأ بوجوده الانشائى الاعتبارى عين الانشاء ولا فرق بينهما الا بالاعتبار كالايجاد والوجود فى التكوينيات ومن هنا يظهر انه لا تعليق فى الانشاء لكى يقال انه غير معقول لان التعليق يقتضى الاثينية ولا اثينية هنا وان شئت قلت ان المنشأ وان كان هو الملكية فى زمن متأخر الا انه بوجوده الانشائى والاعتبارى فى عالم الاعتبار والذهن موجود فعلا واما بوجوده الفعلى بفعلية موضوعه فى الخارج فهو متأخر ولكنه غير مرتبط بالانشاء والاعتبار ومن هنا قلنا ان للحكم مرتبة واحدة وهى مرتبة الجعل والانشاء واما مرتبة المجمعول وهى فعلية الحكم بفعلية موضوعه فى الخارج فهى ليست من مراتب الحكم لانها معلولة لفعلية موضوعه فيه . والخلاصة : أنه لا مانع من بيع من لا يملك السلع فعلا ولكنه يملكه فى وقت متأخر بانشاء ملكيته للمشتري فى زمن تملكه له فيكون الانشاء من الان والانشا بوجوده الفعلى متأخر ، وهذا لا مانع منه .

هذا اضافة الى انا لو افترضنا ان هذه العقود باطللة شرعا ، ولكن بطلانها لا يمنع من تصرف المتعاملين فى السوق لا فى الثمن ولا المثلن ولا فى الربح ، على اساس التراضى الموجود بينهم فى هذا التصرف بموجب قوانين السوق ومقرراته الصارمة .

نعم لو كانت قوانين السوق ومقرراته مبنية على طبق الاحكام الشرعية فعندئذ لو كانت العقود المذكورة باطلة لم يجز تصرفهم فى السوق إذا لم يحرزا الرضا .

الثانى :

ان العقود المستقبلية بما انها تقوم على اساس تأجيل الثمن والمثمن معا فلا تدخل فى عقد السلم ، لأن المعتبر فيه تعجيل الثمن بكامله ولا فى النسيئة فاذن لا يمكن الحكم بصحتها شرعا .

ويمكن علاج هذه المناقشة :

اولا : بان الحكم بصحة عقد لا يدور مدار كونه داخلا فى احد العقود الخاصة ، بل يكفى فى صحته انطباق عنوان التجارة عن تراض عليه ، وبذلك يكون مشمولاً لقوله تعالى ((لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض)) ، وعلى هذا وان لم ينطبق على تلك العقود عنوان بيع السلم ولا النسيئة الا انه مع ذلك لا مانع من الحكم بصحتها بملاك انها من التجارة عن تراض ، بل لا يبعد ان تكون مشمولة لاطلاق قوله تعالى ((اوفوا بالعقود)) .

ثانيا : لو سلمنا ان العقود المستقبلية جميعا باطلة شرعا الا انه مع ذلك لا مانع من التصرف فى السوق على اساس وجود التراضى بين المتعاملين فيه كما مر .

الثالث : ان البيوع المتلاحقة فى العقود المستقبلية التى يتداول بها يوميا من يد إلى يد عشرات المرات المرات فى الاسواق المالية (البورصات) بين الناس وعملاء

السوق ، حيث انها غالبا تقع قبل حلول الاجل ، فهي محكومة بالبطلان بلا فرق بين ان تكون الكمية المتداولة بها من المكيل والموزون او من غيرهما .
والجواب : ان المشهور بين الفقهاء وان كان بطلان البيع قبل الاجل ولكنه لا يخلو عن اشكال ، والاقوى الصحة .

الرابع : ان البيوع اللاحقة فى تلك العقود التى يتعامل بها يوميا فى السوق ، بما انها بيوع تتم قبل قبض السلعة المباعة ، فلا تجوز وكذلك البيع الأول .
والجواب : ان هذه المناقشة تامة اذا كان المبيع من المكيل او الموزون كالقمح والارز والنفط ونحوها ، فانه حينئذ لا يجوز بيعه قبل قبضه الا براس ماله فقط ، واما اذا لم يكن المبيع من المكيل او الموزون ، فلا مانع من بيعه قبل قبضه ، ولا يعتبر فى صحته القبض ، فالنتيجة انه يجوز التعامل فى سوق المستقبلات بالبيع والشراء اذا لم يكن المبيع من المكيل او الموزون ، واما اذا كان منه فلا يجوز الا براس ماله ، واما التعامل بالنقود الذهبية والفضية فيه ، فان كان الذهب بالذهب والفضة بالفضة فالمعتبر فيه التماثل والمساواة بينهما ، واما التقابض فى المجلس فالظاهر عدم اعتباره كما مر ، وان كان الذهب بالفضة او الفضة بالذهب فالمعتبر فيه التقابض فى المجلس دون التماثل والمساواة ، وعليه فلا يصح التعامل بهما كذلك بالعقود المستقبلية .

ودعوى ان البيوع اللاحقة ببيوع سورية وليست بواقعية فانها مجرد وسيلة للاستفادة من فوارق الاسعار فى فترة زمنية محددة ، حيث لا تسليم ولا تسلم فيها ، ومثل هذه البيوع لا تكون مشمولة لادلة الامضاء .

مدفوعة بان تلك البيوع ببيوع حقيقية واقعية ، غاية الامر ان نظر البائع والمشتري الى المبيع والتمن بالمبادلة بينهما تارة يكون بالمعنى الاسمى ، واخرى بالمعنى الحرفى ، والغرض هو الاستفادة من فروق اسعارهما لا التسليم والتسلم ، وقوام البيع انما بانشاء المبادلة بينهما عن جد ، وهو موجود لا بالتسليم والتسلم ، فانه ليس من مقوماته .

يتلخص :

ان المستثنى من العقود المستقبلية فى اسواق البورصة امران :

أحدهما :

ان المبيع اذا كان من المكيل او الموزون ، فيما انه لا يصح بيعه قبل قبضه الا يراس ماله ، فلذلك لا تصح العقود اللاحقة المترتبة على العقد الاول ايضا ، باعتبار

انها جميعا قبل القبض ، ولكن مع هذا يجوز التصرف فى الربح على اساس التراضى
كما مر .

الثانى :

ان المبيع اذا كان من الذهب والتمن من الفضة أو بالعكس لم يصح التعامل بهما فى
سوق المستقبلات الا بتراضى كل منهما بالتصرف فى مال الاخر .

الفهرس

..... موضوعات الكتاب

..... المقدمة الأولى

سؤال عن تحديد دائرة حرمة القروض

..... الربوية فى البنوك والمصارف

..... الجواب

..... موضوع حرمة القروض الربوية :

المقرض والمقترض وكاتبها وشاهديها لا غير

..... المقدمة الثانية

..... الأموال المودعة فى البنوك

هل هى ودائع حقيقية بالمعنى الفقهى

أو انها فى الحقيقة قروض ربوية

..... فائدة دينية ودينوية فى ايداع

الاموال فى البنوك اللاربوية

- الاموال المودعة في البنوك
- قروض ربوية بالمعنى الفقهي
- كيفية تملك البنوك والمؤسسات الاموال
- المودعة عندها رغم ان الحكومة لا تملك
- البدائل الشرعية للمعاملات الربوية التقليدية
- للبنوك والمؤسسات النقدية
- البديل الأول للمعاملات الربوية
- في البنوك عقد المضاربة
- نجاح عقد المضاربة مرتبط بتعزيز الثقة
- بين الاطراف الثلاثة المالك والعامل والوسيط
- البنك كما انه وكيل من قبل المودعين
- في انشاء عقود المضاربة كذلك وكيل
- في انشاء عقد الشركة بين ودائعهم
- البنك اللاربوي من اجل تعزيز ثقة
- المودعين بنظامه الاسلامي يقوم
- بضمان الوديعة عند وقوع الخسارة عليها
- تقسيم الأرباح بين اصحاب المال والعاملين
- البديل الثاني للمعاملات الربوية في البنوك

عقد الوكالة

البديل الثالث للمعاملات الربوية في البنوك

بيع المرابحة

البديل الرابع للمعاملات الربوية في البنوك

بيع السلم

البديل الخامس للمعاملات الربوية

في البنوك الشركة

البديل السادس للمعاملات الربوية في البنوك

تحويل القرض إلى البيع

النوع الثاني الخدمات البنكية المصرفية

في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية

وهي عدة خدمات

(١) معالجة الديون الميئة المتعثرة

(٢) عقد التأمين واركانه وتخريجه الشرعى

(٣) تحصيل قيمة الشيكات وكيفية تخريجه الشرعى

(٤) التحويل الداخلى وتكليف تخريجه الفقهى

(٥) التحويل الخارجى وتكليف تخريجه الفقهى

- التحويل إلى غير الدائن
- (٦) خصم الكمبيالات او تنزيلها
- وكيفية تخريجه الشرعى
- الكمبيالات الصورية (المجاملية)
- (٧) تحصيل الشيكات التجارية
- وكيفية تخريجه الفقهى
- (٨) قبول البنك الأوراق التجارية
- بتوقيعه عليها الشيكات والكمبيالات
- (٩) خطابات الضمان (الكفالات)
- وتكليف تخريجها الشرعى
- العمولة على الكفالة
- رجوع البنك على المقاول فيما دفعه عنه
- (١٠) فتح الاعتماد وكيفية تخريجه الشرعى
- (١١) فتح الاعتماد المستندى وصوره
- وشروطه وتكليف تخريجها من وجهة
- النظر الشرعية
- (١٢) الاعتماد الشخصى وتخريجه الفقهى

..... اخذ العمولة فى الحالة الأولى

..... اخذ العمولة فى الحالة الثانية

..... (١٣) تخزين البضائع

وشروطه من وجهة النظر الشرعية

..... تخزين البضائع

..... (١٤) خصم الأوراق التجارية

وكيفية تخريجه الفقهي

..... تكييف هذه العملية

..... (١٥) القروض والتسليفات وكيفية

تخريجها من وجهة النظر الشرعية

..... (١٦) صرف العملات الاجنبية

وتكييف تخريجه الشرعى

..... (١٧) بيع العملات الاجنبية

وشراؤها وتخريجه الفقهي

(١٨) التحويل المصرفي الخارجى

وتكييف تخريجه الشرعى

(١٩) قبول البنك الودائع من عملائه

الودائع على ثلاثة أقسام

الأول : الودائع الثابتة

الثانى : الودائع المتحركة

الثالث : ودايع التوفير

(٢٠) الشيكات المصرفية

وكيفية تخريجها الشرعى

(٢١) بطاقات الائتمان

وتكييف تخريجها الشرعى

البطاقات الائتمانية علاقة بين الاطراف الثلاثة :

١- الجهة المصدرة للبطاقة

٢ - حاملها

٣ - التاجر

(٢٢) أنواع البطاقات الائتمانية واحكامها الشرعية

(٢٣) طبيعة العلاقة بين الاطراف

الثلاثة للبطاقة الائتمانية واحكامها

من وجهة النظر الشرعية

العلاقة بين الجهة المصدرة

للبطاقة وحاملها

العلاقة بين حامل البطاقة والتاجر

العلاقة بين التاجر والجهة المصدرة للبطاقة

العمولة على البطاقات الائتمانية

وتخريجاتها الفقهية

نتيجة بحوث البطاقات الائتمانية

(٢٤) الاسهم والسندات

السهم وتعريفه

الشركة المساهمة

اقسام الشركات المساهمة

(٢٥) سوق الاوراق المالية او سوق

تداول الاسهم والسندات

السوق غير المنظمة

السوق المنظمة

- (٢٤) تكييف عمليات تداول
الاسهم من الناحية الشرعية واقسامها
- (٢٧) الشركات المساهمة في
البلاد الاجنبية غير الاسلامية
واقسامها وتخريجها الفقهي
- (٢٨) التعامل في الاسواق المالية
(البورصات) وتخريجه من
وجهة النظر الاسلامية
- النقود الذهبية والفضية
- النقود الورقية
- السلع
- الطعام
- (٢٩) سوق الاختيارات او البيع
و الشراء بالخيار من وجهة
النظر الاسلامية
- (٣٠) تكييف حق خيار الشراء
من الناحية الشرعية
- (٣١) تكييف حق خيار البيع

من الناحية الشرعية

شروط صحة عقد الاختيار

(٣٢) الاختيار على العملة

الاجنبية وتخريجه الفقهي

(٣٣) العقود المستقبلية

واحكامها الفقهية

الفهرس
